



أهلي

ahli bank

التقرير السنوي 2025

بنك الازدهار المشترك





المحتويات

8	ميثاقنا
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
15	كلمة الرئيس التنفيذي / المدير العام
18	أداء الاقتصاد الأردني 2025

تقرير مجلس الإدارة

22	إنجازات البنك الرئيسية
26	أماكن انتشار فروع البنك جغرافيًا وأعداد الموظفين في كل منها
27	توزيع الفروع والموظفين
28	حجم الاستثمار الرأسمالي
29	الشركات التابعة للبنك الأهلي الأردني
37	أعضاء مجلس الإدارة
51	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا
69	الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي الأردني
70	أعداد موظفي البنك والشركات التابعة له
73	المخاطر
80	عام 2025 في سطور
81	عام 2025 بالنسب والمؤشرات
82	تحليل نتائج الأعمال للعام 2025
86	الخطة المستقبلية للعام 2026
88	أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة
90	الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأقاربهم
101	كبار مالكي الأسهم
105	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
114	الاستدامة والازدهار المشترك
120	السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك
122	الإفصاح والشفافية

القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني والايضاحات المرفقة بها للعام 2025

126	تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني للعام 2025
131	القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني للعام 2025
137	الايضاحات المرفقة للعام 2025
234	الإقرارات

الحوكمة المؤسسية

238	دليل الحوكمة المؤسسية
262	تقرير الحوكمة المؤسسية
277	جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي
278	عناوين فروع البنك
281	مواقع أجهزة الصراف الآلي - الأردن

ميثاقنا

رؤيتنا

تحقيق الازدهار الشامل لخدمة عملائنا ومجتمعنا.

رسالتنا

تقديم خدمات رقمية متكاملة ومستدامة بهدف خدمة عملائنا ومجتمعنا.

قيمنا

الاختصاص، المهنية، التميز، الالتزام، المصداقية، الإبداع والابتكار.

طموحاتنا الإستراتيجية

النمو بأدائنا الاقتصادي بشكل مستدام ودفع عمليات البنك لتكون أكثر مرونة، من خلال تحويل خدماتنا ومنتجاتنا إلى حلول رقمية مبتكرة، لخلق تجربة مميزة لعملاء البنك الأهلي الأردني بما يتواءم مع إطار الازدهار المشترك.

أهدافنا الإستراتيجية

- نمو الأداء الاقتصادي المستدام طويل الأمد
- تعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة
- التحول الرقمي
- تقديم حلول مبتكرة
- اعتماد عمليات مرنة
- تعزيز تكامل البيانات
- تعزيز تجارب العملاء

من خلال المحاور الرئيسية الثلاثة:

خدمة
العملاء

الإبداع
والاستدامة

التميز
التشغيلي

إطار الازدهار المؤسسي المشارك

الموظفون

- الثقافة المؤسسية.
- تطوير القدرات والتمكين وتوفير فرص العمل وتنويعها لضمان مستقبل مؤسسي واعد.
- تعزيز المزايا التنافسية الممنوحة لهم ضمن بيئة عمل مثالية.
- التواصل الدائم على الصعيد الداخلي والخارجي عبر عدة قنوات.
- تعزيز الانخراط المجتمعي.

المجتمع والبيئة

في إطار التزامنا بممارسات الأعمال المستدامة، نحن ندرك التحديات التي يواجهها المجتمع على صعيد الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، لذلك نحرص على أخذ التدابير اللازمة بشكل استباقي وبما يعود بالمنفعة على مجتمعنا.

الجهات الرقابية

- الامتثال التام لقوانين وتعليمات الجهات الرقابية الرسمية والإفصاح بشفافية.
- دعم الجهود الرسمية في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة بما يخدم المجتمع.

الموردون والشركاء

- بناء علاقة طويلة الأمد مبنية على الشفافية وجودة الأداء.
- الحفاظ على شراكات فعالة لمزيد من الجودة والكفاءة في إدارة القيمة وتحسين الكفاءة الإنتاجية.
- بناء علاقات شراكة إستراتيجية.
- التعاون المثمر والتواصل الدائم بشفافية.

كما تعلمون، في السنوات القليلة الماضية، أضفنا الطابع المؤسسي على تراثنا من خلال إطلاق إطار "الازدهار المشترك" الخاص بالبنك الأهلي الأردني رسمياً، وهو إطار يركز على أصحاب المصلحة، من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي نعتقد أنها أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين. ونحن نواصل تطوير هذا الإطار ضمن إستراتيجيتنا ومبادئ الحوكمة الرشيدة، فإن ما يجعلنا نفخر كثيرا اليوم هو أن إطارنا قد تطور ليصبح "الازدهار المؤسسي المشترك"، حيث يشارك جميع أصحاب المصلحة من المساهمين، والعملاء، والموظفين، والجهات الرقابية، والشركاء والموردين، والبيئة والمجتمع المحلي في تحقيق هدف ذي قيمة مضافة محورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعرفة والمساواة الاجتماعية.

المساهمون

- ضمان استثمار آمن وتعظيم حقوق المساهمين.
- تزويد المساهمين بكافة المعلومات المؤسسية بشفافية ودقة وبشكل دوري لضمان العدالة بينهم جميعاً عبر اجتماعات الهيئة العامة، والتقارير السنوية وغيرها.
- تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح الأخرى والجهات الرقابية والإشرافية.

العملاء

- تقديم تجربة فريدة مع باقة من الحلول والخدمات والمنتجات المصرفية وغير المصرفية المبتكرة وغير المسبوق.
- الحفاظ على علاقة متميزة عبر أنظمة إدارة متفوقة تعزز الميزات التنافسية التي يعد من أهمها السرية التامة لجميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم، وبرامج المكافآت وغيرها.

السيد سعد نبيل يوسف المعشر	رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	أعضاء مجلس الإدارة
السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه ويمثلها السيد رفيق صالح عيسى المعشر	
السادة شركة معشر للاستثمارات والتجارة ويمثلها السيد عماد يوسف عيسى المعشر	
السادة شركة مركز المستثمر الأردني ويمثلها معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكه	
السادة بنك بيبيلوس ويمثلها السيد الآن فؤاد طانيوس ونا	
السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها السيد مؤنس عمر سليم عبد العال	
السيدة ميس عبد الله محمد جرادات	
السيد كريم توفيق أمين قعوار	
السيد يزن منذر جريس حدادين	
السيد خليل صفوان خليل الساكت	
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	
المحامية الأستاذة ميساء زياد محمد الترك	مستشار قانوني و أمين سر مجلس الإدارة
السادة شركة ديلويت آند توش	مدقق الحسابات الخارجي



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة
مساهمي البنك الأهلي الأردني الكرام،

يسرني أن أرحب بكم جميعاً، وبأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فباسم الله نستهل عامًا جديدًا من مسيرة البنك الأهلي الأردني، امتدادًا لرحلة مؤسسية في مسيرة التطور والإنجاز وتطلعًا واثقًا نحو مستقبل قائم على برامج الابتكار والتحديث. فعلى مدى سبعة عقود، رسخ البنك مكانته كمؤسسة مالية أردنية رائدة قائمة على الثقة والتميز والمسؤولية، مكنته من تحقيق إنجازات نوعية أكدت مرونته وقدرته على التكيف مع المتغيرات. ليوصل البنك رؤيته نحو تحقيق الازدهار المشترك والتقدم بثبات وإطلاق إمكانياته التوسعية نحو آفاق النمو.

وبهذه المناسبة، يطيب لي أن أعلن لحضراتكم أن العام 2026 سيشهد افتتاح مبنى الإدارة العامة الجديد للبنك الأهلي الأردني بما يعكس رؤيتنا المستقبلية ويؤكد التزامنا بالاستدامة وتقديم تجربة عصرية ترتقي إلى أعلى المستويات، من خلال إتاحة فضاء يمنح الموظفين والعملاء والمساهمين والمجتمع تجربة راقية تعكس الهوية والتطور الإستراتيجي للبنك. تم تصميم هذا الصرح بمفهوم جديد ليميز بمرونة أعلى وانفتاح أكبر أمام مستخدميه، بما يتيح لهم الاستفادة المثلى من مرافقه المتنوعة؛ من قاعات اجتماعات ومساحات ضيافة، ليقدم إطارًا متكاملًا يرفع من جودة التفاعل ومستوى الخدمة. تم تشييد المبنى كأحد النماذج الرائدة للمباني الخضراء وفقًا لمعايير الاعتماد العالمية (PLATINUM LEED) تأكيدًا لالتزام البنك بتطبيق أفضل المعايير البيئية في تصميم وتطوير مرافقه الحديثة والحد من البصمة الكربونية.

الاقتصاد العالمي:

شهد العام 2025 تفاقم المخاطر الجيوسياسية وامتداد نطاقها لأبعاد غير متوقعة أدت إلى مزيد من الضغوطات الاقتصادية، وبالتالي زيادة حالة عدم الاستقرار وعدم اليقين والتقلبات الحادة، وانعكست على كافة القطاعات الاقتصادية والأسواق المالية العالمية، حذت بمجملها تركيز الإقبال بشكل خاص على المعادن الثمينة باعتبارها ذات حياض سياسي بالإضافة إلى دورها التقليدي كملاذ آمن على مستوى الدول وتوجهات المستثمرين. حيث سجل الذهب ارتفاعات قياسية غير مسبقة خلال العام 2025، نظرًا لإقبال البنوك المركزية على تعزيز احتياطاتها من الذهب. واكب ذلك نهج سياسة التيسير النقدي التي انتهجها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تجاه خفض أسعار الفوائد بمقدار 75 نقطة أساس خلال العام، في إطار سعيه لدعم استقرار المؤشرات الاقتصادية العالمية.

الاقتصاد المحلي:

بالرغم من التحديات الاقتصادية الناجمة عن الظروف الجيوسياسية خلال العام 2025. أثبت الاقتصاد الأردني قدرته على التكيف مع المتغيرات الخارجية ليوصل تحقيق معدلات نمو إيجابية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا حقيقياً بنسبة 2.75 % خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 مقارنة بذات الفترة من عام 2024، مدعومة بأداء القطاعات الإنتاجية. كما أكد صلابته من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة نسبتها 27.7 % لتصل إلى 1.53 مليار دولار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2024، كمؤشر على مستوى الثقة بالاقتصاد الأردني، في ظل بيئة اقتصادية صعبة. هذا وساهمت رؤية التحديث الاقتصادي في دعم النشاط الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، إلى جانب تسجيل تطورات إيجابية في مؤشرات التجارة الخارجية وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية. حيث سجلت الصادرات الكلية ارتفاعاً بنسبة 7.73 % خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة في تحسن الأداء الاقتصادي الكلي.

بورصة عمان:

العام 2025 كان عامًا مميزًا لبورصة عمان، حيث ارتفع مؤشر البورصة بنسبة 45 %، بالتوازي مع نمو القيمة السوقية للأسهم المدرجة لتسجل 26.49 مليار دينار، وارتفاع أحجام التداول لمستويات 2.17 مليار دينار، الأمر الذي أسهم في تعزيز مستويات السيولة وزيادة نشاط السوق. وكنتييجة مباشرة لهذا الأداء الإيجابي، صُنفت بورصة عمان ضمن المرتبة الثالثة عشرة عالميًا من حيث الأداء، وفق بلومبيرج، بما يعكس جاذبية السوق وارتفاع مستوى ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني.

القطاع المصرفي:

الاستدامة:

تمثل الاستدامة ركيزة أساسية في استراتيجية البنك، والتي تسترشد بأطر الازدهار المشترك، بما يوجه الفرص التي تسعى إليها ويحدد المسؤوليات التي نلتزم بها. وفي هذا السياق، عززت لجنة الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة أطر الحوكمة والرقابة ودعمت تنفيذ أجندة الاستدامة. كما عزز البنك التزام أنشطته التشغيلية في مجالات البيئة والصحة والسلامة المهنية من خلال الحصول على شهادتي ISO 14001 و ISO 45001. وتتكامل هذه الجهود مع برامج البيئة والمسؤولية المجتمعية التي ينفذها البنك عبر شراكات استراتيجية ومشاركة فاعلة من الموظفين، بما يسهم في إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمعات التي يخدمها.

الموقع الإلكتروني الجديد:

أطلق البنك موقعه الإلكتروني الجديد ahli.com ضمن مسار التحول الرقمي المتسارع، ليقدّم تجربة مصرفية عصرية ومتكاملة تستند إلى تحليل البيانات وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر المساعد الذكي "ahliGPT". ويجسد هذا التطوير رؤية البنك في تعزيز التكامل بين الابتكار الرقمي والخدمات المصرفية، بما يضمن تفاعلاً أكثر ذكاءً وسلاسة مع العملاء عبر مختلف المنصات. وقد تم تصميم الموقع بهوية حديثة تعكس التطور المؤسسي للبنك وتوفر واجهة استخدام مرنة تتيح وصولاً سريعاً وآمناً إلى الخدمات، في خطوة تعبر عن التزام البنك بقيادة التحول الرقمي وتعزيز كفاءته التشغيلية ضمن منظومة مالية متكاملة.

الإبداع والابتكار:

شهدت منصة "Qawn" خلال العام إنجازاً مهماً تمثل في اختيارها من قبل شركة Mastercard العالمية وتأهلها للانضمام إلى برنامج Start Path لدعم الشركات الناشئة. وبعد هذا الانضمام إنجازاً نوعياً، حيث أصبحت "Qawn" أول منصة أردنية تنضم إلى البرنامج، ما يعكس تقديراً دولياً لقدراتها في الابتكار وتطوير الحلول المالية. كما تتيح هذه الشراكة للمنصة فرصة الاستفادة من خبرات متنوعة وتعزيز فرص توسعها من خلال التعاون مع شركة رائدة في قطاع المدفوعات.

التكنولوجيا المالية:

واصلت AHLI FINTECH دعم ريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية عبر تنظيم النسخة الثالثة من "أهلي فنتك هاكاثون" بالشراكة مع مؤسسة ولي العهد، وتحت رعاية معالي وزير الاقتصاد الرقمي والريادة، حيث جمعت المواهب الشابة من المنطقة، واختيرت عشرة فرق للانضمام إلى برنامج حاضنة الأعمال لتطوير مشاريعهم وتحويلها إلى مشاريع قابلة للنمو.

واصلت شركات محفظة أهلي فنتك خلال العام توسيع شراكاتها مع ممكّي الشركات الناشئة، ومقدمي الخدمات، والجهات التنظيمية، بالإضافة إلى خبراء ومستثمرين دوليين. حيث تؤكد هذه الشراكات التزام البنك باستراتيجية الازدهار المشترك، ودوره في تمكين الشباب الأردني بالمهارات اللازمة لبناء اقتصاد مبتكر، مع الاستثمار في طاقاتهم إيماناً بأن الابتكار هو الأساس لمستقبل مالي مستدام يعزز مكانة المملكة كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية.

أثبت القطاع المصرفي الأردني منعته في مواجهة التحديات ودوره كمصدر قوة مالية في دعم الاقتصاد خلال عام 2025، رغم التحديات الإقليمية والظروف الجيوسياسية. وقد عزز ذلك قوة الملاحة المالية والسيولة المريحة للجهاز المصرفي الأردني، لتبلغ نسبة كفاية رأس المال 18 % ونسبة السيولة القانونية 142 % خلال النصف الأول من عام 2025.

سجلت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني في نهاية عام 2025 نحو 25.50 مليار دولار، وهي كافية لتغطية مستوردات المملكة لمدة تسعة أشهر. وفي إطار السياسة النقدية، قام البنك المركزي الأردني بخفض أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس خلال العام، تماشياً مع توجهات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بما أسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتخفيض كلف التمويل، مع الحفاظ على متانة القطاع المصرفي واستقراره.

كما وارتفع إجمالي موجودات القطاع المصرفي ليلبلغ نحو 74.1 مليار دينار في نهاية العام 2025، محققاً نسبة نمو بلغت 6.0 % بالمقارنة مع نهاية عام 2024، مدعوماً بنمو قاعدة الودائع وتوسع النشاط الائتماني. كما ارتفعت ودائع العملاء لتصل إلى نحو 50.0 مليار دينار، فيما بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي 36.1 مليار دينار كما في نهاية العام 2025، بما يعكس استمرار الدور المحوري للقطاع المصرفي في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم الاستثمار والنشاط الإنتاجي.

الأداء المالي للبنك الأهلي الأردني:

أظهرت البيانات المالية للبنك الأهلي الأردني تحسناً ملحوظاً خلال العام 2025، حيث بلغت موجودات البنك نحو 3.7 مليار دينار في نهاية العام، محققة نمواً بنسبة 5.6 % مقارنة بالعام 2024. ويُعزى هذا النمو إلى تحسن مصادر التمويل لدى البنك، وفي مقدمتها ودائع العملاء التي ارتفعت بنسبة 5.4 % لتبلغ 2.4 مليار دينار، الأمر الذي دعم قدرة البنك على التوسع في التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 1.8 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 4.5 %. وانعكست هذه التطورات على نتائج الربحية، حيث سجل البنك صافي أرباح بعد الضريبة بقيمة 21.3 مليون دينار خلال العام، وبنسبة نمو بلغت 19.4 %.

استراتيجية البنك الأهلي الأردني:

ومع هذا العام، يعكف البنك على رسم استراتيجيته الجديدة (2026-2030)، الهادفة إلى ترسيخ هوية البنك وتوجهاته التكنولوجية المستقبلية، وتطوير نماذج الأعمال، وتعزيز قدرته على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي، بما يضمن استدامة الأداء وخلق قيمة طويلة الأجل لمختلف أصحاب المصلحة.

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى البنك المركزي الأردني على دوره المحوري في ترسيخ دعائم الاستقرار المالي والنقدي ودعمه المتواصل للجهاز المصرفي. والشكر موصول لوزارة الصناعة والتجارة والتموين ومؤسسات سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية، البنك المركزي القبرصي ولجميع شركائنا ومساهميننا الكرام، على ثقتهم المستمرة ودعمهم الدائم لمسيرة البنك.

كما ويسعدني، نيابة عني وعن أعضاء مجلس الإدارة الكريم، أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الإدارة التنفيذية للبنك الأهلي الأردني بقيادة الدكتور أحمد الحسين، وجميع العاملين في مختلف مواقعهم، على جهودهم المخلصة وأدائهم المتميز خلال هذا العام.

ونسأل الله العليّ القدير أن يحفظ وطننا العزيز، ويديم نعمة الأمن والأمان والازدهار، في ظل الرابطة الهاشمية الخفاقة، بقيادة سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



سعد نبيل المعشر

رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس التنفيذي / المدير العام

حضرات السيدات والسادة
مساهمي البنك الأهلي الأردني المحترمين،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في عام جديد يواصل فيه البنك الأهلي الأردني تعزيز قدرته على النمو والتطور ويؤكد ثباته أمام التحديات، مستنداً إلى استراتيجية مصرفية مستدامة. شهد العام 2025 تعزيزاً لجاهزية البنك المؤسسية وتطويراً لبنيتها التشغيلية، من خلال تبنيه كل ما هو جديد من الممارسات المصرفية ليوافق وتيرة التحولات المتسارعة والمستحدثة في الصناعة المالية، ضمن سياسة حصيفة متحفظة في إدارة الأصول وكفاءة في إدارة التكاليف والمخاطر لدعم قوة المركز المالي ورفع كفاءة العمليات التشغيلية وتطوير جودة الخدمات، ضمن نهج يقوم على الانضباط المؤسسي والتطوير المستمر.

واصل البنك سياسته الحصيفة المتحفظة في إدارة الأصول، الأمر الذي انعكس على تحسن مؤشرات الأداء المالي خلال عام 2025، حيث ارتفع العائد على متوسط الموجودات من 52 نقطة أساس في العام 2024 إلى 59 نقطة أساس. كما بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية، 5.1 % بالمقارنة مع 4.7 % في العام 2024. وحافظ البنك على نسبة القروض إلى الودائع عند مستويات مريحة بلغت نحو 74 %. كما واصل البنك توظيف حصيلة سند الاستدامة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، من خلال توجيه التمويل لدعم الاقتصاد الأخضر وتمكين مختلف القطاعات الاقتصادية. وعلى صعيد الربحية، حقق البنك صافي أرباح قبل الضريبة بقيمة 34.2 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت 13.8 %، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع إجمالي الدخل بنسبة 10.0 % ليصل إلى 132.9 مليون دينار.

تأكيداً على التزام البنك بالتحول الرقمي، واصل البنك تركيزه على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والابتكار وتحسين تجربة العملاء من خلال تطوير قنواته الرقمية؛ حيث تم إعادة إطلاق التطبيق الهاتفي بحلة جديدة تحسّن من تجربة العملاء وتبلي احتياجاتهم بكل يسر وسهولة، حيث لاقى استحساناً كبيراً من جمهور عملائنا. كما وشهد العام 2025 إطلاق موقع البنك الإلكتروني الجديد أيضاً وفق أفضل المستويات العالمية، بما يوفر تجربة متميزة للعملاء في تصفح محتوياته والوصول إلى كافة المعلومات المنشودة من خلال تجربة متميزة، ويمكن كذلك الاستفسار عن منتجات وخدمات البنك من خلال ahliGPT. وتأكيداً على هذه الرؤية أيضاً، تأتي منصة كون (Qawn) لتجسد التزامنا بتقديم حلول تكاملية مبتكرة في كافة قطاعات الأعمال، وتقريب التجربة المصرفية الرقمية من الأفراد والتجار على حد سواء. كما يعكس استثمارنا في الشركة التابعة "أهلي فنتك" حرصنا على تمكين الشركات الناشئة ودعم استثمارها والمساهمة في تطوير الصناعة المالية محلياً وإقليمياً، حيث تعتبر "أهلي فنتك" لاعباً أساسياً في عالم ريادة الأعمال في الأردن والمنطقة.

وفي سياق تعزيز حضور البنك على المستوى الدولي، يعتمد البنك الأهلي الأردني في عملياته العابرة للحدود على شبكة علاقات مالية واسعة تضم ما يقارب 500 بنك مراسل في أكثر من 80 دولة، ما يوفر أساساً قوياً لدعم خدمات التجارة الخارجية والتحويلات الدولية وتعزيز قدرات البنك التشغيلية. ويسهم هذا الانتشار الدولي في تحسين إدارة المخاطر ورفع كفاءة العمليات، إلى جانب دعم جهود البنك في التحول الرقمي والتمويل المستدام من خلال التعاون المستمر مع مؤسسات مالية تشاركنا معايير العمل ومساوئه. ومن خلال هذه المنظومة العالمية، يواصل البنك ترسيخ جاهزيته لمواكبة متطلبات السوق وتعزيز جودة خدماته على المستويين المحلي والدولي.

وفي إطار التزام البنك الأهلي الأردني ودوره المسؤول نحو التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز الشمول المالي، واصل البنك خلال عام 2025 تطوير مبادراته الموجهة لسيدات الأعمال، من خلال برنامج "أنت لسيدات الأعمال" الذي يوفر حزمة متكاملة من الحلول التمويلية والمصرفية المصممة لدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة المملوكة أو المدارة من السيدات. وانسجاماً مع أهداف البرنامج، أقام البنك حفلاً لتكريم الفائزات بجوائز "أنت للشركات الصغرى والمتوسطة"، تقديرًا للنماذج النسائية التي قدمت إسهامات متميزة في مجالات القيادة والابتكار وإدارة الأعمال، وبما يعكس دور البرنامج في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتشجيع ريادة المرأة. ويأتي هذا الجهد ضمن توجه البنك المستمر نحو تمكين القطاعات الإنتاجية وخلق فرص نمو أكثر شمولاً واستدامة في الاقتصاد الوطني.

حصل البنك الأهلي الأردني خلال عام 2025 على مجموعة من الجوائز المرموقة التي تعكس جودة العمل المؤسسي وتطور الخدمات والمنتجات المصرفية. فقد نال البنك جائزة أفضل ممول للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ليكون بذلك الفائز الوحيد بهذه الجائزة على مستوى المنطقة، تقديرًا لجهوده في دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر حلول تمويلية واستشارية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. كما حصد البنك للعام الثاني على التوالي جائزة أفضل استراتيجية وإطار عمل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي في الأردن من مجلة International Finance، تأكيدًا على التزامه بتطبيق معايير الاستدامة والحوكمة الرشيدة وفق أفضل الممارسات العالمية. بالإضافة إلى حصول البنك على جائزة أفضل موقع إلكتروني مصرفي في الأردن لعام 2025، وجائزة أفضل بنك لخدمة العملاء في الأردن لعام 2025، وكلاهما من مجلة Global Brands البريطانية، تقديرًا لجهوده المستمرة في تقديم خدمات تركز على احتياجات العملاء وتعزز الابتكار والشمول المالي.

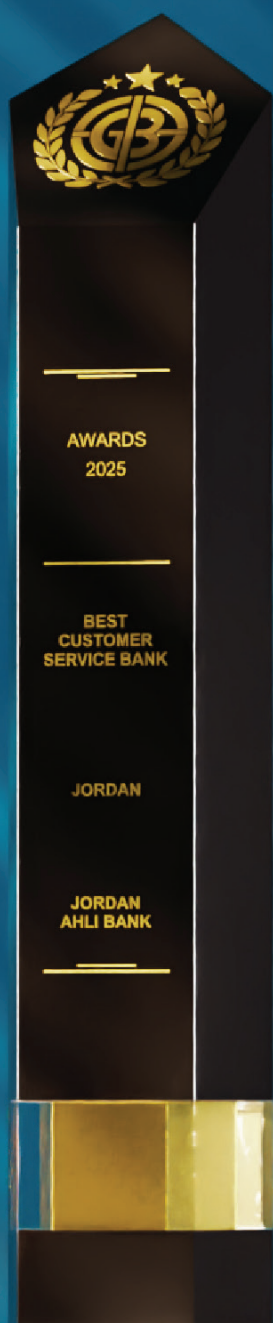
ختامًا، أودّ التأكيد على أن رؤية البنك الأهلي الأردني تقوم على ترسيخ مبادئ الاستدامة وتعزيز الحوكمة الرشيدة، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة لمساهميهم ويعزز دوره كشريك استراتيجي في القطاع المصرفي، وبما يرسخ قدرة البنك على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي والمحافظة على ثبات أدائه في مختلف الظروف.

كما أعبر عن تقديري للمؤسسات الرسمية والجهات الرقابية، وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني، على ما يقدمونه من دعم مستمر يعزز استقرار القطاع المصرفي، ويساهم في تطوير بيئة العمل المالية في المملكة. وأتقدم بالشكر لرئيس مجلس الإدارة السيد سعد المعشر وأعضاء المجلس على رؤيتهم وتوجيههم البناء، مُقدّرًا في الوقت ذاته جهود أسرة البنك في مختلف مواقع العمل، وما يبذلونه من التزام ومهنية كان لهما الأثر الأكبر في تعزيز أداء البنك واستمرارية تقدمه.

داعين المولى عز وجل أن يحفظ هذا البلد تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وسمو ولي عهده الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، حفظهما الله، ساعين إلى تحقيق المزيد من التقدم لمسيرة البنك وتطلعات مساهميهم.



الدكتور أحمد الحسين
الرئيس التنفيذي / المدير العام



أفضل بنك لخدمة العملاء في الأردن لعام 2025

GLOBAL BRAND AWARDS

★★★★ 2025 ★★★★★

أداء الاقتصاد الأردني خلال العام 2025

أهم المؤشرات الاقتصادية للعام 2025

الإنتاج والأسعار والتشغيل

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نموا حقيقيا بنسبة 2.75 % خلال الثلاثة أرباع الأول من عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 2.53 % خلال ذات الفترة من عام 2024.
- ارتفع المستوى العام للأسعار (التضخم) مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2025 بنسبة 1.77 %، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.56 % خلال عام 2024.
- كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2025 ما نسبته 21.4 %، مقابل 21.5 % خلال ذات الربع من عام 2024.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي خلال عام 2025 ما مقداره 25.50 مليار دولار، وبكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.0 أشهر.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية عام 2025 ما مقداره 36.06 مليار دينار، مقابل 34.78 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية عام 2025 ما مقداره 50.02 مليار دينار، مقابل 46.70 مليار دينار في نهاية عام 2024.

المالية العامة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزا ماليا كليا، بعد المنح الخارجية، مقداره 2.41 مليار دينار أي ما نسبته 6.1 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 2.16 مليار دينار أي ما نسبته 5.7 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من عام 2024.
- ارتفع رصيد دين الحكومة الداخلي والخارجي في نهاية تشرين الثاني 2025 ليصل إلى 47.45 مليار دينار مشكلا ما نسبته 108.8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ما نسبته 106.1 % كما في نهاية عام 2024.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الثاني 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 2.41 مليار دينار ليبلغ نحو 26.75 مليار دينار، كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 0.88 مليار دينار ليصل إلى 20.70 مليار دينار.

القطاع الخارجي

- ارتفع عجز الميزان التجاري خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025 بنسبة 14.1 % ليصل إلى 8.76 مليار دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024.
- ارتفاع مقبوضات السفر خلال عام 2025 بنسبة 7.62 % لتصل إلى 5.52 مليار دينار، مقارنة بعام 2024.
- ارتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2025 بنسبة 4.54 % لتصل إلى 3.17 مليار دينار مقارنة مع عام 2024.

البنك الأهلي الأردني يفوز بجائزة

أفضل ممول للشركات

الصغرى والمتوسطة لعام 2025

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



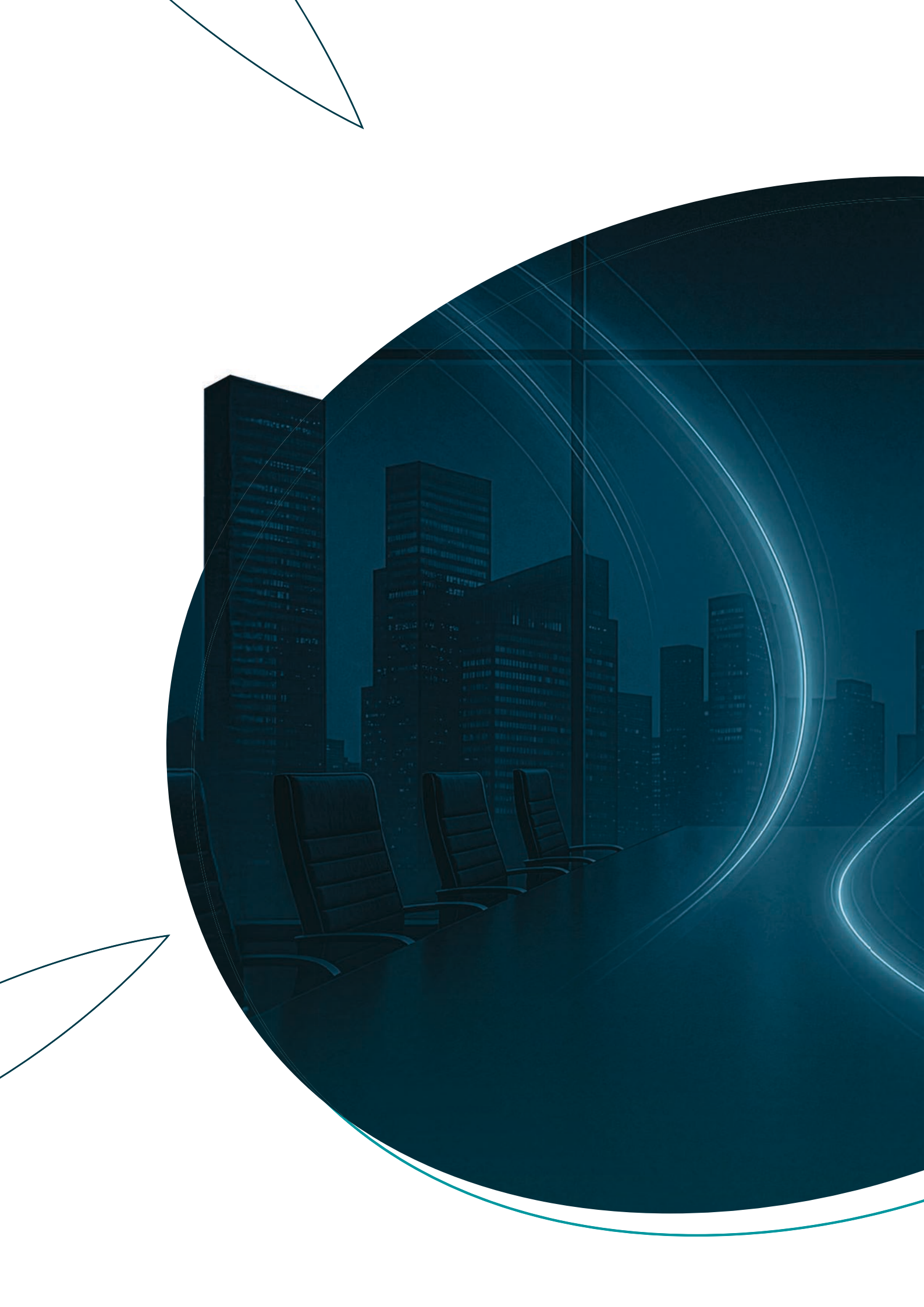
IFC

**International
Finance Corporation**
WORLD BANK GROUP



تقرير مجلس الإدارة





تقرير مجلس الإدارة

أنشطة البنك الرئيسية

يقدم البنك الأهلي الأردني جميع الخدمات المالية والمصرفية والائتمانية الشاملة ولجميع القطاعات الاقتصادية

أبرز إنجازاتنا خلال عام 2025

خطوات واثقة ونتائج نوعية سجلها البنك الأهلي الأردني خلال العام 2025، انعكست بوضوح على القطاعات التي يخدمها، من أفراد وشركات ومؤسسات ناشئة. فقد عزّز البنك خلال هذا العام منظومة خدماته الرقمية والمصرفية، ووسّع أثر مبادراته التنموية، مستنداً إلى فريق عمل محترف وضع احتياجات العملاء في قلب كل قرار، ضمن رؤية تقوم على الازدهار المشترك والشمول المالي والنمو المستدام. ورغم استمرار التحديات العالمية في 2025 وما رافقها من ضغوطات على الاقتصادات الإقليمية والقطاع المصرفي تحديداً، نجح البنك الأهلي الأردني في تحويل تلك التحديات إلى فرص، سواء عبر إطلاق التجربة الجديدة لتطبيق "أهلي موبايل" بواجهته المطوّرة، أو من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بخطط تمويلية مرنة، أو عبر ترسيخ دوره في منظومة الابتكار ودعم الشركات الناشئة.

وقد توجّهت هذه الجهود بحصول البنك على مجموعة من الجوائز المرموقة في عام 2025 تقديرًا لتميزه في الخدمات الرقمية وخدمة العملاء والمسؤولية المجتمعية المستدامة، لتؤكد مرة أخرى قدرة البنك على تصميم حلول وخدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة تُسهم في بناء اقتصاد قادر على التكيف مع المتغيرات والاستفادة من الفرص الواعدة.

استمر البنك الأهلي الأردني خلال العام 2025، ومن خلال دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع، في تعزيز توجهه نحو توسيع عمليات التمويل الموجهة للمشاريع والفرص الخضراء، انسجاماً مع مسيرة التحول نحو التمويل المستدام والمسؤول، وبما يحقق أثراً بيئياً واجتماعياً إيجابياً. وإلى جانب هذا المسار، واصلت الدائرة تقديم حلول التمويل اللازمة لعدد واسع من المشاريع التجارية والحيوية والخدمية، إضافة إلى مشروعات تطوير المجتمع والبنية التحتية والتعدين، إلى جانب المشاركة الفاعلة في برامج قروض التجمع البنكي الداعمة للاستدامة في أهم المشاريع الوطنية.

وتُعد دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع إحدى الركائز الأساسية في البنك، كونها تمثل الجزء الأكبر من أصوله. وتقدم هذه الدائرة مجموعة واسعة من الحلول والمنتجات المصرفية التي تواكب متطلبات التمويل المسؤول والاستدامة. كما يضم فريق الدائرة نخبة من الخبراء والمتخصصين الذين يوفرّون أفضل الممارسات المصرفية، ويعملون على تقديم النصّح والمشورة للعملاء لدعم أعمالهم وتطويرها. وقد أسهمت هذه الجهود بشكل مباشر في حصول البنك الأهلي الأردني على جائزة أفضل بنك لخدمة الشركات في الأردن لعام 2024 من مجلة الأعمال الدولية.

ورغم التحديات السياسية والاقتصادية والنقدية محلياً وعالمياً، والتي انعكست على الاقتصاد الأردني، استطاع البنك من خلال دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع خلال العام 2025 توفير حلول مصرفية مسؤولة تمكّن عملاء البنك من تجاوز

تأثيرات هذه الظروف واستثمار الفرص لتحقيق النجاح والنمو. وفي إطار مواكبة التطور الرقمي، أطلقت الدائرة منصة Synesgy التي تهدف إلى قياس الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمة لعملاء البنك في قطاع الشركات الكبرى. كما واصلت تطوير خدمات تطبيق "ahli Corporate" وخدمة "أهلي أونلاين" من خلال إضافة ميزات رقمية جديدة، وإتاحة إصدار التقارير الائتمانية الرقمية والوصول إليها مباشرة عبر التطبيق. وقد ساهم هذا التطوير في تحسين تجربة العملاء، وتمكينهم من إنجاز احتياجاتهم المصرفية بسهولة وسرعة وأمان، إلى جانب تطوير أنظمة وعمليات دفع إلكترونية متخصصة كان لها أثر إيجابي ملموس في دعم نمو أعمال قطاع الشركات الكبرى وتعزيز كفاءته التشغيلية.

شهد العام 2025 إنجازات نوعية حققها البنك الأهلي الأردني من خلال دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة، جاءت امتداداً لجهود استمرت على مدى سنوات لتكريس مفهوم الازدهار المشترك عبر حلول مالية وغير مالية تواكب احتياجات الشركات في مختلف مراحلها.

وقد واصل البنك دوره الريادي في دعم الشركات الصغرى والمتوسطة الذي بدأه قبل نحو عشرين عاماً حين أسس واحدة من الدوائر الأولى في الأردن لخدمة هذا القطاع من خلال التطوير المستمر لحلول مصرفية ثلاث مستجدات السوق. ومنذ ذلك الحين، يعمل البنك على تطوير أفضل الحلول المصرفية لمواكبة تغيرات السوق واحتياجات الأعمال، الأمر الذي انعكس اليوم إيجاباً على محاور الشمول المالي والوصول إلى التمويل بصورة ملموسة. حيث بلغت محفظة الشركات الصغرى والمتوسطة 10 % من إجمالي محفظة البنك المقرضة، وهو إنجاز توجّ بفوز البنك بجائزة أفضل ممول للشركات الصغرى والمتوسطة لعام 2025 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الأمر الذي يمثل تقديرًا لعملاء البنك الذين وثقوا برسائله ودوره الإيجابي في مسيرة تنمية بيئة الأعمال واستدامتها على المستوى المحلي. ومن خلال خبراته وشراكاته الإستراتيجية، يواصل البنك دعم هذا القطاع بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، ومؤسسة التمويل الدولية، والشركة الأردنية لضمان القروض، بما يمكن الشركات من النمو والاستدامة ويعزز دور القطاع المصرفي. وركز البنك خلال 2025 على التمويل المستدام للشركات الصغرى والمتوسطة، عبر برامج تمويل مرنة مثل سلف البنك المركزي وسند الاستدامة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC. إذ بلغت قيمة التمويلات الخضراء ضمن محفظة الشركات الصغرى والمتوسطة 17 مليون دينار، والتمويلات المجتمعية ضمن محفظة الشركات الصغرى والمتوسطة 59 مليون دينار، أما تمويل الأعمال المدارة أو المملوكة من المرأة فبلغ 11 مليون دينار.

كما أطلقت الدائرة برنامج "أنّ" لدعم سيدات الأعمال والرياديات، عبر باقة منتجات مصرفية لتمويل رأس المال العامل وتمويل أعمال التوسعة والأصول الثابتة المختلفة بأسعار تفضيلية مميزة وشروط مرنة تلبي الاحتياجات وتوفر الوصول للتمويل، بالإضافة إلى حلول استشارية ترافق السيدة من فكرة المشروع وحتى التوسع، إلى جانب مزايا حسابات تعزز الشمول المالي للمرأة وبرنامج جوائز يحتفي بالسيدات المبدعات من عمليات البنك، حيث جرى تكريم الفائزات من عمليات البنك ممن حققن بصمة نوعية في مجالاتهنّ. ضمن حفل

والعملات، إلى جانب التركيز على تطوير أنظمة التحليل المالي وإدارة الأصول بما يواكب التحول الرقمي للبنك، وبما يدعم كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات ويحقق عوائد مستقرة ومستدامة، ويعزز المرونة المالية في مواجهة متغيرات الأسواق. وشهد العام 2025 ارتفاع عمليات التداول عبر تطبيق "أهلي استثمار" ليصل إلى نحو 98 % من إجمالي التعاملات، مما يعكس كفاءة المنصة وثقة العملاء. كما شهد العام نفسه إقبالاً متزايداً على تداول المعادن الثمينة كالذهب والفضة، مع التزام بأعلى معايير الجودة والشفافية في تقديم المعلومات الاستثمارية.

على صعيد سوق رأس المال المحلي فقد عززت الإدارة حضورها من خلال خدمات إدارة الإصدارات والاستثمارات والاستشارات المالية، ليلعب إجمالي قيمة الأصول المدارة نحو 500 مليون دينار أردني. أما محفظة الأسهم فقد تم التركيز فيها على التنويع القطاعي للمحفظة لضمان تحقيق عوائد مستدامة، كما ساهمت المحفظة في دعم مبادرات البنك المركزي الأردني عبر الاستثمار في صندوق رأس المال والاستثمار الأردني الهادف إلى حماية الشركات الحيوية وتعزيز الاقتصاد الوطني. وخلال العام 2025، تم تحديث سياسة الاستثمار لتواكب المستجدات المحلية والعالمية وتنسجم مع مبادرات التمويل الأخضر واستراتيجية البنك في الاستدامة.

وفي الجانب نفسه، واصلت إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية جهودها في تعزيز علاقات البنك الدولية والاستراتيجية مع ما يقرب من 500 بنك ومؤسسة مالية في نحو 80 دولة، مما ساهم في توسيع شبكة مراسليه، وتطوير شراكاته مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، من خلال مشاركاته في أهم المؤتمرات العالمية لترسيخ مكانة البنك كشريك استراتيجي رائد ومواكب للتطورات في القطاع المصرفي. كل ذلك ساهم في دعم عمليات البنك وتوفير السيولة لدعم أعمال الخزينة وتنظيم تدفقات العملات الأجنبية، وتكملت جهود البنك بحصوله على جوائز التميز في مجال التنفيذ الآلي المباشر لأوامر الدفع للعملاء والمؤسسات المالية من قبل BNY Mellon و Commerzbank.

واستمراراً لمسيرة التحول الرقمي في البنك الأهلي الأردني التي تشكل اليوم ركيزة أساسية لرفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة العملاء، واصلت دائرة تكنولوجيا المعلومات دورها المحوري عبر تنفيذ مبادرات تقنية متقدمة عززت الأداء والامتثال. فقد اكتمل تطبيق خدمة السحب عبر NFC على الصرافات الآلية، كما ساهم تفعيل خدمة Google Pay لبطاقات الخصم والائتمان والبطاقات المدفوعة مسبقاً في زيادة ملحوظة في اعتماد المدفوعات اللاتلامسية. فيما أسهمت العمليات الرقمية في الفروع في إلغاء الإجراءات الورقية وخفض وقت وكلفة المعاملات.

واستكملت منصة المدفوعات الفورية CliQ نضوجها التشغيلي من خلال إطلاق مجموعة من الخدمات الجديدة، بما في ذلك خدمة تأكيد بيانات المستفيد، وإعادة تصنيف الغرض من الحوالة، وتطبيق الرسوم على الحوالات الفورية التي يكون أحد أطرافها شخصية اعتبارية. كما تم إطلاق منصة التمويل المبني على سلاسل التوريد Credit Plus، مما أتاح للشركات الصغرى والمتوسطة إمكانية الحصول على التمويل مقابل فواتيرها المعتمدة بسرعة وسهولة.

وشهدت تجربة العملاء تطوراً نوعياً من خلال تفعيل التحقق من الهوية عبر رمز QR، وتمكين السحب النقدي لحسابات منصة "كوّن" من خلال شبكة فروع البنك، واستقبال التحويلات الواردة من الخارج إلى حسابات "كوّن"، وتركيب أجهزة صراف آلي جديدة، إضافة إلى إعادة تصميم شاملة لتجربة التطبيق البنكي للهواتف المحمولة لعملاء التجزئة.

إعلان النتائج السنوية للعام 2025.

وفي إطار التحول الرقمي، وشع البنك باقة خدماته للشركات الصغرى والمتوسطة بتطوير إجراءات وسياسات العمل، وتعزيز خدمات التطبيق البنكي والإنترنت، وتحديث أنظمة الدفع الفوري وإصدار البطاقات متعددة العملات، لضمان تجربة مصرفية سلسة وسريعة.

ويستمر البنك الأهلي الأردني من خلال دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة بتقديم مجموعة شاملة من منتجات التمويل؛ كتسهيلات رأس المال العامل والتمويلات القائمة على الفواتير والحوالات والاعتمادات، إلى تمويل الأصول الثابتة، وبطاقات الائتمان المتخصصة، والمظلات التأمينية وبرامج ضمان التسهيلات، ليظل البنك شريكاً استراتيجياً وركناً أساسياً في نجاح الشركات الصغرى والمتوسطة.

وخلال العام 2025 أيضاً، نجح البنك الأهلي الأردني بتعزيز مكانته في مجال الخدمات المصرفية للأفراد من خلال تنفيذ إستراتيجيتين رئيسيتين تمثلتا في تبني الحلول الرقمية والتوسع المدروس في شبكة الفروع. وقد أسهم هذا النهج التكاملي، إلى جانب الابتكار بتطوير المنتجات، في تحقيق نمو ملموس في قاعدة عملاء "الأفراد" وتعزيز تفاعلهم وولائهم.

وشهد العام 2025 كذلك إنجازات رقمية عديدة، أبرزها إطلاق تطبيق أهلي موبايل بخلته الجديدة كلياً وواجهته المحسنة، للارتقاء بتجربة العملاء، مما رفع مستوى التفاعل الرقمي لدى عملاء البنك. كما تم إطلاق خدمة

Google Pay كخدمة جديدة أساسية ضمن منظومة المدفوعات الرقمية الحديثة، بالإضافة إلى إطلاق البطاقة الائتمانية متعددة العملات وإصدار البطاقة مسبقة الدفع الافتراضية.

وإلى جانب ذلك، أطلق البنك برنامج مكافآت أهلي (Ahli Rewards) بالإضافة إلى سلسلة من الحملات التسويقية الموجهة، والتي شملت خدمات مخصصة للمرأة، وحملات استقطاب الرواتب، والاسترداد النقدي وعروض التمويل الخاصة بالسيارات، وجوائز حسابات التوفير، مما انعكس إيجاباً على توسع المحفظة وتعزيز الحصة السوقية.

وفي إطار التزام البنك بتوفير الخدمات وتسهيلها أمام عملائه، جرى تطبيق خطة إعادة انتشار شبكة أجهزة الصراف الآلي والتي يصل عددها إلى 138 جهازاً، إضافة إلى تفعيل تقنية الخدمات اللاتلامسية في أجهزة الصراف الآلي (NFC) لتعزيز الأمان وسهولة الاستخدام. كما تم افتتاح فرعين جديدين في مواقع إستراتيجية وضمن نماذج أعمال مستحدثة لتوسيع نطاق الوصول إلى قاعدة العملاء المتنامية.

وقد ترافقت هذه الإنجازات في البنية التحتية وتطوير المنتجات مع تركيز قوي على التميز في تجربة العميل. إذ تم إطلاق نظام (Voice of Customer) بشكل منهجي لجمع وتحليل الملاحظات، كما تم تطبيق معايير خدمة محدثة في جميع الفروع، وإطلاق برامج تقييم وتطوير مستمر للمعرفة لضمان جاهزية الموظفين وجودة الخدمة المقدمة. وأسهمت هذه الجهود في رفع مستوى جودة الخدمة وتحسين سرعة الاستجابة للملاحظات العملاء وترسيخ ثقافة مركزية العميل؛ أي جعل كل عميل في البنك محور الاهتمام، ما أدى إلى حصول البنك الأهلي الأردني على عدة جوائز مرموقة تقديراً لتميزه في خدمة العملاء على مستوى القطاع المصرفي الأردني.

عزز البنك من خلال إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية دوره المحوري في إدارة السيولة والمخاطر وتعزيز الكفاءة التشغيلية، من خلال تبني استراتيجيات مرنة. وساهمت هذه الجهود في الحفاظ على مستويات سيولة قوية، وتنويع أدوات التمويل والاستثمار، وتحسين إدارة الفجوات في أسعار الفائدة

ورفع القدرة على اتخاذ القرارات المبنية على البيانات. وشهدت منصة كون (Qawn) عامًا بارزًا، بدءًا بانضمامها في أيلول 2025 إلى برنامج Mastercard Start Path لتصبح أول شركة في المنطقة تحقق هذا الإنجاز. كما واصلت المنصة توسعها لتتجاوز 200 ألف مستخدم من الأفراد والمشاريع الصغيرة، وأطلقت تقنية QawnAI لدمج الذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة الدفع. وفي قطاع الأعمال أطلق البنك Qawn Pay Later لدعم المشاريع الصغيرة وتمكينها من الوصول إلى التمويل. كذلك جرى تدشين الموقع الجديد Qawn.com بتجربة استخدام محسنة، إلى جانب التحضير لإطلاق بوابة للمطورين تتيح ربط الأنظمة الخارجية وتوسيع الشراكات. واعتمد البنك أيضًا في 2025 إستراتيجية متكاملة للذكاء الاصطناعي مدعومة بخريطة طريق ولجنة مختصة لضمان الاستخدام المسؤول. وشملت الجهود تطوير ahliGPT ليصبح أول روبوت ذكي من نوعه في القطاع المصرفي بالشرق الأوسط، وتدشين منصة ahli+ الداخلية لرفع كفاءة الوصول إلى السياسات والإجراءات. كما بدأ البنك بتنفيذ المشروع التجريبي للوكيل الذكي مع مركز الاتصال، لأتمتة التفاعل مع العملاء ورفع جودة الخدمة عبر الأتمتة الذكية. كما وسّع البنك من تطبيق حلول الذكاء الاصطناعي في التقييم الائتماني، وعمليات الموافقة على القروض في الأهلي للتمويل الأصغر والخدمات المصرفية للأفراد.

وفي مجال البيانات والتحليلات، أنشأ البنك مستودع بيانات مؤسسيًا يدعم التحليلات المتقدمة واتخاذ القرارات المبنية على البيانات، كما طوّر أدوات ربحية العملاء التي تعزز القدرة على تحسين إدارة المحفظة وتوجيه القرارات الاستراتيجية. أما الخدمات المصرفية الرقمية، فشهدت نقلة نوعية بإطلاق نظام إدارة علاقات العملاء 360° الذي يوفر رؤية شاملة مدعومة بالذكاء الاصطناعي ومرتبطة بالكامل مع مركز الاتصال وأتمتة التسويق والأقسام التجارية، مما يتيح تجربة موحدة وشخصية للعملاء.

وفي إنجاز تنظيمي مهم، حصل البنك على موافقة البنك المركزي الأردني لتحويل إدارة الابتكار إلى شركة تابعة مملوكة بالكامل تحت اسم (Ahli Venture Studio (AVS، بهدف بناء مشاريع ريادية بطموح الوصول إلى شركات "يونيكورن". أما شركة الأهلي للتقنيات المالية (Ahli FinTech)، التي تأسست عام 2017 كشركة تابعة للبنك الأهلي الأردني، فقد واصلت خلال 2025 دورها في تنمية منظومة الابتكار؛ إذ أطلقت الموجة الثالثة من برنامج مسرّع الأعمال باستثمارات في الشركات الناشئة الواعدة تصل إلى 200 ألف دولار، ووسعت نشر التطبيقات التجريبية لشركات المحفظة داخل مجموعة الأهلي.

وفيما يتعلق بإنجازات شركات المحفظة، فقد حصلت Fintech Galaxy على موافقة البنك المركزي في يناير 2025 لتكون أول مزود طرف ثالث يختبر الحلول المصرفية المفتوحة عبر بيئة JoR-egBox، ما جعل البنك الأهلي الأردني أول بنك أردني يلتزم بتنظيمات الخدمات المصرفية المفتوحة عبر FINX Comply. كما واصلت zypl.ai دورها في ابتكار التقييم الائتماني باستخدام محرك تصنيف يعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وعلى جانب التحول الرقمي، أطلقت Ahli FinTech موقعها الإلكتروني الجديد بواجهة محسنة. كما عزّزت شراكاتها مع مزودي الخدمات وشاركت في فعاليات متعددة لترسيخ حضورها في منظومة التقنيات المالية.

انتقالًا إلى دائرة الاستراتيجيات وإدارة المشاريع والاستدامة، واصل البنك ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة تتبني التطوير المؤسسي المستمر، وفق منهجية واضحة وشاملة. وقد اضطلعت الدائرة بدور محوري في حوكمة الأجندة الاستراتيجية

وانسجاماً مع الإطار الوطني للمعاملات المصرفية المفتوحة، فقلّ البنك خدمات معلومات الحساب (AIS) بما يتيح تبادل بيانات الحسابات بشكل آمن مع الجهات المالية المرخصة. كما أطلق البنك بوابات إلكترونية مخصصة للموظفين، والخدمات الحكومية، ودائرة الموارد البشرية والثقافة المؤسسية، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويبسّط الإجراءات الداخلية. كذلك ساهم تطبيق حل Zyl في تعزيز الذكاء الاصطناعي للتقييم الائتماني لقطاع التجزئة، في تحسين سرعة ودقة قرارات منح الائتمان للأفراد.

وحرصاً من البنك على الحفاظ على بيئة تقنية حديثة وأمنة ومرنة، تم تنفيذ مجموعة من الترتيبات لمجموعة من الأنظمة والبنى التحتية الحيوية، شملت النظام البنكي الأساسي، ونظام بطاقات الدفع والصّراف الآلي، ومنصة SWIFT ISO 20022، والقنوات الرقمية، والخوادم، وقواعد البيانات، وأنظمة التشغيل، وأنظمة التخزين، والشبكات، وأجهزة الأمن السيبراني. وعلى صعيد الامتثال والحوكمة، أطلق البنك مجموعة من الحلول الرقابية المتقدمة، بما في ذلك حل الإبلاغ عن FATCA، ونظام إدارة التدقيق الداخلي، وحل منع تسرب البيانات، ومنصة مكافحة الجرائم المالية. كما جدّد البنك شهادة الامتثال لمعيار PCI-DSS، ونقّذ تجارب دورية خطة التعافي من الكوارث. وتعكس هذه الإنجازات مجتمعة التزام البنك بالريادة التقنية، وترسيخ الثقة لدى جميع الأطراف المعنية، مع الاستمرار في بناء أسس راسخة للابتكار الرقمي في السنوات القادمة.

البنك الأهلي الأردني، ومن خلال إدارة العمليات المصرفية، واصل خلال العام 2025 تنفيذ مبادرات استراتيجية كان لها أثر ملموس في تعزيز الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى الأتمتة وجودة الخدمات في مختلف قطاعات البنك.

كما أسهم تطوير القنوات الإلكترونية بما يتيح للعملاء فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان عبر تلك القنوات، في إحداث نقلات نوعية في تجربة العملاء، وتسريع إنجاز معاملاتهم، ورفع كفاءة عمليات الخدمات التجارية بشكل ملموس.

أما تطوير نظام سير وتدفق العمل باستخدام Microsoft Power Apps ليشمل مختلف دوائر وأقسام إدارة العمليات والخدمات المركزية المشتركة، فقد أدى إلى تحسين مستوى الرقابة على الإجراءات الداخلية، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة متابعة المهام، إلى جانب إمكان إعادة هندسة إجراءات العمل عبر التخلص من الخطوات غير الضرورية.

وحافظ البنك على تميّزه في مجال تنفيذ الحوالات بشكل آلي (Straight Through Processing)، حيث بلغت نسبة التنفيذ الآلي 97.2 % من إجمالي الحوالات المنفذة، وهو ما يعكس مستوى متقدّمًا من النضج والتطور في عمليات الدفع. كما عمل البنك أيضًا على تطبيق مشروع سلسلة التوريد الهادف إلى إعادة صياغة أسلوب تقديم خدمات تمويل مشتريات الشركات، عبر تقليل العمل اليدوي وتوسيع نطاق الأتمتة، بما يرفع مستوى الخدمة ويستجيب لتطلعات العملاء.

أما مشروع إعادة إصدار الحوالات الواردة من الخارج عبر منصة "بني" التابعة لصندوق النقد العربي فقد أسهم في رفع معدلات الحوالات البينية بين الدول العربية المنفذة عبر المنصة، وعزّز علاقات البنك مع البنوك الأخرى العاملة في الدول العربية، وبشكل خاص في دول الخليج العربي.

البنك الأهلي الأردني، ومن خلال دائرة الإبداع والابتكار، واصل خلال عام 2025 تحقيق التقدم في مسيرة الابتكار ودعم الإبداع والرياديين، مستندًا إلى إستراتيجية شاملة تركز على الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وبناء المشاريع الريادية

للبنك، من خلال ضمان مواءمة المبادرات والمشاريع مع الأهداف طويلة المدى، بما يعكس أفضل الممارسات العالمية في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء.

وفي مجال إدارة المشاريع، وفرت الدائرة إطارًا متكاملًا لتقييم وتوجيه المشاريع ذات الأولوية، مما عزز قدرة البنك على التنفيذ السريع، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين إدارة الموارد، وزيادة المرونة في الاستجابة للتغيرات في بيئة العمل، انسجامًا مع المعايير العالمية في هذا المجال.

أما على صعيد الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، فقد عمل البنك من خلال الدائرة على دمج مبادئ الاستدامة ضمن عمليات اتخاذ القرار والعمليات التشغيلية، بما يتماشى مع المعايير الدولية. كما ساهمت الدائرة في تعميق دور البنك في المسؤولية المجتمعية عبر بناء شراكات نوعية مع مؤسسات المجتمع المدني، بما يساهم في مضاعفة الأثر وتحقيق قيمة مشتركة.

وركزت جهود الدائرة على ركائز استراتيجية ذات أثر ممتد، تشمل دعم المبادرات البيئية والمجتمعية، والاستثمار في المجتمعات المحلية، بما يعزز أهداف التنمية الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية، ويساهم في معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع بشكل مستدام.

وعلى الصعيد نفسه، ركز البنك من خلال مركز التميز على أتمتة وهندسة عدد من العمليات البنكية لتقليل الوقت والجهد وتفعيل الضوابط الرقابية وتخفيض الأخطاء البشرية، إضافةً إلى تنفيذ خطة المراجعة الشاملة لتحديث السياسات والإجراءات ضمن نطاق زمني محدد. كما جرى إعداد مصفوفات الصلاحيات البنكية لدوائر الدعم، وتنفيذ زيارات ميدانية للفروع والدوائر للبحث عن فرص تطوير وتحسين العمليات، إلى جانب إجراء مراجعة شاملة للأدلة والسياسات لضمان توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني. كما تابع المركز، بالتعاون مع الدوائر البنكية، مشروع تخفيض الورقيات وتنفيذ التوقيع الرقمي لقرارات اللجان.

أما دائرة جودة العمليات والمراقبة، فقد نفذت ورشات توعوية لموظفي الفروع لتحسين جودة الخدمة وتقليل الأخطاء التشغيلية، وأدارت حاكمية تكنولوجيا المعلومات بما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب وفق COBIT 2019، إضافةً إلى زيارات ميدانية لدائرة تكنولوجيا المعلومات للتأكد من الالتزام بالمعايير المعتمدة. كما تعاونت الدائرة مع الموارد البشرية في تقييم وتخطيط الموارد لتحديد الاحتياجات ومدى كفاءتها.

أماكن انتشار فروع البنك جغرافياً وأعداد الموظفين في كل منها

يمارس البنك نشاطاته من خلال فروعه المنتشرة في الأردن وفلسطين وقبرص وشركاته التابعة، حيث بلغ عدد الفروع في الأردن وفلسطين وقبرص 63 فرعاً، وقد وردت عناوين الفروع بشكل مفصل بنهاية التقرير، كما بلغ عدد موظفي البنك 1452 موظفاً كما في نهاية 2025 وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين:

عدد الموظفين كما في 2025/12/31	عدد الفروع	
1205	51	المملكة الأردنية الهاشمية
234	11	فلسطين
13	1	قبرص
1452	63	المجموع

يبلغ عدد موظفي الإدارة العامة للبنك الأهلي الأردني 791 موظفاً وموظفةً.



توزيع الفروع والموظفين

كان توزيع فروع البنك الأهلي الأردني وعدد موظفيه في الأردن حسب المحافظات المختلفة والفروع الخارجية بنهاية عام 2025 على النحو التالي:

داخل المملكة الأردنية الهاشمية					
الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
العاصمة عمان					
وسط عمان					
الرئيسي	18	عبدون	9	شارع ابن خلدون	5
الشركات الكبرى	20	تاج مول	15	العبدلي - بوليفارد	6
شارع وصفي التل	9	جبل عمان	7	بيادر وادي السير	7
الصويفية	8	سوق أم أذينة	6	فرع العملاء المميزين	24
شارع عبدالله غوشة	7	شارع وادي صقرة	7		
شرق عمان					
سحاب	7	طربور	6	ضاحية الياسمين	7
مادبا	9	الهاشمي الشمالي	6	ماركا	6
شارع الحرية	6	وسط البلد	6	جبل الحسين	6
دوار الشرق الأوسط	7	مرج الحمام	7		
غرب عمان					
مكة مول	15	شارع مكة	10	خلدا	9
فرع دابوق	4	سيي مول	15	شفا بدران	6
إقليم البلقاء					
دير علا	5	بوابة السلط	8	جامعة البلقاء التطبيقية	6
السلط	6	الفحيص	6	الجبهة	9
إقليم الزرقاء والشمال					
الزرقاء الرئيسي	8	الرمثا	7	إربد	9
الزرقاء الجديدة	6	المفرق	7	جرش	6
المنطقة الحرة	4	أرابيلا مول - إربد	15	الرصيفة	6
سوق باب المدينة مول	13				
إقليم الجنوب					
الطفيلة	7	مؤته	6	الكرك	8
معان	6	العقبة	10		

توزيع الفروع والموظفين/تابع

خارج المملكة الأردنية الهاشمية					
عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع
فلسطين					
9	رام الله	12	جنين	138	الإدارة الإقليمية
12	بيت لحم	9	طولكرم	12	نابلس
7	الماصيون	6	بيت ساحور	2	مكتب الشلالة - الخليل
8	شارع حيفا	8	بتونيا	11	السلام - الخليل
قبرص					
				13	ليماسول

حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للبنك الأهلي الأردني ما قيمته 129.7 مليون دينار وتمثل الموجودات الثابتة - بالصافي بقيمة 127.7 مليون دينار، وموجودات غير ملموسة بالصافي وبقيمة 2 مليون دينار كما بنهاية عام 2025.

الشركات التابعة للبنك الأهلي الأردني

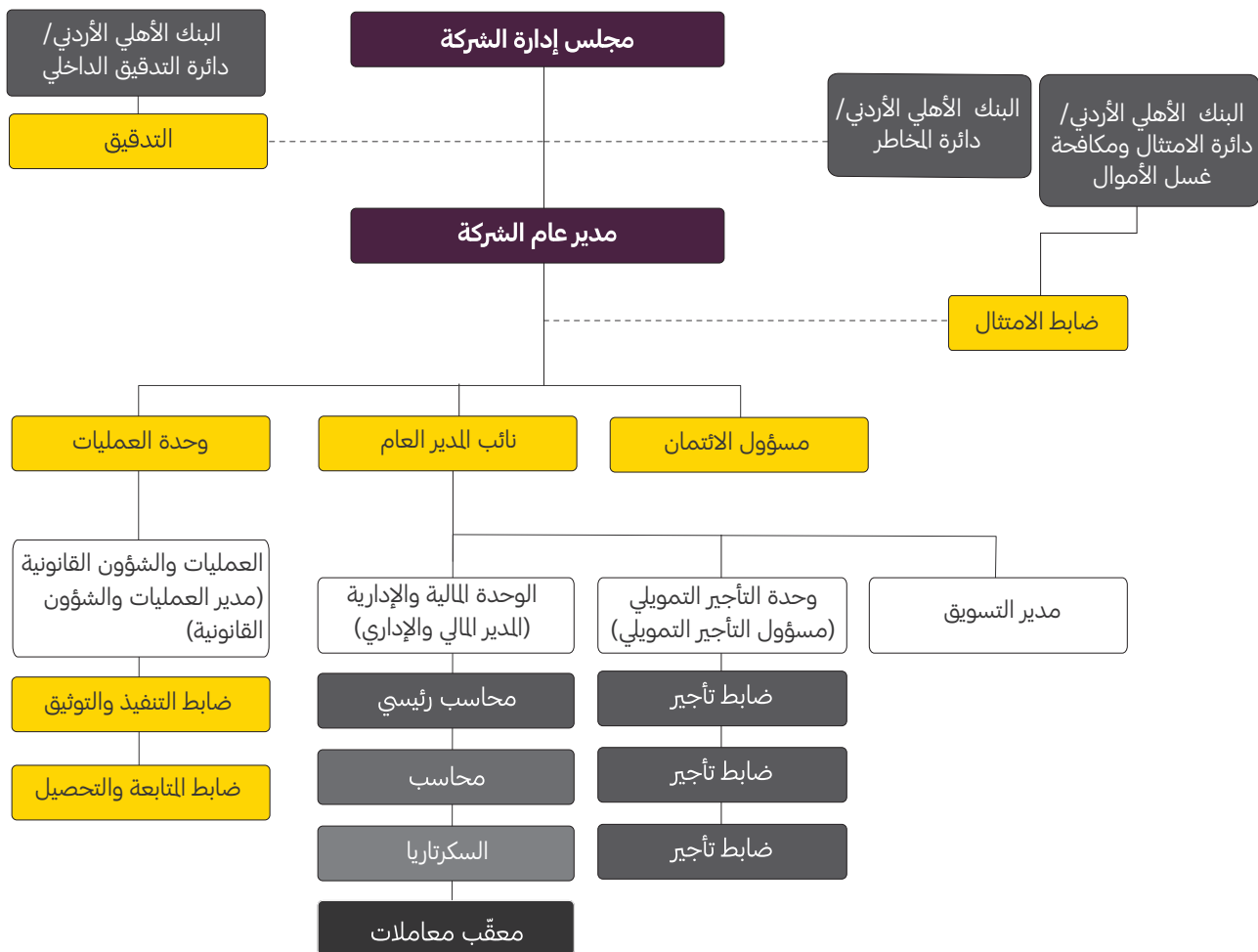
كشف معلومات تفصيلية حول الشركات التابعة

كبار مالكي الأسهم (5 % أو أكثر من رأسمال الشركة)							رأسمال الشركة		طبيعة عمل الشركة	العنوان التفصيلي	نوع الشركة	اسم الشركة
النسبة %	عدد الأسهم كما في 2024/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2025/12/31	الاسم	عدد فروع الشركة	عدد الموظفين	بالدينار الأردني					
100 %	17,500,000 دينار/سهم	100 %	17,500,000 دينار/سهم	البنك الأهلي الأردني	1	15	17,500,000		تأجير تمويلي	عمان-الأردن هاتف: 06-5003333	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة الأهلي للتأجير التمويلي
100 %	6,000,000 دينار/سهم	100 %	6,000,000 دينار/سهم	البنك الأهلي الأردني	23	301	6,000,000		تمويل أصغر	عمان-الأردن هاتف: 06-5865970	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة الأهلي للتمويل الأصغر
100 %	3,000,000 دينار/سهم	100 %	3,000,000 دينار/سهم	البنك الأهلي الأردني	1	8	3,000,000		وساطة مالية	عمان-الأردن هاتف: 06-5624471 فاكس: 06-5821162	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة الأهلي للوساطة المالية
100 %	1,500,000 دينار/سهم	100 %	المكتب به والدفوع 2,300,000 دينار/سهم	البنك الأهلي الأردني	-	-	المصرح به 4,000,000		الاستثمار بحلول التكنولوجيا المالية وتطويرها	عمان-الأردن هاتف: 06-5206000	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية

شركة الأهلي للتأجير التمويلي م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للتأجير التمويلي في عام 2009 (شركة مساهمة خاصة) مملوكة بالكامل من قبل البنك الأهلي الأردني، ويبلغ رأسمال الشركة حالياً 17.5 مليون دينار، ومن غايات الشركة تقديم خدمات متكاملة من التأجير التمويلي والحلول التمويلية البديلة وغير التقليدية لكافة القطاعات الإنتاجية سواء للأفراد أو الشركات، لتمويل الأصول الرأسمالية مثل العقارات والمعدات والمكائن الصناعية بالإضافة إلى الأجهزة الطبية ووسائل النقل بالاعتماد على الأصول الممولة كمصدر رئيسي للسداد وكضمانة. ويتم ذلك وفق دراسات مالية وفنية للأصول الممولة، حيث استطاعت شركة الأهلي للتأجير التمويلي خلال فترة زمنية قصيرة أن تكون واحدة من أهم وأكبر الشركات الرائدة والمتميزة في تقديم خدمات التأجير التمويلي في السوق الأردنية.

*الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الخطة المستقبلية لعام 2026:

- تأسيس شركة تمويل إسلامي لتلبية احتياجات السوق.
- الاستمرار باستقطاب عملاء جدد من خلال عقد لقاءات موسعة لكافة القطاعات الاقتصادية ونشر الوعي وثقافة التمويل من خلال برامج التأجير التمويلي.
- تطوير الخدمات الإلكترونية وإطلاق منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق.

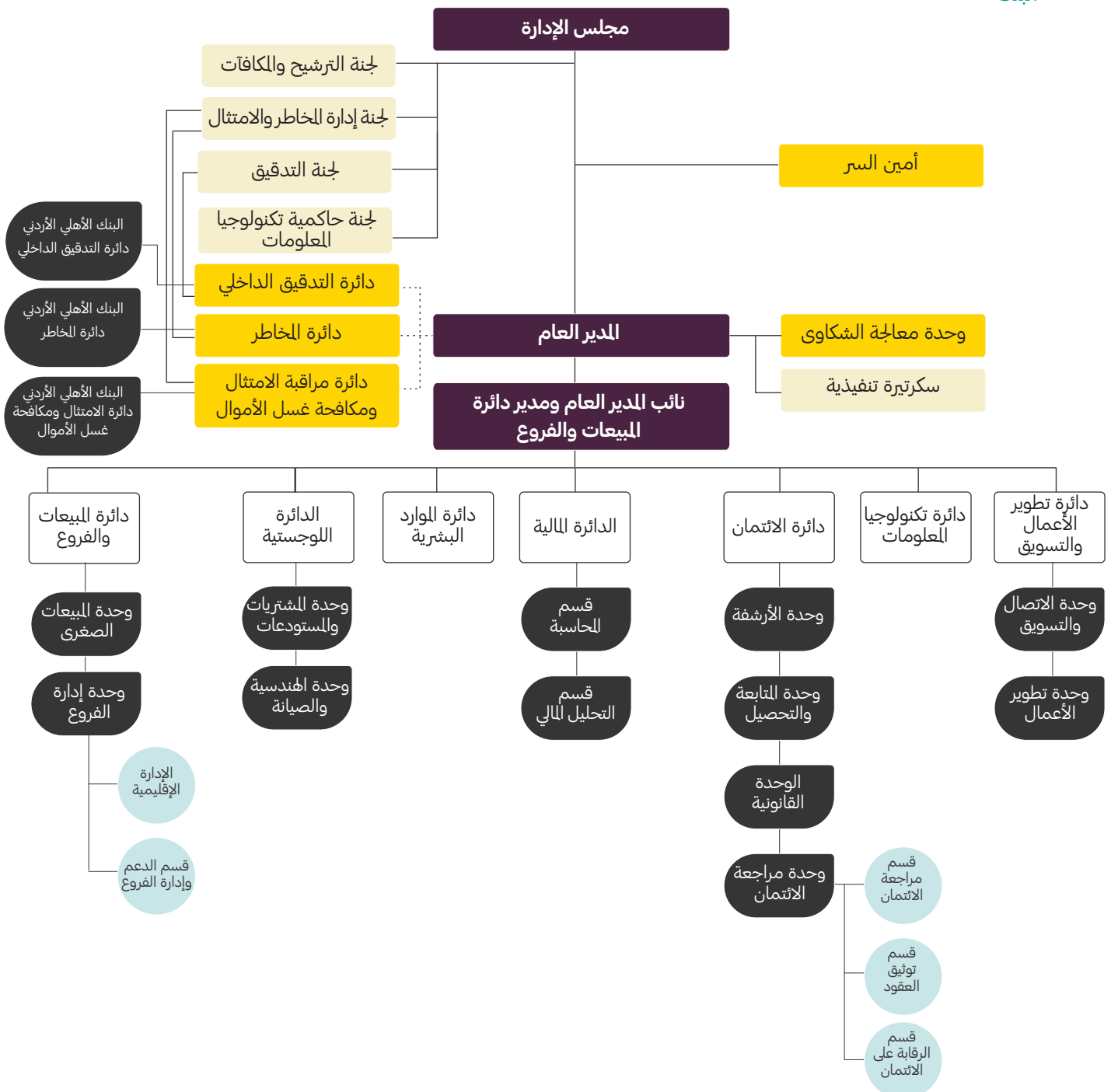
الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2025:

- منح تأجير تمويلي بمبلغ 44 مليون دينار بموجب 211 عقد تأجير تمويلي.
- صافي أرباح الشركة قبل الضريبة بحدود 3.678 مليون دينار.
- بلغت إجمالي موجودات الشركة نحو 102.6 مليون دينار.

شركة الأهلي للتمويل الأصغر م.خ.م

شركة الأهلي للتمويل الأصغر تعد أول شركة ربحية أردنية تعمل في مجال التمويل الأصغر تأسست في العام 1999 في الأردن برأسمال 6 ملايين دينار أردني. وهي شركة مملوكة بالكامل من البنك الأهلي الأردني، كما تعتبر أول شركة أردنية تحصل على ترخيص من البنك المركزي الأردني في عام 2018، وأول شركة في قطاع التمويل الأصغر تمثل لنظام شركات التمويل رقم 107 في عام 2023. من أهم أهدافها تقديم خدمات مالية وغير مالية تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المحدود من أصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والرياديين والنساء، من خلال تمكينهم للبدء بتأسيس مشاريعهم أو توسيعها، وخلق فرص عمل ذاتية، مما يقلل من معضلي الفقر والبطالة ويسهم في خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وتعليمية أفضل لأفراد المجتمع المحلي، وبما ينعكس إيجاباً على مستوى الازدهار والرفاه للمجتمع. قدمت الشركة منذ نشأتها ما يزيد عن 289 مليون دينار، على شكل قروض للأفراد والمشاريع الصغرى والصغيرة المحلية، حيث استفاد منها أكثر من 341 ألف عميل، من خلال شبكة فروع واسعة يصل عددها إلى 23 فرعاً.

*الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2025:

- رفع الكفاءة التشغيلية ودمج وإعادة توزيع الفروع.
- ربط النظام البنكي مع نظام التقييم الائتماني وأتمتة القرار الائتماني.
- تنفيذ العديد من المشاريع التكنولوجية المتعلقة بحلول الأعمال وأمن المعلومات وخدمة العملاء.
- تطوير منتجات جديدة وبناء شراكات تساهم في رفع الحصة السوقية.
- استحداث بعض الوحدات التي تساهم في رفع الكفاءة التشغيلية ورفع الشركة بكوادر مؤهلة.
- رفع كفاءة الموظفين من خلال رفدهم بالتدريب المستمر والورشات التوعوية والعمل على تحسين وتطوير بيئة العمل.
- تنفيذ العديد من مشاريع الخدمة المجتمعية وتنويع الخدمات غير المالية منها عقد ورشات توعية وتنقيف مالي وتوفير قنوات تسويق متعددة لعملاء الشركة تساهم في تسويق منتجاتهم.
- تحديث الموقع الإلكتروني لإثراء تجربة الزوار.

الخطة المستقبلية لعام 2026:

- تحقيق الأهداف المالية وغير المالية.
- ضبط المصاريف ورفع الكفاءة التشغيلية.
- الاستمرار في تنفيذ العديد من المشاريع التكنولوجية في مجالات عدة منها: الأعمال وخدمة العملاء وأمن المعلومات والأمن السيبراني.
- دراسة التوسع والانتشار محلياً وإقليمياً.
- استحداث منتجات جديدة متعلقة بالبيئة والطاقة المتجددة.
- الاستمرار في تنفيذ العديد من مشاريع الخدمة المجتمعية وتنويع الخدمات غير المالية.
- بناء القدرات ورفع مستوى كفاءة الكوادر البشرية والعمل على زيادة نسب الاحتفاظ بالموظفين.

فروع شركة الأهلي للتمويل الأصغر:

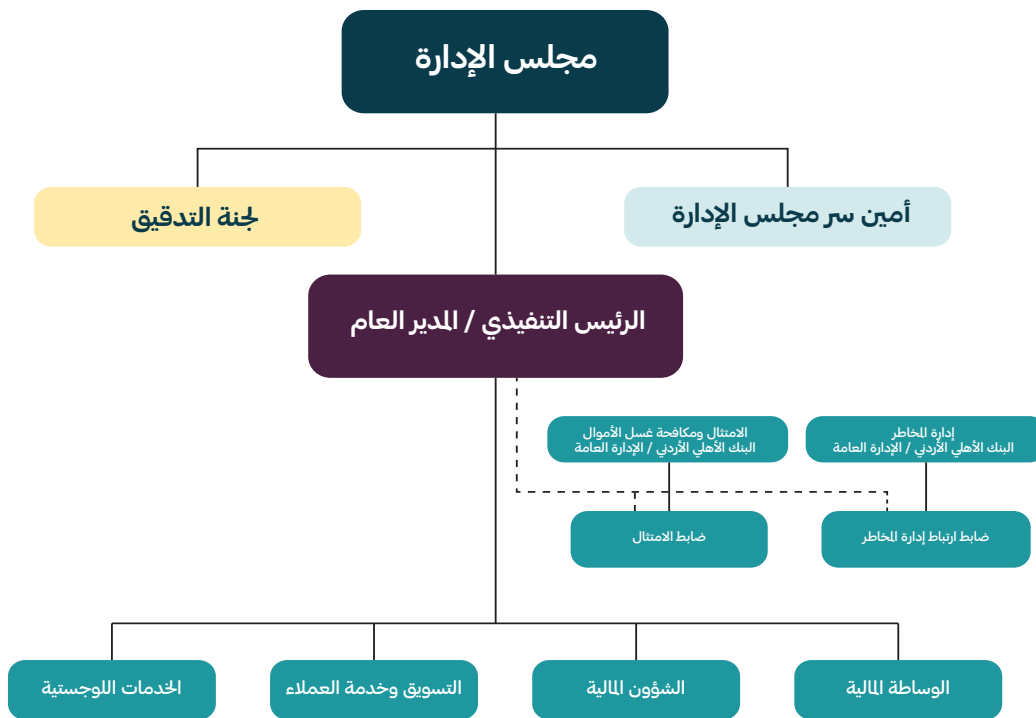
الفرع	العنوان	رقم الهاتف	عدد الموظفين
البيادر	شارع البيادر-إشارة عطا علي -مقابل البنك الأردني الكويتي-الطابق الأرضي	(06) 5820993	10
الزرقاء	شارع السعادة- عمارة رقم 20 -الطابق الأول فوق البنك الأهلي الأردني	(05) 3980083	16
الشرق الأوسط	شارع خولة بنت الأزور-مجمع الانطلاق الموحد-بجانب كازية توتال-الطابق الأرضي	(06) 4777310	8
إربد	شارع الحصن- عمارة القضاة-بجانب البنك الأردني الكويتي -الطابق الأرضي	(02) 7251072	11
صويلح	شارع الأميرة راية بنت الحسين-دوار صويلح-مقابل محطة صويلح-مجمع المجدلاني-الطابق الأرضي	(06) 5347594	10
الرصيفة	شارع الملك حسين-عمارة رقم 100#الطابق الأرضي	(05) 3755115	10
الهاشمي الشمالي	شارع البطحاء- عمارة المنتصر-بجانب إشارة العنبتاوي -الطابق الأرضي	(06) 5063566	13
البقعة	شارع الرشيد - مقابل ابو شقره - الطابق الأرضي	(06) 4727124	9
ماركا	شارع العيساوية -عمارة رقم 8#-الطابق الأرضي	(06) 4884123	8
جبل الحسين	شارع خالد بن الوليد-عمارة رقم 130#مقابل دار الإبراء-الطابق الأرضي	(06) 4657201	21
العقبة	شارع الرشيد - مقابل ابو شقره - الطابق الأرضي	(03) 2030320	9
إربد - ايدون	شارع الأمير حسن-المجمع الجديد-مجمع الصيدواي-بجانب البنك الأردني الكويتي الطابق الأرضي	(02) 7243066	9
مادبا	شارع بلدية مادبا الكبرى - بجانب العلوانة للصرافة- الطابق الأرضي	(05) 3244432	9
الكرك	شارع مثلث الثنية-عمارة صبري الضلاعين-الطابق الأرضي	(03) 2386082	10
عجلون	شارع اشتيفينا- تحت وزارة العدل-الطابق الأرضي	(02) 6440344	8
مرج الحمام	شارع الأمير نايف -عمارة ابو خالد المناصر-بجانب فارمسي ون-الطابق الأرضي	(06) 5733984	11
حي نزال	حي نزال-شارع الدستور -عمارة رقم 147#الطابق الأرضي	(06) 4370999	9
السلط	مدينة السلط - شارع أنيس المعشر - مجمع دبابنة التجاري - بجانب بنك الأسكان - الطابق الأرضي	(05) 3557105	10
جبل النصر	شارع عدن -بجانب مطعم فلامنجو- الطابق الأرضي	(06) 4967529	8
مكتب مؤتة	شارع الملك - منطقة المزار - مجمع البلدية - الطابق الأرضي	(06) 2370312	8
جرش	شارع حسن الكايد- قرب دوار القبروان-مقابل مجمع السفريات-مجمع البركة التجاري	(06) 6342070	8
المفرق	محافظة المفرق - شارع الملك عبدالله الأول - المجمع التجاري للخط الحديدي الحجازي الأردني - بجانب بنك ABC - الطابق الأرضي	(06) 6232059	9
الإدارة العامة	الدوار الثامن-شارع الملك عبدالله الثاني بإتجاه صويلح- بناية رقم 449	(06) 5865970	68

شركة الأهلي للوساطة المالية م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للوساطة المالية عام 2006 كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للبنك الأهلي الأردني، رأسماها الحالي (3) ملايين دينار أردني.

تتمثل غايات الشركة في تقديم خدمات الوساطة المالية للأوراق المالية بنوعها الأسهم والسندات المدرجة في بورصة عمان، وهي حاصلة على تراخيص الوسيط لحسابه، الوسيط المالي، التمويل على الهامش.

***الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك**



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2025:

- تقدمت الشركة إلى المركز رقم 14 بعام 2025 من حيث حجم تداول الوسطاء مقارنة بالمركز رقم 27 بعام 2024.

- ارتفاع القيمة السوقية لمخاف العملاء المودعة لدى الشركة بنسبة 51 % بمقارنة بعام 2024.

الخطة المستقبلية لعام 2026:

- تهدف الشركة إلى الاستمرار بتوسيع قاعدة عملائها وزيادة حصتها السوقية من أحجام التداول، من خلال طرح خدمات مبتكرة، وتعزيز أتمتة ورقمنة عملياتها، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة الأداء.

- نمو حجم التداول الإجمالي للشركة بنسبة 290 % مقارنة مع عام 2024.

- نمو إجمالي إيرادات عمولات التداول بنسبة 169 % مقارنة مع عام 2024.

- نمو إجمالي إيرادات الشركة بنسبة 48 % مقارنة مع عام 2024.

- نمو صافي أرباح الشركة بنسبة 153 % مقارنة مع عام 2024.

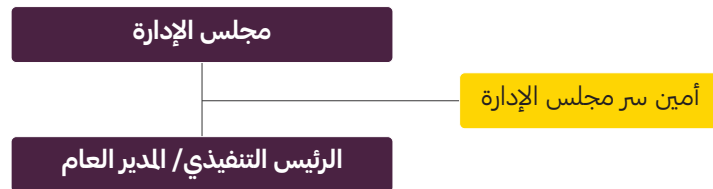
- انخفاض نسبة الكفاءة التشغيلية (إجمالي المصاريف/إجمالي الإيرادات) لتبلغ 62 % مقارنة مع نسبة 78 % عام 2024.

شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية (أهلي فنتك) م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية عام 2017 كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للبنك الأهلي الأردني، ويبلغ رأسمالها المصرح به 4 مليون دينار أردني، ورأس المال المدفوع يبلغ 2.3 مليون دينار أردني. الشركة مرخصة لإنشاء حلول التكنولوجيا المالية والمشاركة في إنشائها وترخيصها وبيعها والاستثمار فيها، وهي مصممة لتطوير مواهب وخبرات متخصصة في مجال الابتكار وزيادة الأعمال وقطاع التكنولوجيا المالية من خلال الأنشطة والبرامج المتنوعة، بما في ذلك فعاليات ومؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة.

تتركز أنشطة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية في تقديم برنامج احتضان ومسرعة أعمال للشركات الناشئة في هذا المجال والاستثمار بهذه الشركات بقيمة تصل لغاية 200 ألف دولار، ومن مزايا هذه البرامج توفير مكان عمل، شبكة عالية من الخبراء والمرشدين، والوصول إلى خبراء البنك الأهلي الأردني وشركائه التابعة وشركائهم، وبيئة افتراضية لتطوير وفحص الحلول بشكلها التجريبي باستخدام واجهات برمجة التطبيقات المصرفية المفتوحة (Open Banking APIs). تهدف الشركة إلى تعزيز النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، إضافة إلى تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للابتكار في هذا المجال.

***الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك**



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2025:

برامج أهلي فنتك

• إطلاق النسخة الثالثة من هاكاثون أهلي فنتك، بالشراكة مع مؤسسة ولي العهد، مستهدفاً الشباب من العاملين المحترفين. جرى استقبال 119 طلباً من 6 دول، تأهل منها 24 فريقاً للمشاركة. وتم الإعلان عن أفضل عشر أفكار فنتك خلال الحفل الختامي الذي أقيم برعاية وزير الاقتصاد الرقمي والريادة، معالي المهندس سامي سميرت.

• إطلاق الدفعة الثانية من برنامج حاضنة أعمال أهلي فنتك مع الفرق العشرة الفائزين في مسابقة الهاكاثون، ومدته 20 أسبوعاً، حيث شمل ورش عمل وتوجيه وإرشاد من مختصين في مجال الريادة والتكنولوجيا المالية، بينما عملت الشركات الناشئة على تطوير حلولها، مع اختبار عدة نماذج أولية بالتعاون مع شركات مجموعة البنك الأهلي الأردني.

إنجازات شركات المحفظة

• أصبح البنك الأهلي الأردني أول بنك في الأردن يلتزم بتعليمات المصرفية المفتوحة الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وذلك من خلال خدمة FINX Comply المقدمة من شركة Fin-tech Galaxy. كما تم قبول الحل الابتكاري FINX Connect الخاص بالشركة كأول حل يقبل في بيئة المختبر التنظيمي للبنك المركزي الأردني (JoRegBox) ضمن خدمات المصرفية المفتوحة، ويُعد هذا الحل منصة إلكترونية توفر واجهات برمجة التطبيقات (APIs) مع البنوك وشركات الدفع، لتمكين الأطراف الثالثة من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة، بدءاً باختبار خدمات معلومات الحساب تحت إشراف ورقابة البنك المركزي الأردني.

• قامت شركة zypl.ai بإطلاق نظام اتخاذ القرارات الائتمانية المعتمد على الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحسين وتطوير عملية منح الائتمان في الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغرى والمتوسطة لدى البنك الأهلي الأردني، وكذلك شركة الأهلي للتمويل الأصغر. ومن المتوقع أن يساهم هذا النظام في رفع كفاءة محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك والتمهيد للوصول إلى الفئات غير المخدومة أو محدودة الخدمات المالية.

• قامت عدة شركات ضمن محفظة أهلي فنتك بإتمام مشاريع إثبات المفهوم (POCs) بنجاح مع شركات مجموعة البنك الأهلي الأردني، ونفذ عدد محدود منهم إطلاقاً تجريبية لحلولهم مع مجموعة مختارة من عملاء مجموعة أهلي. حيث يتيح استكمال هذه المشاريع فرصة للتبني المبكر لحلول ابتكارية جديدة تُساهم في تعزيز قيمة الخدمات المقدمة لعملاء المجموعة، وفي الوقت ذاته يهيئ الشركات الناشئة للانطلاق والنمو في السوق.

التحول الرقمي

• تم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للشركة، حيث جرى تحسين تجربة المستخدم وتوفير محتوى متفاعل ونقاط تواصل أساسية وموارد قيمة للمستثمرين وللمتقدمين بطلبات الاستثمار والمشاركة في برامج الشركة، مع معلومات شاملة حول البرامج والمزايا المقدمة.

• فيما يتعلق بالمحتوى والتفاعل المجتمعي، توسع نطاق أهلي فنتك وازدادت مستويات التفاعل عبر قنوات التواصل الاجتماعي.

تطوير البيئة الريادية والشركات الاستراتيجية

• توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) من خلال مركز التكنولوجيا المالية - جوبن (JOIN Fincubator) بهدف تعزيز منظومة الابتكار في التكنولوجيا

الخطة المستقبلية لعام 2026

- إطلاق الدفعة الثالثة من برنامج مسرع أعمال أهلي فنتك.
- إطلاق النسخة الرابعة من هاكاثون أهلي فنتك بالشراكة مع مؤسسة ولي العهد.
- دمج حلول شركات محفظة التكنولوجيا المالية ضمن منتجات وخدمات مجموعة الأهلي بهدف تعزيز تجربة العملاء وتقديم حلول ذات قيمة مضافة لعملاء مجموعة الأهلي.
- الاستمرار بتطوير الشراكات لتعزيز النظام البيئي للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية المرتبط بشركة أهلي فنتك بهدف دعم شركات محفظة الاستثمار ورواد الأعمال للتخرجين من برامج أهلي فنتك.
- زيادة المشاركة في الفعاليات الإقليمية والعالية التخصص في التكنولوجيا المالية بهدف توسيع انتشار أهلي فنتك، وجذب شركات ناشئة مبتكرة، وبناء شراكات دولية جديدة.
- الاستمرار بتطوير الموقع الإلكتروني الخاص بشركة أهلي فنتك لتشمل الصفحات التعريفية للشركات الناشئة، والوظائف المتاحة للشركات الناشئة، والفعاليات.
- المالية في الأردن، ودعم نمو الشركات الناشئة من خلال الإرشاد والخبرات المشتركة، وتمكينها من الوصول إلى بيئات واجهات برمجة التطبيقات الافتراضية (API Sandboxes) لتسريع اختبار ونشر الحلول المالية المبتكرة بشكل آمن.
- أصبحت أهلي فنتك شريكاً رسمياً في برنامج "جاهز" والذي يهدف لتعزيز جاهزية الشركات الناشئة في الأردن للاستثمار والنمو، وهو مشروع تابع لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بدعم من البنك الدولي، ومشروع الشباب، والتكنولوجيا، والوظائف.
- عقد شراكات مع مقدمي الخدمات لتقديم الدعم وأسعار تفضيلية للشركات الناشئة ضمن برامج أهلي فنتك.
- تمثيل أهلي فنتك في فعاليات إقليمية ودولية بارزة تشمل:
 - o AI Beyond Heights (طاجيكستان).
 - o مهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية.
 - o Web Summit (قطر).
 - o COMEX Global 2025 (عمان).
 - o XPAND.
 - o C8 2025 - التقدم في الابتكار والتكنولوجيا للأمن السيبراني - سوفكس.

أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم



الاسم السيد سعد نبيل يوسف المعشر

المنصب رئيس مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 2014

تاريخ الميلاد 1974/10/26

الشهادات العلمية • ماجستير في إدارة الأعمال، 2000، Stanford University.
• بكالوريوس في الاقتصاد، 1996، Northwestern University.

الخبرات العملية

- مصري بخبرة تزيد عن 20 عامًا في قطاع الخدمات المالية، آخر منصب تنفيذي تقلده: نائب الرئيس التنفيذي الأول للبنك الأهلي الأردني.
- نائب رئيس هيئة مديرين - شركة النبل للتجارة وإدارة الاستثمارات.
- نائب رئيس هيئة المديرين - شركة شجرة التين للمطاعم السياحية (ممثل عن شركة النبل للتجارة وإدارة الاستثمارات).
- عضو هيئة المديرين - شركة الأصناف لإدارة المشاريع السياحية (ممثل عن شركة النبل للتجارة وإدارة الاستثمارات).
- عضو هيئة المديرين - شركة الأطعمة الفخمة لإدارة المشاريع السياحية (ممثل عن شركة النبل للتجارة وإدارة الاستثمارات).
- عضو هيئة مديرين - شركة الأيدي الكريمة للمنتوجات الزراعية.
- المشاركة برؤية التحديث الاقتصادي لإطلاق الإمكانيات لبناء المستقبل.
- عضو في اللجنة الوزارية لتحديث القطاع العام والمشكلة من قبل مجلس الوزراء لغاية 2022.
- عضو مجلس إدارة - شركة إنديفر الأردن Endeavor Jordan (ممثل عن البنك الأهلي الأردني).
- عضو مجلس أمناء - مؤسسة ولي العهد.
- مؤسس و/أو عضو مجلس إدارة سابق في العديد من المؤسسات غير الربحية منها مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية، منتدى الإستراتيجيات الأردني ونوى / نحن.
- زميل - معهد آسبن، شبكة آسبن القيادية العالمية.
- مرشد ناشط للرياديين وللأعمال حديثة النشأة.
- عضو - منظمة الرؤساء الشباب YPO.



الاسم السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"

المنصب نائب رئيس مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 2023

تاريخ الميلاد 1956/02/01

الشهادات العلمية • بكالوريوس رياضيات إدارة أعمال، 1978، الجامعة الأردنية- الأردن

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق حتى تاريخه.
- الرئيس التنفيذي / المدير العام للبنك الأهلي الأردني (2015/11 ولغاية 2023/01/31).
- نائب رئيس تنفيذي / مدير منطقة الأردن (البنك العربي) (2012/12 ولغاية 2015/11).
- خبرات سابقة ضمن مجموعة البنك العربي خلال الفترة من 1978/11 ولغاية 2015/11.
- نائب رئيس تنفيذي / مدير مشروع ليبيا (البنك العربي) (2012/9 ولغاية 2012/11).
- نائب رئيس تنفيذي / مدير إدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات/الأردن وفلسطين (البنك العربي) (2009/4 ولغاية 2012/7).
- نائب رئيس أول / مدير ائتمان الشركات/ الأردن وفلسطين (البنك العربي) (2004/8 ولغاية 2009/3).
- عمل في البنك العربي الوطني/ السعودي (1982/7 - 1983/9).
- رئيس مجلس إدارة سابق (شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية، وشركة الأهلي للتأجير التمويلي).
- نائب رئيس مجلس إدارة/ هيئة مديرين سابق (البنك العربي الإسلامي الدولي / الشركة العربية للتأجير).
- عضو مجلس إدارة سابق لكل من الشركات التالية (البنك العربي سوريا، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، شركة الفنادق والسياحة الأردنية ، جمعية البنوك لعدة دورات، معهد الدراسات المصرفية لعدة دورات، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)، الشركة الأردنية لضمان القروض ، صندوق رأس المال والاستثمار الاردني، البنك العربي الإسلامي الدولي).



السيد نديم يوسف عيسى المعشر

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 1990

تاريخ الميلاد 1950/08/07

الشهادات العلمية
 • ماجستير هندسة إنشائية، 1974، Stanford University.
 • بكالوريوس هندسة معمارية، 1973، University of Leeds.

الخبرات العملية

- يحمل وسام الكوكب من الدرجة الثالثة.
- يحمل وسام فارس القبر المقدس.
- عضو المجلس الاستشاري لتطوير المغطس (RHC).
- يحمل وسام الاستحقاق من هنجاريا (Hungarian Medal of Merit).
- عضو سابق في مجلس الأعيان.
- عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية واللجنة السياحية.
- القنصل الفخري السابق لجمهورية قبرص.
- مقرر للجنة الاستثمار / المجلس الاقتصادي الاستشاري ورئيس لجنة تعميق الاستثمار / الأجندة الوطنية.
- رئيس اللجنة التوجيهية للإستراتيجية الوطنية للسياحة سابقا.
- يعمل في مجال إدارة الأعمال الحرة والمال والاستثمار والصناعة والتجارة بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات شركات أخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة رانكو للاستثمارات المتعددة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثل شركة مركز المستثمر الأردني).
- رئيس مجلس إدارة شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.
- رئيس مجلس إدارة شركة مركز المستثمر الأردني.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق).
- رئيس هيئة مديرين شركة ستوديو التصاميم الأردنية.
- رئيس الشركة العربية الدولية العقارية (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة رانكو للاستثمارات المتعددة).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية.
- نائب رئيس هيئة مديرين شركة الأيدي الكريمة للمنتجات الزراعية ذ.م.م.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المراسي للتطوير والإدارة.
- نائب رئيس هيئة مديرين شركة الكرم للمنتجات الزراعية.
- رئيس مجلس إدارة جمعية أجنحة الأمل.



الاسم
السيد رفيق صالح عيسى المعشر
ممثل السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 1985

تاريخ الميلاد 1949/09/01

الشهادات العلمية

- ماجستير هندسة إنشائية ، 1974، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير إدارة المشاريع الهندسية ، 1973، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة، 1972 الجامعة الأمريكية - بيروت.

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة في الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع.
- يعمل في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات.
- مدير عام شركة رجائي المعشر وإخوانه.
- الشركة الأهلية للأوراق المالية 1988 حتى تاريخه.



للمزيد من المعلومات عن السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه:
ahli.com/rajaimuasher



الاسم
السيد عماد يوسف عيسى المعشر
ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 1990

تاريخ الميلاد 1957/09/21

الشهادات العلمية
• ماجستير إدارة أعمال دولية، 1981، الولايات المتحدة الأمريكية.
• بكالوريوس علوم اقتصادية، 1979، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية
يعمل في مجال إدارة الأعمال الحرة والمال والاستثمار والصناعة والتجارة بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات شركات أخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة المعشر للاستثمارات والتجارة.
- رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة المعشر للاستثمارات والتجارة).
- رئيس مجلس إدارة شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية.
- رئيس هيئة المديرين شركة الأيدي الكريمة للمنتوجات الزراعية ذ.م.م.
- رئيس هيئة مديرين شركة الكرم للمنتوجات الزراعية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة رانكو للاستثمارات المتعددة.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية (ممثلاً عن شركة المعشر للاستثمارات والتجارة).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مركز المستثمر الأردني (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق).
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية العقارية (ممثلاً عن شركة مصانع الأجواخ الأردنية).
- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية أجنحة الأمل.



للمزيد من المعلومات عن السادة شركة معشر للاستثمارات والتجارة:
ahli.com/mouasherinvestment



الاسم
معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكه
ممثّل السادة شركة مركز المستثمر الأردني

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة	2002
تاريخ تعيين الممثل	2021
تاريخ الميلاد	1966/03/08
الشهادات العلمية	• بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، 1987، جامعة اليرموك. • حاصلة على شهادة معتمدة في إدارة المحاسبة 1999 , CMA , Institute of Management Accountants
الخبرات العملية	• عضو مجلس إدارة في الصندوق السعودي الأردني للاستثمارات الطبية والتعليمية المساهمة الخاصة. • مستشار الرئيس التنفيذي الهيئة الملكية للعلا - المملكة العربية السعودية (2021 /10) ولغاية تاريخه). • عضو بمجلس الاستثمار الوطني- الأردن من 2021 ولغاية تاريخه. • عضو مجلس إدارة IOTUM- كندا من 2020 ولغاية تاريخه. • شريك مؤسس لشركة المشارق للاستشارات. • نائب رئيس مجلس إدارة شركة الحوسبة الصحية سابقاً. • مستشار لدى Arthur D Little 2021. • عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا الدولية 2021. • وزير للسياحة والآثار سابق 2020. • وزير دولة لتطوير الأداء المؤسسي سابق 2019. • وزير تطوير القطاع العام سابق 2018. • وزير اتصالات سابق 2015 - 2016. • رئيس لجنة التنمية الاقتصادية سابق 2019 - 2020. • رئيس لجنة تمكين المرأة سابق 2017. • عضو في منظمة الرؤساء الشباب (YPO). • عضو مجلس إدارة بنك الاتحاد سابقاً ممثلاً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2015/3. • الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة فيتيل المحدودة في الشرق الأوسط وإفريقيا 2010 - 2012. • عضو مجلس إدارة سابق في صندوق استثمار أموال الضمان. • الرئيس التنفيذي لشركة اورنج موبايل سابقاً ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الأردنية سابقاً من 2006 - 2010. • عضو سابق في مجلس أمناء جامعة الإسراء. • عضو سابق في مجلس إدارة جمعية أصدقاء الصندوق العالي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل. • عضو سابق في مجلس إدارة نادي الأعمال الأردني السويسري.





الاسم
السيد آلان فؤاد طانيوس ونا
ممثل بنك بيبلوس

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة

2007

تاريخ الميلاد

1969/11/18

الشهادات العلمية

- ماجستير علوم مالية ومصرفية، 1995، الجامعة الأمريكية في بيروت.
- بكالوريوس اقتصاد، 1992، الجامعة الأمريكية اللبنانية.
- Chartered Financial Analyst – CFA.

الخبرات العملية

- نائب المدير العام - بنك بيبلوس لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة بنك بيبلوس - إفريقيا لغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك بيبلوس - أرمينيا لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة بنك بيبلوس للاستثمار لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة أدونيس للتأمين وإعادة التأمين لغاية تاريخه.



للمزيد من المعلومات عن السادة بنك بيبلوس:
ahli.com/byblos



الاسم
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

النصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة	1995
تاريخ تعيين الممثل	2023
تاريخ الميلاد	1982/04/07
الشهادات العلمية	• بكالوريوس محاسبة، 2004، جامعة اليرموك، الأردن. • شهادة المحاسب الإداري الأمريكي 2014، CMA • Institute of Management Accountant – IMA • شهادة المحاسب القانوني الأمريكي 2018، CPA • American institute of certified public accountant – AICPA • شهادة الدبلوم المهني للتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولية 2019، DipIFR • Association of Chartered Certified Accountants – ACCA
الخبرات العملية	• رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق استثمار أموال الضمان (2020/7 - ولغاية تاريخه). • ممثل عضو مجلس وعضو لجنة تدقيق في البنك التجاري الأردني (2019/11 ولغاية 2023/7). • رئيس قسم المخاطر الاستثمارية سابقا في صندوق الاستثمار (2019/1 ولغاية 2020/6). • رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي سابقا في صندوق الاستثمار (2006/5 ولغاية 2018/12). • ممثل - عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد (2017/11 ولغاية 2019/11). • ممثل - عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور (2017/4 - 2017/11). • محاضر في شهادة المحاسب القانوني الأمريكي CPA وشهادة المحاسب الإداري CMA .



للمزيد من المعلومات عن السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:
ahli.com/ssc



السيد كريم توفيق أمين قعوار

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2008 - علما بأنه يوجد فترة انقطاع

تاريخ الميلاد 1966/06/14

الشهادات العلمية بكالوريوس في الإدارة والمالية وعلوم الحاسوب، 1987
Boston College Massachusetts

- الخبرات العملية
- سفير للمملكة السابق في الولايات المتحدة الأمريكية 2002 - 2007.
 - رئيس مجلس إدارة (أمين قعوار وأولاده، ايريس جارد، نات هيلث).
 - نائب رئيس مجلس إدارة /هيئة مديرين) شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير، شركة الرياح للتطوير العقاري، كوسكو، قعوار للطاقة).
 - عضو مجلس إدارة منتدى الاستراتيجيات الأردني.
 - عضو مجلس إدارة منتدى Oasis500.
 - عضو مجلس أمناء - جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.
 - عضو في مجلس جدول الأعمال العالمي.
 - عضو في منظمة القادة الشباب.
 - عضو في مجموعة رواد الغد في المؤتمر الاقتصادي العالمي.
 - عضو في جمعية زملاء أيزنهاور.
 - عضو في المنظمة العالمية للرؤساء (YPO).
 - مؤسس مشارك ورئيس مؤسسة جسور التفاهم.
 - مؤسس جمعية شركات تقنية المعلومات الأردنية (إنتاج).
 - رئيس مؤسس لمبادرة الطاقة المستدامة (EDAMA) إدامة.

العضويات السابقة:

- عين بموجب إرادة ملكية سامية عضوا في المجلس الاستشاري الاقتصادي من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني.
- رئيس لمجلس أمناء كينجز أكاديمي.
- عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.
- عضو ونائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة نهر الأردن، برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله.
- عضو في مجلس امناء الجامعة الأمريكية في مادبا.
- شغل عضوية في الشركة المتحدة للتأمين والشركة الأردنية للصناعات الخشبية سابقا.



السيد يزّن منذر جريس حدادين

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2021

تاريخ الميلاد 1975/04/24

الشهادات العلمية
 • دكتوراة في القانون 2000 Northwestern University School of Law
 • بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية 1996 Georgetown University

الخبرات العملية
 • عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية للاستثمارات الحكومية حتى تاريخه.
 • الرئيس التنفيذي والشريك الإداري GMS CAPITAL PARTNERS LLC منذ 7 / 2017 - حتى تاريخه.

• عضو مجلس إدارة في شركة:
 - Pharma Nobis LLC منذ 2 / 2022 - حتى تاريخه.
 - Outlook Therapeutics (10/ 2017) - حتى تاريخه: شركة أدوية بيولوجية مدرجة في بورصة NASDAQ؛ وعضو في لجنة التدقيق واللجنة المالية الخاصة.

• عضو مجلس إدارة Genepharm SA (Greece).

عضويات سابقة:

• عضو لجان التدقيق والترشيح والمكافآت 9 / 2014 - 2 / 2019 في
 "SODIC" Sixth of October Development & Investment Company
 • 2018 - 2015 Near East Foundation
 • شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة كايبتال للاستثمارات 6 / 2014 - 6 / 2017.
 • مستشار أول RIPPLEWOOD HOLDINGS منذ 1 / 2013 حتى 5 / 2014.

• شركة PERELLA WEINBERG PARTNERS:

- مدير اداري من 2009 - 2013.
 - مدير عمليات الاستحواذ والاندماج (M&A) من 2008 - 2009.
 - مدير تنفيذي من 2007 - 2009.

• شركة J.P Morgan Securities:

- مدير تنفيذي / نائب الرئيس من 2004 - 2007.
 - مساعد مدير من 2000 - 2004.

• محلل مالي من 1996 - 1997.



السيد خليل صفوان خليل الساكت

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

2021

تاريخ العضوية لأول مرة

1976/01/01

تاريخ الميلاد

- بكالوريوس في الهندسة المدنية، 1998، University of Toledo.
- شهادة في التمويل الشرائكي من جامعة كامبريدج - معهد التعليم المستمر.
- شهادة في مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية الصادرة عن معهد التدريب في المملكة المتحدة.

الشهادات العلمية

- مهني متمرس بخبرة تزيد عن 27 عاما في قطاعات متعددة.
- الرئيس التنفيذي لشركة DEPO 2025/09 وحتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الصندوق السعودي الأردني للاستثمارات الطبية والتعليمية.
- مستشار إستراتيجي لرئيس مجلس إدارة شركة العبدلي للاستثمار والتطوير.
- المؤسس لشركة بريفي ادفايسوري للاستشارات.
- نائب الرئيس للاستثمار والتطوير في مكتب عائلة خاص، والذي عني بإدارة الأصول والحافظ الاستثمارية على مستوى العالم.
- الرئيس التنفيذي سابقا لشركة سرايا العبدلي للاستثمارات العقارية.
- مستشار أعمال لشركة سرايا القابضة سابقا .
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لشركة الأردن دبي للأملك - مساهمة عامة.
- مدير إقليمي لشركة Gundle SLT Environmental GmbH سابقا.
- عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) معتمد من نيدا - المملكة المتحدة.

الخبرات العملية

العضويات السابقة:

- عضو هيئة مديرين في مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو مجلس إدارة في مجموعة كادي الاستثمارية.
- عضو مجلس إدارة في شركة اديفيس (المملكة المتحدة).
- عضو لجنة التدقيق في مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو لجنة التدقيق في مجموعة كادي الاستثمارية.



الاسم السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحق

المنصب عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 2021

تاريخ الميلاد 1972/10/24

الشهادات العلمية • بكالوريوس إدارة أعمال، 1995، George Washington University.

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة شركة الأجنحة العربية.
- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية.
- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة المحمودية لتجارة السيارات.
- نائب رئيس هيئة المديرين - شركة المحمودية للطاقة الشمسية.
- عضو مجلس الإدارة - الشركة المحمودية التجارية.
- عضو مجلس إدارة - الشركة الاردنية للاستثمار والنقل المتعدد للنقل.
- عضو مجلس إدارة شركة سالاماسا للمشاريع المحدودة - جيرسي.
- عضو مجلس إدارة - جمعية الرؤساء الشبان YPO سابقاً.
- عضو مجلس إدارة - جمعية إنجاز سابقاً.
- عضو مجلس إدارة - البنك التجاري الفلسطيني سابقاً.
- عمل في البنك العربي 1997 - 1998.
- عمل في بنك HSBC London من 1995 - 1997.



ميس عبد الله محمد جرادات

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

2025/03/27

تاريخ العضوية لأول مرة

1982/03/16

تاريخ الميلاد

- ماجستير في إدارة الأعمال، ريادة الأعمال والابتكار، 2023، جامعة لندن المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في المالية، 2003، من جامعة كونكورديا، كندا.

الشهادات العلمية

الحالية:

الخبرات العملية

- مدير رئيسي، شركة إدارة صندوق رأس المال والاستثمار.
- عضو وأمين سر هيئة الإدارة، صندوق رأس المال والاستثمار الأردني.
- عضو مجلس إدارة، نات هيلث.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن صندوق رأس المال والاستثمار الأردني، الأفق الحديثة للصناعات البلاستيكية.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن صندوق رأس المال والاستثمار الأردني، الشيخ الدولية للصناعات الغذائية.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن شركة مزارع سنقرط للدواجن المساهمة الخاصة، الفوسفاتية للإضافات العلفية.

السابقة:

- مدير صندوق الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (شركة مجموعة العربي للاستثمار - إحدى الشركات التابعة للبنك العربي).
- مدير أول لتمويل الشركات ورئيس تطوير الأعمال، كابيتال للاستثمارات (الذراع المصرفية الاستثمارية لمجموعة بنك المال).
- مساعد مدير - أبحاث الأسهم، شركة المؤسسة الأردنية للاستثمار المساهمة العامة المحدودة.
- عضو مجلس إدارة، المركز الأردني للتصميم والتطوير (مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير سابقاً).
- عضو مجلس إدارة ممثل عن شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية، شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية المساهمة العامة المحدودة.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات، مستشفى الأمل للتوليد والجراحة النسائية ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات، الدولية لأعمال خدمة التواصل.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات، مأكولات النكهة اليابانية.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات، أكاديمية ساندس الوطنية.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات، شركة ايندكس للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة ممثل عن شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات، شركة الإنماء العربية للصناعات الغذائية.

أعضاء مجلس الإدارة الذين انتهت مدة عضويتهم بتاريخ 2025/03/27، والذين لم يتقدموا بالترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2025 - 2029



معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب قبل انتهاء تاريخ العضوية

2025/03/27

تاريخ انتهاء العضوية

1975/10/05

تاريخ الميلاد

- دكتوراه في القانون التجاري، 2002 ، University of Bristol.
- ماجستير في القانون التجاري، 1998 ، University of Edinburgh.
- بكالوريوس الحقوق، 1997 ، الجامعة الأردنية.
- شهادة دبلوم من منظمة التجارة العالمية، (WTO & AMF / 2003).
- تدريب الوساطة القانونية، 2005، نقابة المحامين الأمريكية.

الشهادات العلمية

- عضو مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني.
- نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس أمناء معهد السياسة والمجتمع.
- عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة م.خ.م.
- رئيس هيئة مديرين شركة الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية (شركة مدنية).
- عضو مجلس إدارة شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.
- وزير الصناعة والتجارة والتموين سابقا 2018 - 2020.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس سابقا 2018 - 2020.
- رئيس مجلس إدارة (JEDCO) المؤسسه الأردنية لتطوير المشاريع سابقا 2018 - 2020.
- نائب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية سابقا 2018 - 2020.
- عضو اللجنة القانونية الوزارية سابقا 2018 - 2020.
- مستشار إداري ومالي وقانوني لرئيس الجامعة - الجامعة الأردنية 2015 - 2016.
- عميد كلية الحقوق - الجامعة الأردنية سابقا للفترة 2012 - 2014.
- عضو مجلس إدارة سابق في عدة شركات ومؤسسات كبرى:
- صندوق استثمار الضمان الاجتماعي.
- صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.
- شركة توزيع الكهرباء.
- الشركة الوطنية للتنمية السياحية.
- البنك العربي الإسلامي الدولي.

الخبرات العملية



أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

الرئيس التنفيذي | المدير العام

الدكتور أحمد عوض عبد الحليم الحسين

2015/11/10

تاريخ التعيين

2023/02/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1966/07/16

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- دكتوراه الفلسفة في التمويل - جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2005.
- ماجستير علوم إدارية / التمويل - الجامعة الأردنية 1993.
- بكالوريوس الاقتصاد والعلوم الإدارية - الجامعة الأردنية 1987.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- نائب الرئيس التنفيذي / المدير العام لدى البنك الأهلي الأردني من 2015/11 ولغاية 2023/01.
- نائب رئيس أول / الائتمان (شرق المتوسط) لدى البنك العربي من 1994 ولغاية 2015.
- بنك القاهرة عمان من 1991 ولغاية 1994.
- بنك الأردن من 1989 ولغاية 1991.

شغل عضويات مجالس إدارة للعديد من الشركات أهمها:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- رئيس هيئة مديري تنمية شبكة مؤسسات التمويل الأصغر (الأردن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة الخطوط البحرية الوطنية.
- عضو مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار العقاري.
- عضو مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي.
- عضو مجلس إدارة البنك العربي / سوريا.
- عضو هيئة مديري الشركة العربية للتأجير.
- عضو مجلس إدارة شركة فلسطين لإعادة تمويل الرهن العقاري.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية.
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية.
- عضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك).
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض.
- عضو مجلس إدارة شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني.
- عضو مجلس إدارة شركة إدارة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني المساهمة الخاصة.



مدير الخزينة والاستثمار
والمؤسسات المالية

السيد ماجد عبد الكريم محمود حجاب

1998/02/07

تاريخ التعيين

2019/01/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1967/02/11

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- ماجستير العلوم المالية والمصرفية / مصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في 1997/09/24 .
- بكالوريوس اقتصاد/ مالية ومصرفية من جامعة اليرموك في 1988/08/22.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي الأردني:

- Head of Investments من 2018/01/01 ولغاية 2018/12/31.
- مساعد مدير عام الاستثمارات من 2016/05/01 ولغاية 2017/12/31.
- مدير أول الاستثمارات من 2012/04/01 ولغاية 2016/04/30.
- مدير وحدة إدارة الإصدارات وهيكلية الشركات من 2008/1/1 ولغاية 2012/3/31.
- مدير وحدة مالية الشركات من 2007/07/01 ولغاية 2007/12/31.
- مراقب مالية الشركات من 2007/06/01 ولغاية 2007/06/30.
- الاستثمارات والتحليل المالي / وحدة إدارة الأصول من 1998/09/12 ولغاية 2007/05/31.
- ضابط أول فرع دوار الشرق الأوسط من 1998/02/07 ولغاية 1998/09/11.

يشغل حالياً عضوية مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار م.خ.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- عضو مجلس إدارة مركز المستثمر الأردني.
- عضو مجلس إدارة الشركة الاحترافية للاستثمار العقاري.
- عضو مجلس إدارة شركة راسخ لإدارة التطوير العقاري.



السيد سفيان عايد محمد دعيس

مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع

تاريخ التعيين

2016/02/14

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

2019/01/01

تاريخ الميلاد

1976/10/30

الشهادات العلمية

• بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية في 1998/01/25.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي الأردني:

- Deputy Head of Corporate Banking and Projects Finance من 2018/01/01 ولغاية 2018/12/31.
- مساعد مدير عام الشركات الكبرى وتمويل المشاريع 2016/07/01 ولغاية 2017/12/31.
- مدير علاقات عملاء الشركات الكبرى وتمويل المشاريع 2016/02/14 ولغاية 2016/06/30.

الخبرات السابقة:

- مسؤول علاقة عملاء رئيسي - قطاع الشركات الكبرى لدى البنك العربي من 2009/10/20 ولغاية 2016/02/09.
- مسؤول علاقة عملاء شركات - تنمية أعمال الشركات لدى بنك الأردن من 2008/11/23 ولغاية 2009/10/20.
- مسؤول علاقة عملاء / شركات لدى البنك العربي من 1998/10/10 ولغاية 2008/11/10.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التأمين العربية - الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.



السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير الشركات الصغرى والمتوسطة

تاريخ التعيين 2017/11/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2017/11/01

تاريخ الميلاد 1980/05/04

الشهادات العلمية

- بكالوريوس محاسبة / علوم مالية ومصرفية من جامعة اليرموك في 2004/08/31.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- رئيس الخدمات المصرفية التجارية لدى بنك أبو ظبي الوطني / الأردن من 2014/04/20 ولغاية 2017/10/30.
- مدير علاقات عملاء رئيسي / تسهيلات الشركات لدى البنك الاستثماري من 2012/09/02 ولغاية 2014/04/23.
- مدير تسهيلات شركات لدى بنك الكويت الوطني من 2007/01/07 ولغاية 2012/07/05.
- محلل ائتمان لدى البنك العربي من 2005/02/19 ولغاية 2007/01/10.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.



السيد محمد نظام جميل ابو انجيله
مدير إدارة الخدمات
المصرفية للأفراد

2018/04/01

تاريخ التعيين

2022/09/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1973/12/25

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

- ماجستير محاسبة وتمويل من الجامعة الهاشمية بتاريخ 2005/02/28.
- بكالوريوس اقتصاد وعلوم إدارية / محاسبة من جامعة مؤتة بتاريخ 1996/06/02.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي الأردني:

- قائم بأعمال مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد من 2021/07/01 - 2022/08/31.
- مدير دائرة ائتمان الأفراد والتحصيل من 2018/04/01 - 2021/06/30.

الخبرات السابقة:

- مدير أول - قسم اعتماد تسهيلات الأفراد لدى مصرف الهلال 2008/05/29 - 2018/03/26.
- عمل لدى البنك العربي خلال الفترة من 1996/09/07 ولغاية 2008/05/15 وكانت آخر وظيفة عمل بها مدير رقابة تحصيل وائتمان افراد.

يشغل حاليا عضويات مجالس الإدارة التالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع م.خ.م.



السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية

تاريخ التعيين 2018/09/02

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2018/09/02

تاريخ الميلاد 1973/10/22

الشهادات العلمية

- ماجستير في المحاسبة والإدارة المالية من جامعة إسكس / بريطانيا 2009/11/30.
- بكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية 1995/06/11.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مساعد المدير العام - المالية لدى بنك الاستثمار العربي الأردني من 2013/01/02 ولغاية 2018/08/31.
- مدير دائرة التخطيط والدراسات لدى البنك التجاري الأردني من 2002/10/06 ولغاية 2013/01/01.
- ضابط تكاليف وتحليل مالي لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل من 1995/10/21 ولغاية 2002/10/01.

- يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية.



السيد معين عزيز نصيف البهو

مدير قطاع الائتمان

تاريخ التعيين

2004/09/13

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

2017/05/01

تاريخ الميلاد

1967/03/24

الشهادات العلمية

• بكالوريوس علوم مالية ومصرفية / محاسبة من جامعة اليرموك في 1989/01/22.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي الأردني:

- مساعد مدير عام دائرة مراجعة الائتمان من 2013/11/01 ولغاية 2017/04/30.
- نائب مساعد مدير عام تسهيلات الخدمات البنكية للشركات الكبرى من 2010/08/15 ولغاية 2013/10/31.
- نائب مساعد مدير عام تمويل أنشطة خارج الأردن من 2010/06/01 ولغاية 2010/08/14.
- مدير تنفيذي تمويل أنشطة خارج الأردن من 2008/09/21 ولغاية 2010/05/31.
- مدير تنفيذي التجمعات البنكية من 2008/05/01 ولغاية 2008/09/20.
- مدير التجمعات البنكية من 2008/01/01 ولغاية 2008/04/30.
- مدير إدارة علاقات عملاء الشركات الكبرى من 2004/09/13 ولغاية 2007/12/31.

الخبرات السابقة:

- مراقب تسهيلات مركزية لدى بنك القاهرة عمان من 1995/11/11 ولغاية 2004/09/12.
- بنك اي ان زد كرنديز من 1992/03/01 ولغاية 1995/10/31.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.



السيد خالد زهير جميل أبو الشعر
مدير الامتثال
ومكافحة غسل الأموال

تاريخ التعيين 2016/02/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2016/02/01

تاريخ الميلاد 1968/06/11

الشهادات العلمية

- ماجستير إدارة أعمال (MBA) من Victoria University في 2006/06/07.
- ماجستير Electronic Commerce & Marketing من Victoria University في 2004/11/03.
- بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة اليرموك في 1995/06/07.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مدير تنفيذي - دائرة الامتثال لدى البنك الاستثماري من 2006/07/16 ولغاية 2016/01/31.
- موظف خدمات العملاء لدى بنك الإسكان من 1996/07/06 ولغاية 2002/01/01.
- مساعد مدقق لدى مكتب طعمة أبو الشعر لتدقيق الحسابات من 1995/07/01 ولغاية 1996/07/01.



السيد طه موسى طه زيد

مدير إدارة المخاطر

تاريخ التعيين

2013/12/08

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

2020/01/01

تاريخ الميلاد

1985/08/23

الشهادات العلمية

- بكالوريوس إدارة مخاطر وتأمين من الجامعة الهاشمية في 2007/01/29.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- القائم بأعمال مدير إدارة المخاطر من 2019/08/21 ولغاية 2019/12/31.
- AVP Basel من 2018/01/01 ولغاية 2019/08/20.
- مدير بازل من 2015/06/01 ولغاية 2017/12/31.
- مشرف بازل من 2013/12/08 ولغاية 2015/05/31.

الخبرات السابقة:

- رئيس وحدة / قسم مخاطر السوق والمكتب الوسيط لدى البنك الاستثماري من 2012/03/01 ولغاية 2013/12/03.
- رئيس وحدة مخاطر السوق لدى كابيتال بنك من 2010/11/01 ولغاية 2012/02/23.
- مسؤول مخاطر السوق لدى بنك الأردن من 2009/01/13 ولغاية 2010/10/25.
- بنك الاستثمار العربي الأردني AJIB من 2007/08/19 ولغاية 2009/01/12.
- وسيط مالي لدى المؤسسة الخماسية للخدمات والاستشارات المالية من 2007/02/01 ولغاية 2007/07/01.



السيد صفوان سهيل علي عصفور

مدير التدقيق الداخلي

2011/04/05

تاريخ التعيين

2021/12/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1983/05/21

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

• بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية في 2006/06/19.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي الأردني:

- مدير مركز التميز من 2020/05/17 ولغاية 2021/11/30.
- مدير الرقابة الداخلية من 2017/07/17 ولغاية 2020/05/16.
- مدير تدقيق خزينة واستثمار وإدارة مخاطر من 2015/11/01 ولغاية 2017/07/16.
- مشرف تدقيق خزينة واستثمار وإدارة مخاطر من 2013/10/01 ولغاية 2015/10/31.
- مدقق رئيسي من 2011/04/05 ولغاية 2013/09/30.

الخبرات السابقة:

- مدير مالي لدى شركة الفخامة للاستثمارات والوكالات التجارية من 2007/04/01 ولغاية 2009/10/10.
- مدقق / الخزينة والتجارة الدولية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل من 2006/07/11 ولغاية 2008/07/15.



السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا

مدير قطاع العمليات والدعم

2017/01/02

تاريخ التعيين

2023/02/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1973/03/26

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

• بكالوريوس في إدارة الأعمال / محاسبة من الجامعة الأردنية في 1995/01/22.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مدير العمليات والخدمات المركزية المشتركة لدى البنك الأهلي الأردني من 2017/01/02 ولغاية 2023/01/31.
- رئيس العمليات لدى بنك الخليج التجاري (الخليجي) من 2011/12/22 ولغاية 2016/12/15.
- رئيس التوثيق القانوني - إدارة مراقبة الائتمان لدى البنك السعودي للاستثمار من 1999/06/10 ولغاية 2011/12/20.
- مسؤول استثمارات وقروض - دائرة تسهيلات فروع الأردن لدى البنك العربي من 1997/03/15 ولغاية 1999/06/14.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- نائب رئيس هيئة المديرين في شركة حماية الأردنية لنقل الأموال.



السيد جوالانت أرفندكمار فاساني

مدير تقنية المعلومات

تاريخ التعيين

2017/08/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

2017/08/01

تاريخ الميلاد

1971/12/21

الشهادات العلمية

- ماجستير إدارة الأعمال من University of Pune في 1995/04/01.
- بكالوريوس هندسة فرعي كمبيوتر من South Qajarat University في 1993/12/15.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- رئيس تطوير الأنظمة والدعم لدى بنك الخليج التجاري (الخليجي) من 2013/07/07 ولغاية 2017/07/20.
- SVP Information Technology لدى بنك الخليج الأول من 2006/04/15 ولغاية 2010/05/17.



مدير إدارة الموظفين
والثقافة المؤسسية

الفاضلة مها خالد فتح الله الددو

2005/05/15

تاريخ التعيين

2021/06/01

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية

1980/06/05

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

• بكالوريوس هندسة صناعية من الجامعة الأردنية في 2003/02/17.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي الأردني:

- قائم بأعمال مدير إدارة الموارد البشرية من 2019/06/02 ولغاية 2021/05/31.
- مدير إدارة برامج الكفاءات من 2011/03/08 ولغاية 2019/06/01.
- مدير التعويضات والمنافع من 2010/10/24 ولغاية 2011/03/07.
- مدير تقييم الأداء والرواتب والامتيازات من 2010/06/20 ولغاية 2010/10/23.
- مدير تقييم الأداء من 2005/05/15 ولغاية 2010/06/19.

الخبرات السابقة:

- مستشار إداري لدى مجموعة فيلادلفيا للاستشارات الإدارية من 2003/02/01 ولغاية 2005/05/01.



ينال محمود جمال عبد الرحيم
القائم بأعمال مدير دائرة
الإبداع والابتكار
اعتباراً من 2025/12/17

تاريخ التعيين 2021/10/06

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2025/12/17

تاريخ الميلاد 1985/04/18

الشهادات العلمية

- ماجستير أنظمة الحاسوب من جامعة ويلز في بريطانيا في 2008/03/01.
- بكالوريوس علم الحاسوب من جامعة البترا الخاصة في 2006/06/26.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي الأردني:

- VP Products لدى دائرة الإبداع والابتكار من تاريخ 2025/12/23 وحتى تاريخه.
- AVP Products لدى دائرة الإبداع والابتكار من تاريخ 2021/10/06 إلى تاريخ 2025/12/22.

الخبرات السابقة:

- Investment Manager لدى شركة ADAM TECH Investment Fund من تاريخ 2018/11/16 إلى تاريخ 2020/12/16.
- Chief Business Officer / Chief Operating Officer / Director of Business Development / Development Manager لدى شركة HYPER PAY من تاريخ 2011/05/01 إلى تاريخ 2018/10/31.
- موظف دعم تقنيات حاسوب ومساعد ملكية فكرية لدى شركة سابا وشركاهم للملكية الفكرية / سهيل سابا وشركاه من تاريخ 2008/01/01 إلى تاريخ 2009/01/14.

يشغل حالياً عضوية مجالس الإدارة التالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين لعام 2025



كان يشغل منصب
مدير قطاع الأعمال

السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن

2024/08/25

تاريخ التعيين

2025/11/30

تاريخ الإستقالة

1970/08/07

تاريخ الميلاد

الشهادات العلمية

• بكالوريوس اقتصاد / علوم سياسية - جامعة اليرموك 1993.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مدير تنفيذي في مكتب الإبداع الرأسمالي للاستشارات الإدارية (Capinnova Solutions) - السعودية من 2020/07 ولغاية 2024/07.
- مدير إدارة أول - مصرفية الشركات الدولية في مصرف الراجحي السعودية من 2016/02 ولغاية 2020/05.
- رئيس مصرفية الشركات للأعمال الدولية في مصرف الراجحي السعودية من 2011/05 ولغاية 2016/02.
- نائب الرئيس التنفيذي في شركة المتحدون لتطوير الأعمال (UBD) من 2002/07 ولغاية 2011/04.
- المدير العام في شركة مركز تكنولوجيا النسيج (TTC) من 2003/04 ولغاية 2006/04.
- مدير دائرة علاقات العملاء الائتمانية في بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من 2001/05 ولغاية 2002/05.
- رئيس تطوير الأعمال في بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من 2000/07 ولغاية 2001/05.
- ضابط ائتمان في بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) من 1995/02 ولغاية 2000/07.



كان يشغل منصب
مدير دائرة الإبداع والابتكار

السيد نضال جليل محمود خليفة

تاريخ التعيين

2021/10/17

تاريخ الإستقالة

2025/12/22

تاريخ الميلاد

1982/06/15

الشهادات العلمية

- ماجستير Educational Technology من The University of British Columbia لعام 2016.
- ماجستير Enterprise Management من University of Durham لعام 2009.
- بكالوريوس تجارة Management Information Systems من McGill University لعام 2005.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

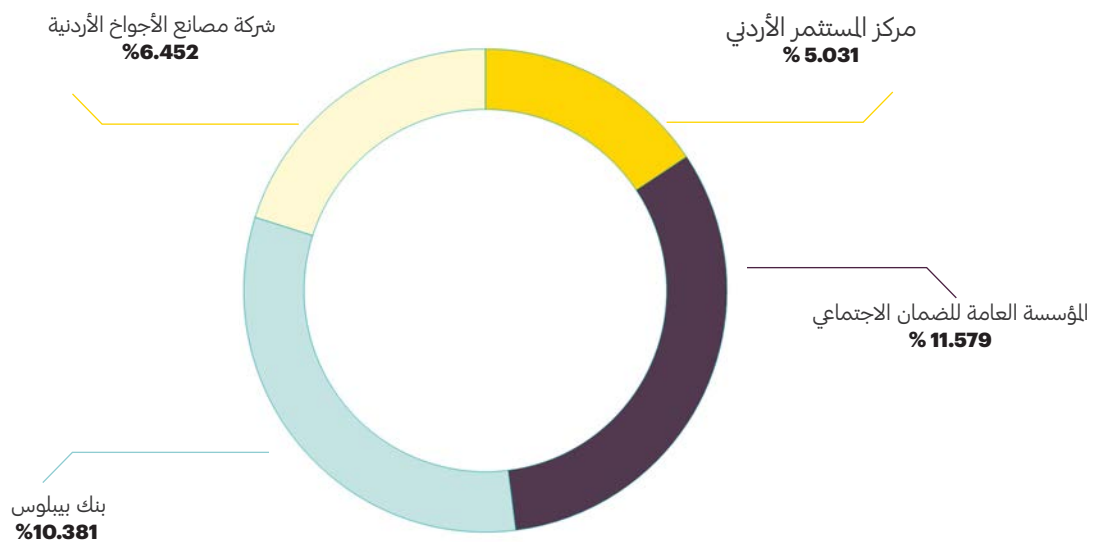
- رئيس تنفيذي (www.integratedsolutions.tech) IS من 2019/03 لغاية 2021/10.
- شريك ومدير عام / رئيس تنفيذي - صفا للتنمية والتدريب من 2018 لغاية 2021/10.
- رئيس تنفيذي - EDaura - شركة في الولايات المتحدة الأمريكية من 2015/02 لغاية 2021/10.
- رئيس تنفيذي - مؤسسة خليفة المتطورة / AKTCO شركة في الكويت من 2004/08 لغاية 2021/10.

شغل عضويات مجالس الإدارة التالية:

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.

أسماء كبار مالكي الأسهم 5 % وأكثر

اسم المساهم	2024		2025	
	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2024/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2025/12/31
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	%10.387	20,842,667	%11.579	23,232,849
بنك بيلوس	%10.381	20,829,355	%10.381	20,829,355
شركة مصانع الأجواخ الأردنية	%6.452	12,945,315	%6.452	12,945,315
مركز المستثمر الأردني	% 5.031	10,094,450	% 5.031	10,094,450



الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه

يعمل البنك الأهلي الأردني من خلال شبكة فروع الممتدة داخل المملكة وخارجها، حيث بلغت الحصة السوقية للبنك الأهلي الأردني بين البنوك المرخصة في المملكة كما في نهاية العام 2025 ما نسبته 4.27 % من حيث التسهيلات الائتمانية الممنوحة، كما بلغت الحصة السوقية ما نسبته 3.99 % من حيث الودائع. أما في فلسطين فقد بلغت الحصة السوقية للبنك الأهلي الأردني من حيث التسهيلات الائتمانية الممنوحة ما نسبته 2.59 % كما في نهاية العام 2025، كما بلغت ما نسبته 2.20 % في جانب الودائع. بالإضافة إلى تفرعه في قبرص بما يخدم عملائه.

درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً

لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات.

الحماية الحكومية أو الامتيازات التي يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة وغيرها

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

كما لا توجد أية براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

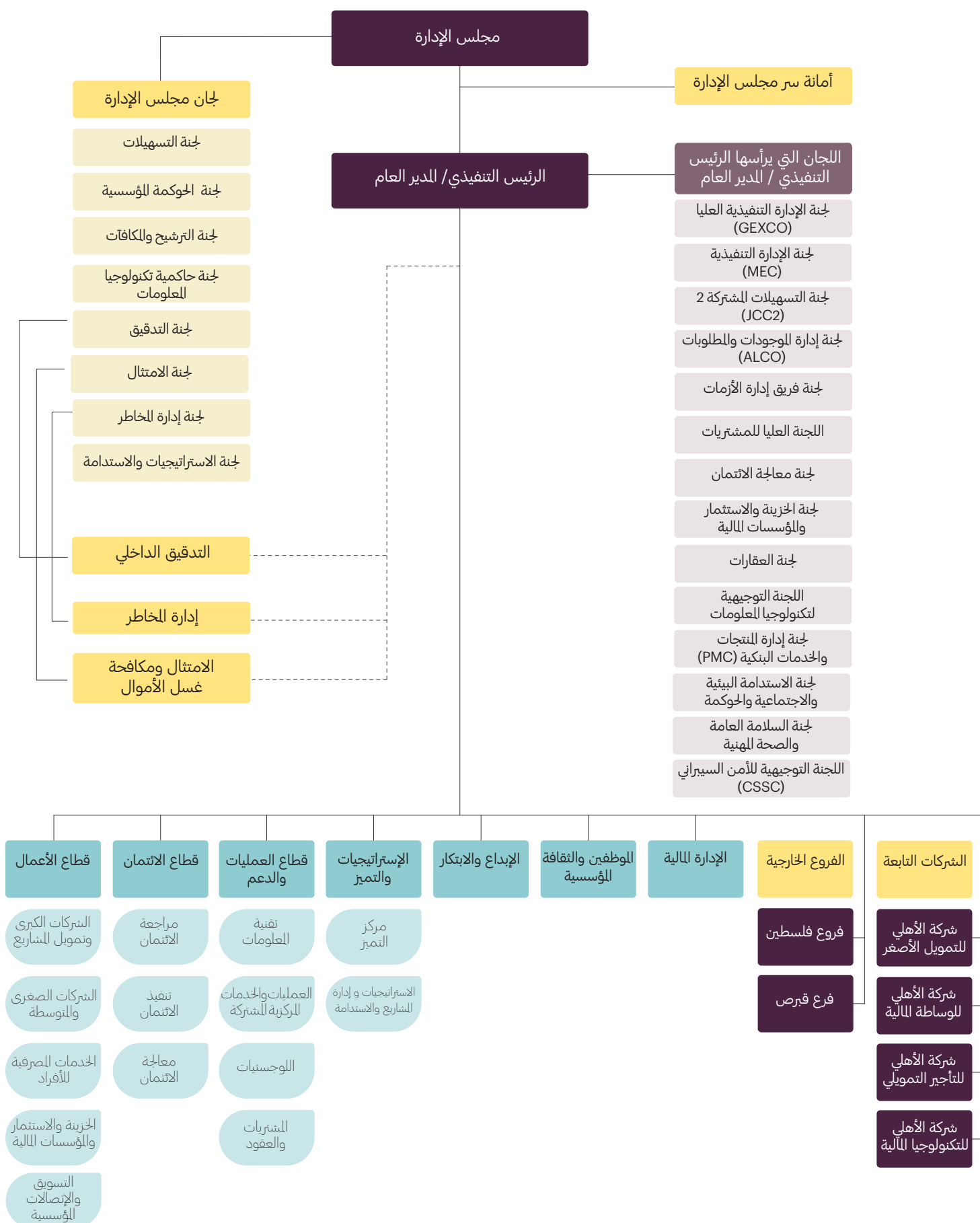
القرارات الصادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية

لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية، ويلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير القابلة للتطبيق والتي لها علاقة بأعماله وخدماته، حيث يتبع البنك معايير جودة لأنشطته وخاصة فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي والخدمات. كما لا توجد أية حقوق امتياز حصل عليها البنك من المنظمات الدولية والمحلية.

بتاريخ 9 تشرين الأول 2025 ثبتت وكالة فيتش التصنيف الائتماني للبنك الأهلي الأردني عند تصنيف (B+) مع نظرة مستقبلية مستقرة (Stable).

بتاريخ 18 حزيران 2025 ثبتت وكالة كابيتال إنتليجنس التصنيف الائتماني للبنك الأهلي الأردني عند تصنيف (BB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة (Stable).

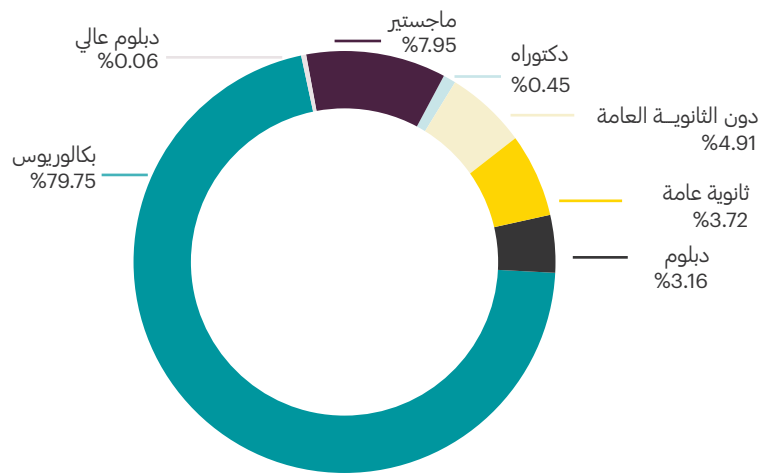
الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي الأردني للعام 2025



أعداد موظفي البنك والشركات التابعة له

المؤهل العلمي	فروع الأردن	فروع فلسطين	فرع قبرص	شركة التاجر التمويلي الأهلي	شركة التمويل الأصغر الأهلي	شركة الوساطة المالية الأهلي	شركة التكنولوجيا المالية
دكتوراه	6	1	0	1	0	0	0
ماجستير	107	17	5	3	9	0	0
دبلوم عالي	1	0	0	0	0	0	0
بكالوريوس	972	192	6	9	231	6	0
دبلوم	17	11	1	0	27	0	0
ثانوية عامة	36	6	1	2	21	0	0
دون الثانوية العامة	66	7	0	0	12	2	0
إجمالي	1205	234	13	15	300	8	0

توزيع الموظفين حسب المؤهلات العلمية:



برامج التدريب لموظفي البنك

نوع البرامج	عدد البرامج	عدد الفرص التدريبية	عدد الذكور	عدد الإناث
داخل المملكة الأردنية الهاشمية				
برامج داخل مركز التدريب	246	5377	2959	2418
برامج مع شركات وهيئات تدريب محلية/ أجنبية	195	1862	1101	761
البرامج التدريبية / معهد الدراسات المصرفية	30	56	33	23
خارج المملكة الأردنية الهاشمية				
برامج مع شركات وهيئات تدريب أجنبية	21	32	29	3
البرامج التدريبية / فلسطين	35	130	84	46
البرامج التدريبية / قبرص	34	84	27	57
إجمالي	561	7541	4233	3308

مجالات الدورات التدريبية:

عدد الإناث	عدد الذكور	عدد الفرص التدريبية	عدد البرامج	البرنامج / الدورة
27	28	55	21	المواضيع المالية
262	352	614	41	التسويق وخدمة العملاء
1024	1501	2525	173	المواضيع الرقابية
24	69	93	7	الصحة والسلامة
62	95	157	25	الاستدامة والحوكمة
1601	1747	3348	225	المواضيع الوظيفية
308	441	749	69	الموارد البشرية والإدارية والشخصية
3308	4233	7541	561	المجموع

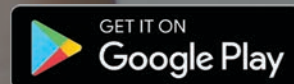
كل لحظة بتفريق!

ahli.com/invest



الطريقة الأمثل للبقاء على تواصل
دائم مع الأسواق المالية العالمية
بكل سرعة وسهولة

حمّل التطبيق الآن



إدارة المخاطر

مخاطر السوق

تقوم دائرة مخاطر السوق بإدارة مخاطر السوق الناتجة عن الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج اليزانية جراء تغيرات تحدث في أسعار السوق على مستوى أسعار الفائدة ، أسعار الصرف، أسعار أدوات الملكية، وأسعار السلع ولسعي البنك الأهلي الأردني المستمر لتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية في عملية تحديد، إدارة، تقييم، ومراقبة مخاطر السوق وامثالاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بإدارة المخاطر وتعليمات بازل، التي تهدف إلى تعزيز وتفعيل منظومة الرقابة الداخلية، ودور إدارة المخاطر لدى البنك، قامت إدارة مخاطر السوق بأعداد سياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر السيولة التي تتضمن الأهداف الرئيسية لهذه العملية بما يتواءم مع دليل الحوكمة المؤسسية وأفضل الممارسات المتبعة في عملية إدارة المخاطر.

يتم ضمان تطبيق الأساليب الرقابية من خلال منظومة من التقارير التي يتم من خلالها مراقبة كافة العمليات الاستثمارية لدى البنك وتقييم الخسائر اليومية على مستوى محفظة الأسهم المستثمر بها والمراكز المالية المفتوحة ومراقبة واحتساب مستويات المخاطر المقبولة بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الرقابية التي يتم تطويرها لإدارة ومراقبة مخاطر السوق بشكل مستمر. ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق (قيمة نقطة الأساس، القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الحساسية).

كما تتبع وحدة بازل لدائرة مخاطر السوق والتي تتولى القيام باحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني، حيث تسعى الوحدة إلى مواكبة تطورات القطاعات المصرفية وتعزيز نوعية رأس المال عالية الجودة، بالإضافة إلى ما تقدم أعلاه تقوم الوحدة بإعداد سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس أثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر المتوقعة للبنك من خلال مجموعة من المستويات التي تندرج ضمن ثلاث فئات (المعتدلة، المتوسطة، الحادة).

كما تقوم بإعداد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة الذي يهدف إلى إدارة، وقياس، ومراقبة مستويات المخاطر المقبولة ضمن إطار حوكمي معتمد من قبل مجلس الإدارة من خلال تحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتحديد قائمة بمستويات المخاطر المقبولة لكل من (رأس المال، الموجودات، الربحية، السيولة، المحفظة الائتمانية، المحفظة الاستثمارية) وإعداد الإطار العام وتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بما يلي متطلبات بازل 3 التي من شأنها تعزيز عملية إدارة المخاطر والارتقاء بالبيئة الداخلية من خلال تحديد الأهداف الرئيسية لهذه العملية وأساليب القياس المستخدمة لعناصر المخاطر الكمية والنوعية بما يتواءم مع دليل الحوكمة المؤسسية وأفضل الممارسات المتبعة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى عكس متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 على عملية احتساب نسبة كفاية رأس المال واختبارات الأوضاع الضاغطة وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

مخاطر الائتمان

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال منظومة من السياسات والإجراءات، بما يتماشى مع توجهات واستراتيجيات البنك وأفضل الممارسات السليمة بهذا الخصوص والتي تتضمن، سياسة شاملة لإدارة مخاطر الائتمان تحدد أنواع المخاطر وأساليب ضبط وقياس ومراقبة تلك المخاطر، وسياسة ائتمانية وإجراءات عمل تحدد أسس وضوابط منح الائتمان والتركيزات الائتمانية وأسس الضمانات المقبولة، وفصل قرارات تنفيذ الائتمان عن قرارات منح الائتمان بما يحقق مبدأ الرقابة، إضافة إلى عناصر وإجراءات الرقابة على الائتمان بجميع مراحلها، إضافة إلى نظام تصنيف للمخاطر الائتمانية لقياس الجدارة الائتمانية لعملاء البنك.

وتهدف سياسة مخاطر الائتمان إلى التنوع على مستوى العملاء، القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والذي يساهم في التخفيف من المخاطر الائتمانية المحتملة، هذا وتنفذ لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة اجتماعات دورية لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان ويتم تزويدها بتقارير ربع سنوية شاملة لتحليل نوعية المحفظة الائتمانية لبيان مؤشرات الأداء وتحديد مواطن الضعف والتركز في القطاعات الاقتصادية والقطاعات البنكية ونسب التعثر، وتسعى دائرة مخاطر الائتمان إلى الاستمرار بمراقبة ومتابعة أوضاع التعرضات الائتمانية وتقييم مخاطر الائتمان والتركيزات الائتمانية، إضافة إلى مراقبة حدود مستويات المخاطر المقبولة والتحقق من بقائها ضمن حدود المخاطر المحددة من قبل مجلس إدارة البنك. ويهدف التعرف على حجم المخاطر تقوم الدائرة بعمل تحليل حساسية بشكل دوري للمحفظة الائتمانية ولتختلف القطاعات البنكية من خلال افتراض مجموعة سيناريوهات مختلفة بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو التخفيف من أثارها.

وكون الدور الرئيسي لدائرة المخاطر يتمثل في تحديد المخاطر الممكن حدوثها مستقبلاً قامت دائرة مخاطر الائتمان بتفعيل منظومة الانذار المبكر للمساهمة في تعزيز عملية التنبؤ بالمخاطر المحتملة وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والكمية والنوعية والتي تساهم في تقييم المحفظة الائتمانية ومن ثم تسليط الضوء على العملاء الذين يحملون درجات مخاطر مرتفعة ضمن هذه المحفظة ، مما يمكن من بناء فرضيات لسيناريوهات الأوضاع الضاغطة من أجل احتساب الأثر المتوقع على الخصصات وبالتالي تطبيق الإجراءات التصحيحية بالاعتماد على النتائج من أجل ضمان الإبقاء على المحفظة الائتمانية ضمن مستويات المخاطر المقبولة.

وامثالاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص، فتقوم دائرة مخاطر الائتمان بدور فاعل في تحديث مؤشرات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل سنوي بناءً على البيانات التاريخية وعوامل الاقتصاد الكلي، كما يتم أيضاً تحديث السياسات والإجراءات بشكل سنوي وبما يتوافق مع منهجية العمل المعتمدة لعملية التطبيق.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة، نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

تتم عملية التخطيط لإدارة السيولة لدى البنك من خلال إدارة السيولة النقدية وإدارة احتياطات السيولة وإدارة السيولة القانونية، وذلك بهدف التأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ومستويات المخاطر المقبولة، كما يتم إدارة مستويات السيولة المتوقعة من خلال إدارة التدفقات النقدية الواردة والصادرة للتنبؤ بالاحتياجات المتوقعة والالتزام بمتطلبات بازل 3 المتعلقة بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR). وتتم إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع إستراتيجية للسيولة تأخذ بعين الاعتبار تنوع مصادر الأموال والاحتفاظ برصيد كاف من الأدوات المالية القابلة للتسييل، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات والودائع، إضافة إلى الابتعاد عن التركزات في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال، والاحتفاظ بسقوف مع البنوك المراسلة تضمن سهولة الوصول إلى السيولة بالسرعة الممكنة والكلفة المقبولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ للسيولة تتم مراجعتها دوريًا لضمان إمكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

- مخاطر أمن المعلومات والأمن السيرياني:

انطلاقاً من حرص البنك الأهلي الأردني الدائم على حماية أصول وموارد البنك التقنية والمعلوماتية ولتحقيق أهدافه الإستراتيجية، وحماية البنك من أية تهديدات قد تتعرض لها بيانات البنك، وبهدف التقليل من المخاطر المرتبطة بالأمن السيرياني وتكنولوجيا المعلومات ورفع مستوى التكيف مع المخاطر السيريانية التي قد تواجه البنك، فإننا نعمل من خلال تعزيز تطبيق الضوابط الرقابية والأمنية على بيئة الأنظمة والبنية التحتية، وتطبيق السياسات والإجراءات الأمنية وبناء منظومة استجابة للحوادث السيريانية، بما يضمن المحافظة على سرية وسلامة ودقة المعلومات من خلال دائرة أمن المعلومات والأمن السيرياني، كما تسعى الدائرة وبشكل مستمر إلى تبني الممارسات الأمنية السليمة والمقبولة والمتعلقة باستخدام التكنولوجيا ضمن بيئة الأعمال البنكية. كما تساهم الدائرة برفع مستوى الوعي بمخاطر أمن المعلومات والممارسات الأمنية السليمة وعقد الدورات التدريبية والتوعوية لموظفي البنك، حيث يقوم البنك وبشكل مستمر بتطبيق الضوابط والإجراءات الرقابية اللازمة لهذه الغاية، والتأكد من مراقبتها وفعاليتها بشكل دوري ومستمر، وفيما يلي أهم تلك الضوابط:

- إعداد إستراتيجية للأمن السيرياني بما يتوافق مع إستراتيجية البنك الأهلي الأردني.
- إعداد خطط وسياسات أمن المعلومات والأمن السيرياني وبما يتوافق مع توجهات البنك الإستراتيجية.
- إعداد ملف مخاطر الأمن السيرياني والذي يحتوي على المخاطر المتعلقة بالأمن السيرياني الخاص بالأصول المعلوماتية والشبكات.
- مراجعة وتحديث وفحص خطة الاستجابة للحوادث السيريانية للتأكد من أنها تتناول متطلبات أفضل الممارسات التنظيمية والأمن السيرياني.
- إنشاء برنامج للأمن السيرياني يتضمن الأنشطة ذات الصلة لضمان التنفيذ السليم لإستراتيجية الأمن السيرياني.
- إنشاء مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) و مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) الخاصة بالأمن السيرياني.
- تبني وتطبيق أفضل الممارسات والضوابط الرقابية ضمن بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنك.
- إعداد تقييم شامل يلبي متطلبات البنك المركزي الأردني والجهات التنظيمية.
- مراجعة ومراقبة الامتثال للمتطلبات الرقابية وسياسة الأمن السيرياني ومتطلبات أفضل الممارسات وإعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعينين.
- إجراء فحوصات أمنية وتقنية لتحديد مواطن الضعف في بيئة تكنولوجيا المعلومات مثل فحوصات الاختراق وتقييم الثغرات وإجراء المراجعة والمراقبة المطلوبة لضمان الامتثال للسياسات ذات الصلة.
- تطبيق مجموعة من الإجراءات وأدوات الرقابة على الأنظمة، بهدف تحقيق سلامة وكفاءة عمل الأنظمة.
- تفعيل وتطبيق مركز عمليات المراقبة للأحداث الأمنية.
- تطوير وتشغيل آليات وأدوات قادرة بفعالية على حماية موجودات ومصالح البنك وعملائه من خلال تحديد وكشف والاستجابة والتعافي من أي محاولات اختراق إلكتروني.
- الاستمرار بتحديد وتقييم مخاطر تكنولوجيا وأمن المعلومات وبما يشمل المخاطر المستجدة بتقنيات الحماية من الاختراق.
- ضبط معايير الأنظمة والبرمجيات وعناصر الشبكات وأنظمة الحماية المشغلة وإدارتها بطريقة تحد من مخاطر الاختراق الإلكتروني.
- مراجعة صلاحيات المستخدمين على الأنظمة الحساسة.
- مراجعة الاتفاقيات ومواثيق العمل (Business Cases and Project Charters) للتأكد من شمول متطلبات الأمن السيرياني.
- بالإضافة إلى ذلك يتم إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيرياني ضمن منظومة من السياسات والإجراءات وفيما يلي أهمها:
- الحصول على شهادة (ISO 27001) المتعلقة بنظام إدارة أمن المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك وانطلاقاً من حرص مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية على إدارة استمرارية العمل وضمان استمرارية عمل البنك، من خلال تقديم وتوفير أفضل الخدمات والمنتجات لجميع العملاء وبما يتناسب مع إستراتيجيات وسياسات البنك، وضمن كافة الظروف. ونظراً لما تمثله استمرارية الأعمال من إستراتيجية استباقية لتجنب المخاطر المرتبطة بتعطيل العمليات وتخفيف حدتها والتي قد تحدث بسبب الكوارث أو الأعطال في وحدات العمل و/أو الأنظمة، وتحدد الخطوات اللازمة اتخاذها قبل وأثناء وبعد الحادث وذلك للحفاظ على استمرارية عمل البنك، فقد تم تطوير وتحديث خطط استمرارية العمل وإجراءات التعافي من الكوارث لضمان استمرارية عمل البنك سواء من خلال فروع البنك أو من خلال مواقع العمل البديلة. بالإضافة إلى ذلك يوجد لدى البنك منظومة من السياسات وخطط العمل التي تشمل على مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضمن الاستمرار في تقديم الخدمات للعملاء في حالات الطوارئ المحتملة بالكفاءة المطلوبة وبما يتناسب مع الموقف، وتقوم إدارة المخاطر بالعمل ضمن منظومة معتمدة لإدارة استمرارية العمل لدى البنك الأهلي الأردني وتتكون هذه المنظومة من برنامج شامل لإدارة استمرارية العمل يتضمن سياسة استمرارية العمل وخطة استمرارية العمل الرئيسية وخطط استمرارية العمل الفرعية.

مخاطر الاحتيال

انطلاقاً من سعي البنك لترسيخ السلوك القويم وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والقيم المؤسسية للبنك، تم استحداث دائرة تعنى بإدارة مخاطر الاحتيال بحيث تعتمد الدائرة على المبادئ والاسس التالية:

- إعداد الإطار العام وسياسة إدارة مخاطر الاحتيال على مستوى مجموعة البنك الأهلي الأردني، واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- وضع البرنامج السنوي لإدارة مخاطر الاحتيال المالي بالتعاون مع جميع الوحدات التنظيمية داخل البنك، والذي يتضمن التعرف على مخاطر الاحتيال المالي المحتملة بكافة مصادرها وتحديدها وتقييمها.
- اعتماد سياسة تجنب تعارض المصالح والافصاح والشفافية على مستوى مجموعة البنك الأهلي الأردني، واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- اعتماد ميثاق السلوك المهني وتعميمه على كافة الموظفين.
- سياسة معتمدة للإبلاغ السري "Whistleblowing" تضمن الإبلاغ عن أي اختراقات أو شبهات.
- اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية بإعلام الجهات الرقابية والمعنوية عن أي حالات متحققة يتم التعامل معها.

- تطبيق برنامج أمن المعلومات في البنك من خلال مجموعة من المشاريع المتعلقة بأمن المعلومات كاستجابة للمتطلبات الرقابية أو للتخفيف من المخاطر.

- تطبيق مشروع قانون اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية GDPR في الأردن.

- تطبيق متطلبات مشروع تعليمات حوكمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT فيما يخص عملية إدارة المخاطر وعملية إدارة أمن المعلومات.

- التحقق من كفاءة بيئة تكنولوجيا المعلومات والسعي المستمر للارتقاء بأمنها.

- تعزيز ثقافة أمن المعلومات والأمن السبراني على مستوى البنك.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

وبناءً عليه فقد قام البنك الأهلي الأردني بتبني منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (RCSA) لإدارة مخاطر التشغيل، ويتولى البنك إدارة مخاطر التشغيل لديه ضمن المعطيات التالية:

- سياسة معتمدة لإدارة مخاطر التشغيل حيث تغطي الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل على مستوى البنك ومهام ومسؤوليات جميع الجهات.
- تطبيق نظام متخصص لإدارة مخاطر التشغيل.
- إنشاء ملفات مخاطر Risk Profile تتضمن كافة أنواع مخاطر التشغيل والإجراءات الرقابية التي تحد منها، وتقييمها ذاتياً لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية، ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات، بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. علماً بأن إدارة مخاطر التشغيل تقوم بالعمل وفق خطة لإعداد ملفات المخاطر لمختلف دوائر البنك.
- بناء قاعدة بيانات حول الخسائر الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة.
- تبني أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر، وترسيخ ثقافة الاستدامة والممارسات المستدامة في الأعمال بهدف إدارة العوامل البيئية والاجتماعية بشكل أفضل.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل البنك وإبداء الرأي حولها وذلك لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الإجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد إدارة البنك التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المبنية عن مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة حول مخاطر التشغيل.

منظومة إدارة المخاطر

قام البنك بتعزيز حوكمة إدارة المخاطر وذلك باعتبارها عملية تكاملية ضمن كافة المستويات الإدارية ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة العليا ووصولاً إلى كافة الدوائر والوحدات التنظيمية، لتشمل جميع دوائر وموظفي البنك، حيث تم العمل على تبني مفهوم "خطوط الدفاع" لتعزيز هذه العملية وذلك ضمن المعطيات التالية:

المستوى الأول: تمثل وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونون مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

المستوى الثاني: تمثل إدارة المخاطر وإدارة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال خط الدفاع الثاني، ويكونون مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر والإشراف على الآليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك، لإدارة المخاطر بالإضافة إلى الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات.

المستوى الثالث: تمثل إدارة التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث وهم مسؤولون عن إجراء عملية المراجعة المستقلة.

كما تولي إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومواجهة مختلف أنواع المخاطر (التشغيلية والسوق والائتمان)، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها وذلك بتأسيس وحدات متخصصة لإدارة مختلف المخاطر تكون مهامها التعرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة على أنواع المخاطر، ومدى التزام البنك بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات الصادرة عن مختلف الجهات المحلية منها أو الدولية، وفقاً لأفضل الممارسات المتعارف عليها وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

هذا وتولي إدارة المخاطر المهام الرئيسية التالية:

- رفع تقارير بالمخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- القيام بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- رفع تقارير دورية للجنة إدارة المخاطر تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- نشر الوعي فيما يتعلق بإدارة المخاطر لوحدات البنك لتعزيز البيئة الرقابية ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر وتحقيق فهم عميق من كافة المستويات الإدارية للمخاطر التي يواجهها البنك.
- مراجعة القرارات الإستراتيجية مع تقديم توصيات لتجنب المخاطر وضمان التوظيف الأمثل لرأس المال.
- التنسيق مع مختلف دوائر البنك الرقابية للتحقق من وجود الضوابط الرقابية للسيطرة على المخاطر أو نقل إدارة هذه المخاطر لجهات خارجية أو التأمين عليها.

• إعداد إطار إدارة المخاطر

(Risk Management Framework) في البنك.

• إعداد وتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل تحدد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الأطراف وعلى جميع المستويات الإدارية.

• إعداد سياسات المخاطر ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها بما يستوجب ذلك.

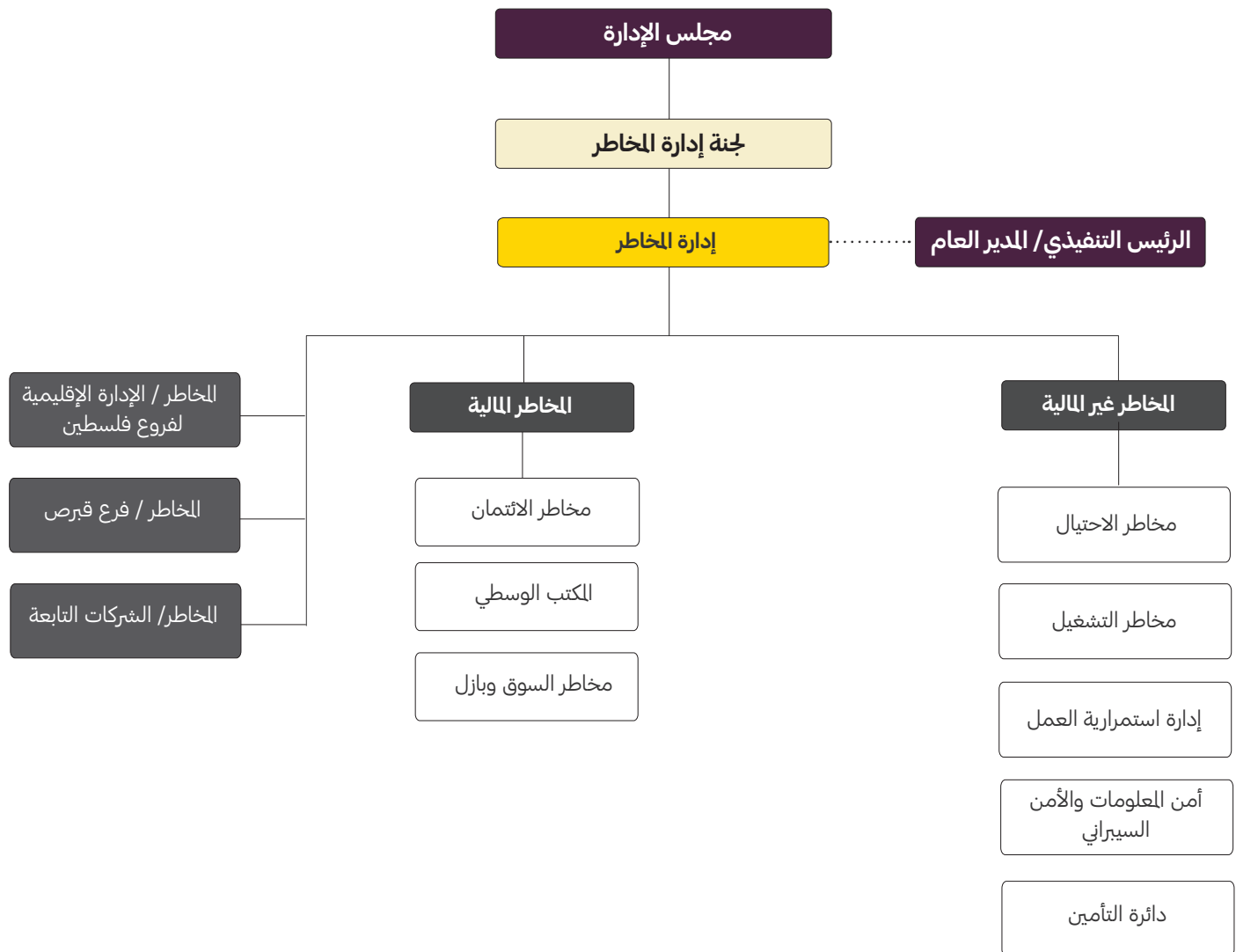
• إعداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال.

• إعداد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

• مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

• التأكد من وجود خطة استمرارية العمل وفحصها بشكل دوري.

وبناءً عليه فقد تم العمل على اعتماد الهيكل التنظيمي التالي لإدارة المخاطر:



مستويات المخاطر المقبولة

تتم عملية تحديد مستويات المخاطر المقبولة للبنك وفق أساليب القياس الكمية واستناداً إلى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة وبما يوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق أهدافه الإستراتيجية وبحيث يتم عكس هذه الحدود ضمن وثيقة المخاطر المقبولة المعتمدة لدى البنك والتي تخضع لآلية مراقبة بشكل دوري وآلية لمعالجة الانحرافات والتجاوزات إن وجدت.

يتم تحديد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة بما ينسجم مع خطة البنك الاستراتيجية وتعليمات الجهات الرقابية والإدارة السليمة لمخاطر الائتمان والسيولة وإدارة رأس المال بما يدعم النمو والتطور في أعمال البنك.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى البنك ككل جزءاً لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر أيضاً مؤشرات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة على رأس مال البنك.

كما تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) جزءاً مكملًا وأساسياً في منظومة الحوكمة المؤسسية وفي عملية إدارة المخاطر لدى البنك، لما لها من أهمية في تنبيه إدارات البنك لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة والمترتبة بالعديد من المخاطر، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في صناعة القرارات على المستوى الإداري والإستراتيجي ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي قد تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية، وتعود أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة كونها ذات بعد مستقبلي، في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة. يتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس أثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر من خلال مجموعة من المستويات التي تندرج ضمن (المعتدلة، المتوسطة والحادة).

يتم تحليل وتقييم نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة وأثرها على نوعية أصول البنك والوضع المالي سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/ أو من خلال التأثير على سمعة البنك وكفاية رأس المال، واستخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط لرأس المال (Capital Planning) والأثر المحتمل لها في بناء رأس مال إضافي، وفقاً لمعطيات عملية التقييم الداخلي لدى كفاية رأس المال (ICAAP).

يتم افتراض سيناريوهات تتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجه البنك وعلى أن تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد حجم الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وذلك بهدف التعرف على المخاطر غير المغطاة، على أن يتم مراعاة تحديد نطاق السيناريوهات بشكل دقيق ومراجعتها بشكل دوري وتعديلها حسب المستجدات التي تطرأ على البنك بشكل خاص وعلى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

يتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي بما يلي متطلبات السلطات الرقابية ويمكن إجراء هذه الاختبارات أكثر من ذلك بناءً على توصية من لجنة إدارة المخاطر وفقاً لمعطيات وظروف القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

تهدف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) إلى ما يلي:

- استخدام أساليب أفضل لإدارة المخاطر، لضمان كفاية رأس المال.
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تطوير عملية التقييم الداخلي لرأس المال، ووضع أهداف لرأس المال تتناسب مع هيكل مخاطر البنك والبيئة الرقابية لديه.
- التقييم الشامل لعناصر المخاطر (الكمية والنوعية) التي من الممكن أن يتعرض لها البنك في ظل الأوضاع الحالية والأوضاع الضاغطة.
- معالجة المخاطر التي لم يتم تغطيتها ضمن الدعامة الأولى (مخاطر السيولة، الفائدة، التركيز، السمعة، الإستراتيجية، ودورة الأعمال).
- فهم طبيعة ومستويات المخاطر التي قد يواجهها البنك، وكيفية الربط بين تلك المخاطر ومستويات رأس المال.
- التأكد من استمرار إدارة البنك في تحمل مسؤولية ضمان توفر رأسمال كاف لمواجهة المخاطر وبما يزيد عن متطلبات الحدود الدنيا المقررة.

إنجازات إدارة المخاطر

- الارتقاء بالإطار الحوكمي لإدارة المخاطر باعتماد استراتيجية إدارة المخاطر والإطار المؤسسي لإدارة المخاطر ومستويات المخاطر المقبولة ومنظومة سياسات ومنهجية وخطط إدارة المخاطر.
- المحافظة على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسب المستهدفة.
- إعداد مجموعة من اختبارات الأوضاع الضاغطة لمحاكاة تبعات تغير المناخ والتوترات الجيوسياسية.
- إجراء تحسينات على منظومة الإنذار المبكر على المحفظة الائتمانية من خلال تطوير مجموعة من تقارير المراقبة الدقيقة لتعزيز الكشف المبكر عن المخاطر، ومتابعة الحسابات عالية المخاطر بشكل مستمر، مما يضمن التدخل الفوري وتطوير استراتيجيات معالجة مخصصة.
- الإشراف على نظام الخسارة الائتمانية المتوقعة وتطويره وتحديثه، وتنفيذ مجموعة من السيناريوهات التي تحاكي التغيرات في المؤشرات الاقتصادية والتغيرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.
- إجراء عملية مراجعة مستقلة على نماذج ومنهجيات احتساب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بخصوص الخسائر الائتمانية المتوقعة مع جهة استشارية مستقلة.
- تطوير مجموعة من التقارير الرقابية في مجال إدارة وقياس مخاطر السوق ومخاطر تغيير أسعار الفائدة، وبما يشمل على تطوير وتحسين منظومة تقارير المكتب الوسطي.
- تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى البنك من خلال إعداد ملفات للمخاطر التشغيلية وذلك وفق الخطة المعتمدة.

- إعداد الإطار العام وسياسة إدارة مخاطر الاحتيال بهدف توثيق أسس الحوكمة الفعالة لدى البنك في مكافحة عمليات الاحتيال التي قد يتعرض لها.
- وضع البرنامج السنوي لإدارة مخاطر الاحتيال المالي، بالتعاون مع جميع الوحدات التنظيمية داخل البنك، والذي يتضمن التعرف على مخاطر الاحتيال المالي المحتملة بكافة مصادرها وتحديثها وتقييمها.
- تعزيز إدارة مخاطر الاحتيال على مستوى البنك من خلال تفعيل منظومة تقارير خاصة بمراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تفعيل مجموعة من الأنظمة لإدارة مخاطر التشغيل ومخاطر أمن المعلومات، وتقييم بيئة الأمن السيبراني.
- تطبيق إطار حوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT19 المتعلقة بإدارة المخاطر.
- الإشراف على تطبيق الإطار العام للأمن السيبراني للقطاع المصرفي الأردني المعتمد من قبل البنك المركزي الأردني.
- إعداد واعتماد الإطار العام لأمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك الأهلي الأردني، بالإضافة إلى استكمال مشاريع أمن المعلومات والأمن السيبراني وتفعيل دور مركز عمليات المراقبة الأمنية.
- تفعيل واختبار خطة استمرارية العمل والموقع البديل لاستمرارية العمل وموقع التعافي من الكوارث.
- إعداد الإطار العام وسياسة إدارة مخاطر المناخ بشكل متكامل لتعزيز القدرة على التعامل مع المخاطر المناخية ضمن استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة.
- نشر ثقافة إدارة المخاطر من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل ونشرات التوعية.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات والاحتيال وكيفية التعامل مع هذه المخاطر من خلال الدورات التدريبية والنشرات التوعوية.
- التدريب والتوعية المستمرة لعملاء البنك حول مخاطر الاحتيال بكافة أشكاله بالإضافة إلى تعزيز ثقافة أمن المعلومات والأمن السيبراني لتجنب عمليات الاحتيال المختلفة.
- تعزيز وعي العملاء حول مخاطر التعرض للاحتيال المالي ومسؤوليتهم تجاه البنك في حال اكتشاف تعرضهم لعملية الاحتيال المالي، وسبل الحماية من عمليات الاحتيال المالي.
- تضمين مخاطر المناخ ضمن استراتيجية إدارة المخاطر وعكس برامج العمل المستهدفة لتلبية متطلبات البنك المركزي المتعلق بمخاطر المناخ ضمن استراتيجية إدارة المخاطر.
- الاستمرار بتطوير وتبني البرامج اللازمة لمكافحة الاحتيال وفق النهج القائم على المخاطر، وبما يشمل على وضع وتنفيذ الضوابط اللازمة لكشف ومكافحة عمليات الاحتيال والتعافي منها بالوقت المناسب، بالإضافة لتعزيز التوعية اللازمة تجاه مكافحة الاحتيال.
- الاستمرار بتعزيز إدارة مخاطر الاحتيال على مستوى البنك من خلال الاستمرار بعملية مراجعة وتحديث منظومة التقارير القائمة والخاصة بمراقبة هذا النوع من المخاطر.
- استكمال تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة للأعوام (2022-2023) للوصول إلى مستوى الإنجاز المستهدف.

الخطة المستقبلية لإدارة المخاطر

- الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في إدارة المخاطر ISO31000 وإطار إدارة المخاطر المؤسسية.
- الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في أمن المعلومات آيزو 27001 والإطار العام للأمن السيبراني الصادر عن البنك المركزي الأردني وNIST، ... إلخ.
- الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في إدارة استمرارية العمل آيزو 22301.
- استكمال تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة للأعوام (2022-2023) للوصول إلى مستوى الإنجاز المستهدف.

عام 2025 في سطور

معدل النمو	العام 2024	العام 2025	المبالغ لأقرب مليون دينار
%5.6	3,525	3,722	الموجودات
%5.4	2,255	2,376	ودائع العملاء
%4.5	1,683	1,759	القروض والتسهيلات بالصافي
%0.6	419	422	حقوق الملكية
%13.8	30.1	34.2	صافي الأرباح قبل الضريبة
%19.4	17.8	21.3	صافي الأرباح بعد الضريبة

عام 2025 بالنسب والمؤشرات

العام 2024	العام 2025	
%0.5	%0.6	العائد على الموجودات
%4.7	%5.1	العائد على حقوق الملكية
%4.6	%5.02	نسبة الديون غير العاملة
%8.0	* %8.5	توزيعات الأرباح النقدية المقترحة
%60	%60.5	الكفاءة التشغيلية
%20.4	%21.3	الإيرادات من غير الفوائد / إجمالي الدخل
%85.8	%78.4	نسبة التغطية / مرحلة 3
%18.25	%17.07	كفاية رأس المال

* خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

تحليل نتائج الأعمال للعام 2025

- أظهر البنك الأهلي الأردني أداءً ماليًا إيجابيًا خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق 2024، حيث ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات بنسبة 11.6% لتبلغ 53.9 مليون دينار مقارنة مع 48.3 مليون دينار نهاية العام 2024.
- حافظ البنك على جودة المحفظة الائتمانية ضمن المستويات الآمنة، إذ بلغت نسبة الديون غير عاملة 5.02% ونسبة التغطية 78.4%.
- كما تعزز المركز المالي للبنك؛ فقد ارتفع مجموع الموجودات بما نسبته 5.6% عن نهاية العام السابق ليصل 3.7 مليار دينار. وارتفعت ودائع العملاء بما نسبته 5.4% لتصل إلى 2.4 مليار دينار مما يعكس ثقة العملاء بالبنك الأهلي الأردني. وفي السياق ذاته، نمت التسهيلات الائتمانية بالصافي بما نسبته 4.5% لتصل إلى 1.8 مليار دينار.

السلسلة الزمنية لأهم المؤشرات المالية (المبالغ لأقرب مليون دينار)

البيان / السنة	2025	2024	2023	2022	2021	2020
مجموع الموجودات	3722	3525	3282	3063	2953	2846
ودائع العملاء	2376	2255	2192	2028	2004	1904
القروض والتسهيلات الائتمانية (بالصافي)	1759	1683	1681	1595	1358	1370
حقوق الملكية	422	*419	334	330	328	322
الأرباح قبل الضريبة	34.2	30.1	32.2	28.3	27.2	17.5
الأرباح بعد الضريبة	21.3	17.8	18.6	16.9	14.2	10.4
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين	** 17	16	16	16	14	8
الحصة الأساسية من ربح السنة EPS	0.083	0.084	0.093	0.084	0.071	0.052
حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)	0.085	0.08	0.08	0.08	0.07	0.04
سعر السهم في نهاية العام (دينار)	1.52	1.02	1.08	1.07	0.97	0.77
سعر إغلاق السند الدائم (دولار أمريكي)	10,325	-	-	-	-	-
سعر إغلاق السند المساند (دينار أردني)	-	100,690	100,758	-	-	-

* خلال العام 2024 تم إصدار السندات الدائمة بمبلغ 120 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تقريباً 85.1 مليون دينار أردني.
 ** خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة للسنة المالية 2025 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2025 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.



وانا بمحلي فتحت حساب بالأهلي!

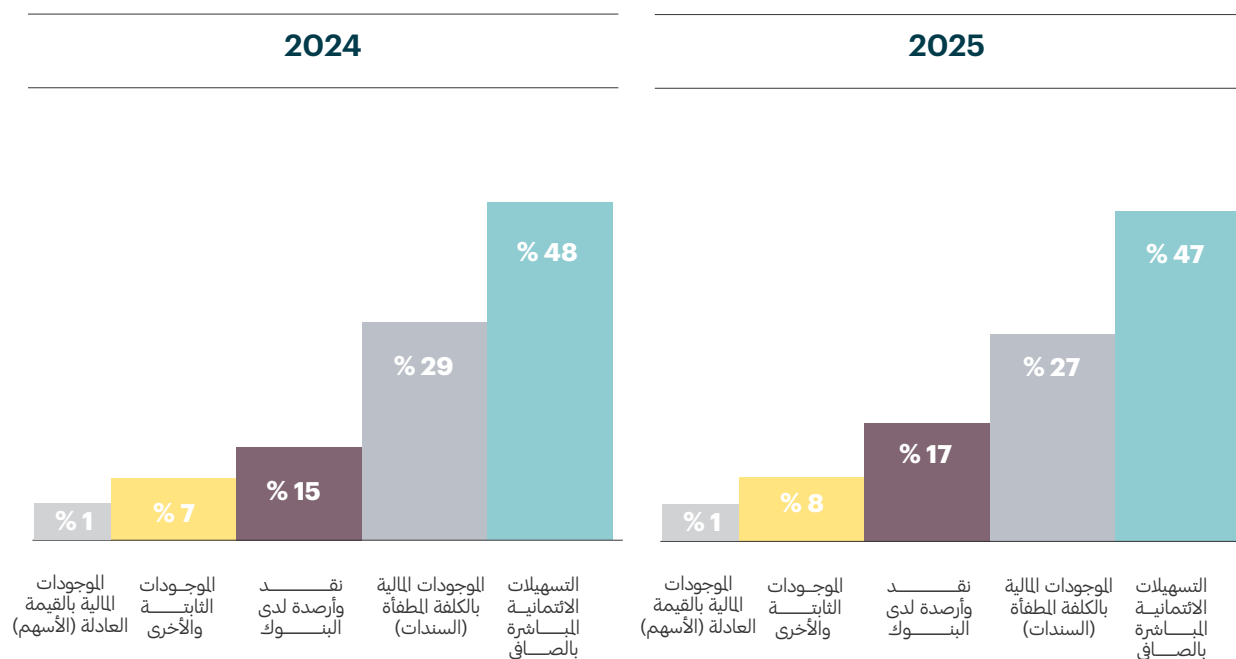
حمل تطبيق أهلي موبايل الآن

امسح رمز ال QR

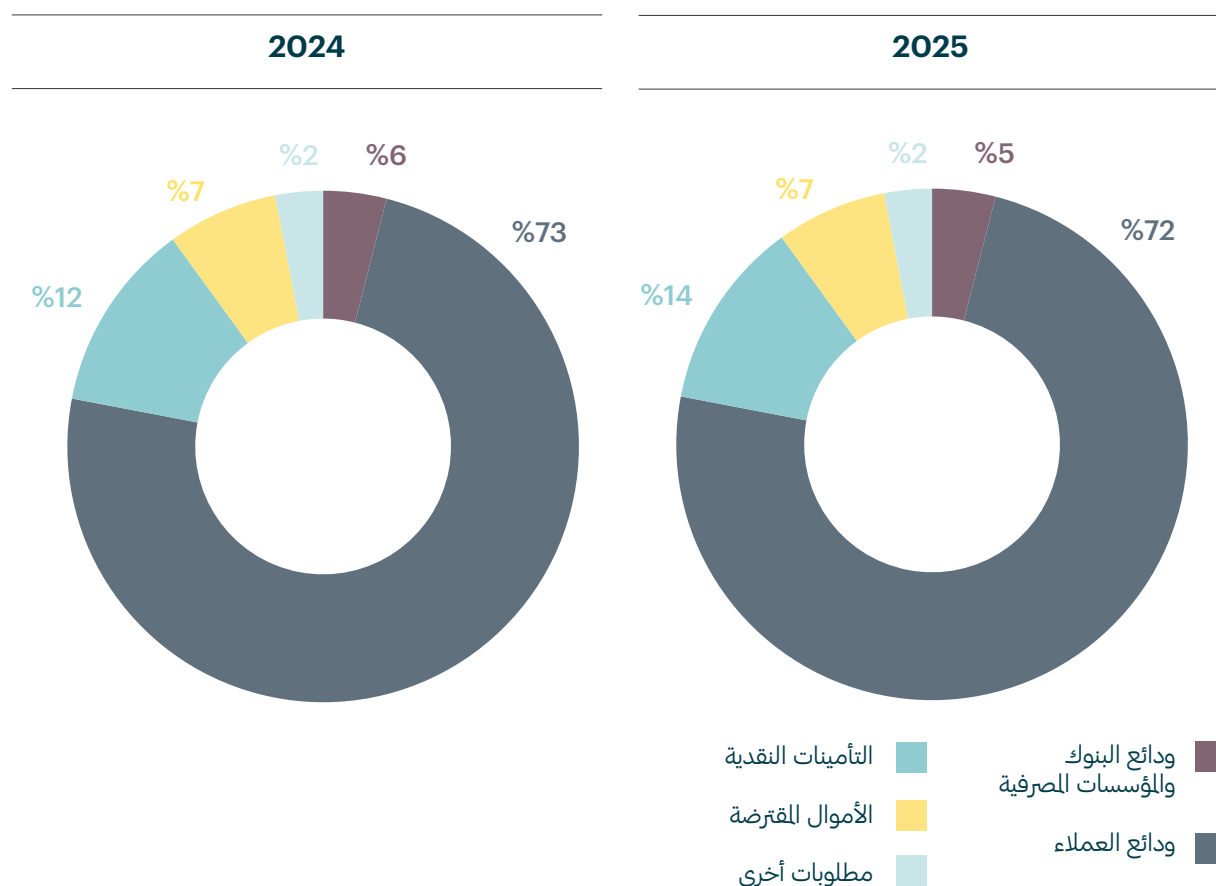


تطابق الشروط والأحكام

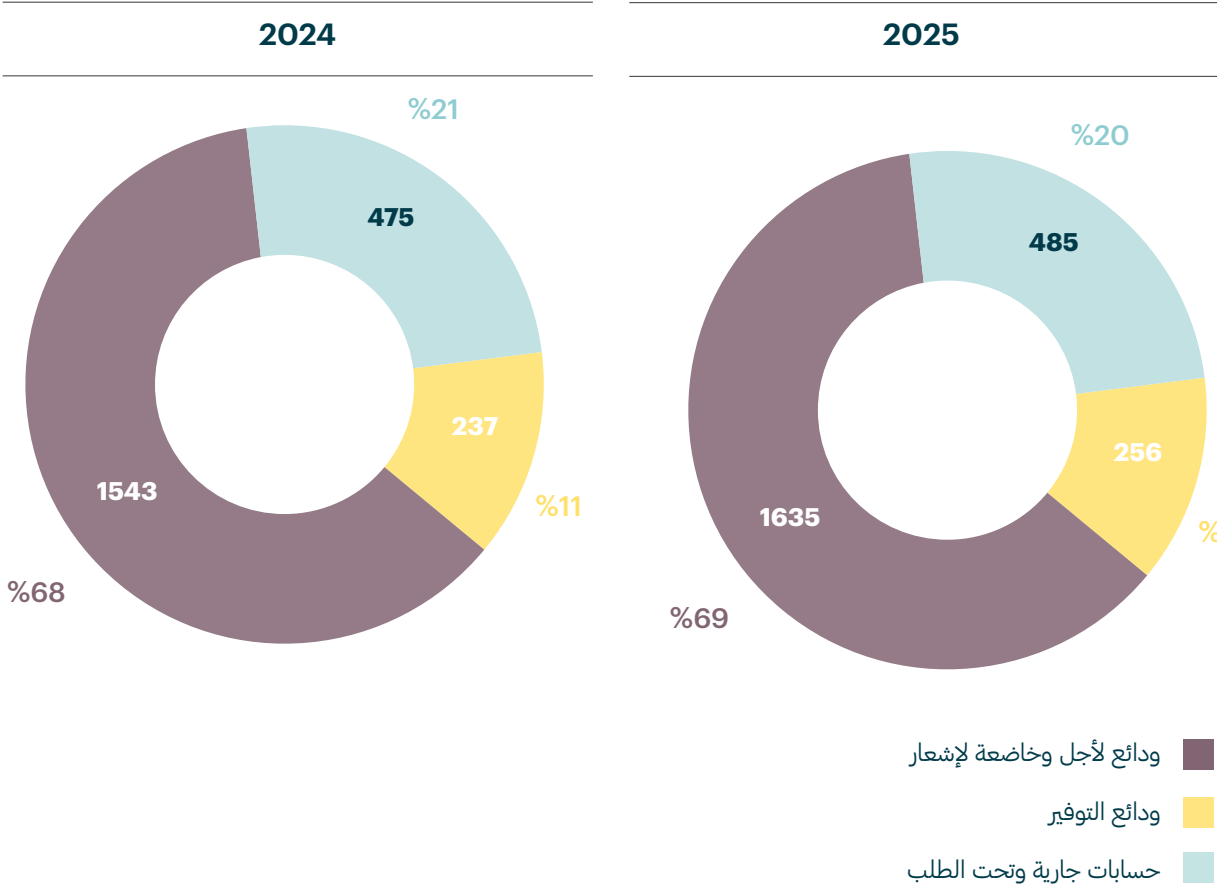
تركيبة الموجودات



تركيبة المطلوبات



تركيبة ودائع العملاء
(المبالغ لأقرب مليون دينار)



الخطة المستقبلية للعام 2026

في إطار رؤيته للتحوّل المستقبلي، يتجه البنك الأهلي الأردني خلال عام 2026 إلى إحداث نقلة في نموّ خدماته، عبر تعزيز دعمه لقطاع الشركات بمختلف فئاته، من الكبرى إلى المشاريع المتوسطة والصغرى، وتحديث منظومته الرقمية بما يواكب تطورات العملاء واهتماماتهم وحاجاتهم، مستهدفًا توسيع قاعدة التعاملين من الأفراد وتقديم حلول مالية أكثر ذكاءً واستدامة، تسهم في حماية البيئة وتعزيز الأثر الاجتماعي. ويضع البنك باستمرار ضمن أولوياته تحسين تجربة العملاء عبر أتمتة العديد من المسارات التشغيلية وتوسيع شبكة الصّرافات الآلية والفروع، مما يرفع من كفاءته التشغيلية ويعزز قدرته على تحقيق النجاحات وترسيخ ثقة المستثمرين، إلى جانب تركيزه على تعميق دوره في دعم مسار التنمية المستدامة في المملكة.

وتماشيا مع التطورات في قطاع الشركات الكبرى وتمويل المشاريع يقوم البنك بالتجهيز لإطلاق عدة برامج لتمويل سلاسل التوريد خلال العام 2026، والتي أصبحت ضرورة في العصر الحالي نظراً لتعقيد عمليات سلاسل التوريد وتأثرها بالعديد من العوامل الاقتصادية والجيوستراتيجية. وتهدف هذه البرامج لتمكين الشركات من الحصول على السيولة النقدية المطلوبة لتغطية احتياجاتها المالية، بدءاً من شراء المواد الخام ووصولاً إلى توزيع المنتجات النهائية.

ويمضي البنك الأهلي الأردني من خلال دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة نحو عام 2026 برؤية واضحة للاستمرار في مواكبة تطور القطاع والتحول الرقمي، وتحقيق الازدهار المشترك ورفع كفاءة العمليات بما يعزز الابتكار والاستدامة. كما يعزّز البنك تكريس جهوده لدعم الاستراتيجيات الوطنية، خصوصاً المبادرات التي تعزز نمو الشركات الصغرى والمتوسطة وتحقق الشمول المالي والاستدامة، إلى جانب تعزيز الشراكات الإستراتيجية التي توفر أثراً طويلاً للأجل للقطاع. وسيستمر البنك في توفير حلول تمويل متنوعة تغطي جميع القطاعات الاقتصادية في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى أتمتة تمويل سلاسل التوريد بشكل أكثر سلاسة ومرونة لزيادة الوصول إلى التمويل الهادف. ويواصل البنك تقديم خدماته من خلال منتجاته ومراكزه وفريقه المتخصص، بما يضمن أعلى مستويات الجودة والكفاءة، ويعزز دوره الريادي في دعم هذا القطاع الحيوي وتنمية أعماله.

ويلتزم البنك ضمن أولوياته للعام 2026 بتحقيق النضج الرقمي الكامل لقنوات قطاع الخدمات المصرفية للأفراد الأساسية، في إطار رؤية طموحة لترسيخ معيار جديد للتميّز في القطاع المصرفي. كما يعزّز القطاع تعزيز مكانة العميل عبر تقديم حلول مالية استباقية ومتخصصة مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، بما يثري تجربة العميل ويمنحها بعداً أكثر فاعلية وشخصية. ومن خلال ترسيخ ثقافة المرونة التشغيلية والتحسين المستمر، يسعى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إلى تحقيق نمو مستدام ومرح، بما يعزز مكانة البنك الأهلي الأردني كمؤسسة مالية رائدة تتمحور استراتيجيتها حول العميل وتلتزم بالتميّز والابتكار.

وفي مجال الإبداع والابتكار ودعم ريادة الأعمال، يستعد البنك الأهلي الأردني لعام 2026 بخطة طموحة تشمل إطلاق الموجة الرابعة من برنامج مسرّع أعمال أهلي فنتك، وتعميق تكامل حلول شركات الحفظة مع عروض مجموعة الأهلي للعملاء، إلى جانب تطوير المزيد من الشراكات لتعزيز منظومة الابتكار ودعم المجتمع الريادي في الأردن والمنطقة.

ويتطلع البنك من خلال إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية خلال عام 2026 إلى ترسيخ دوره الاستراتيجي في دعم الأعمال وزيادة روافد قدراته التشغيلية والاستغلال الأمثل للموجودات، والتوجه إلى زيادة حجم استثماراته المالية والتكنولوجية. ويأتي ذلك انسجاماً مع ريادة البنك محلياً كمصدر لأدوات التمويل الاستراتيجي المستدام بما يحقق تطلعاتنا في التكامل إقليمياً والحضور دولياً. كما تعتمد إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية على أتمتة خدماتها ومنتجاتها البنكية الخاصة في سوق رأس المال من خلال تطبيق "أهلي استثمار" والتعاون مع منصات المؤسسات المالية بما يواكب التحول الرقمي في الأسواق العالمية.

وعلى صعيد متصل، وضع البنك خريطة طريق لمسار عمليات تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة المقبلة، بهدف تحسين تجربة العملاء، وتبسيط الإجراءات الداخلية، ودعم النمو المستقبلي. وتمتد الخطة من تطوير البنية التحتية الأساسية إلى إطلاق خدمات رقمية جديدة وتعزيز الأتمتة في مختلف مناحي العمل.

وفي هذا الإطار، يتجه البنك إلى تنفيذ خدمات بدء الدفع (PIS)، يرافقها مشروع لتحديث البيانات على تطبيق أهلي موبايل لقطاع الأفراد، لضمان دقة البيانات وامتثالها للمعايير. كذلك إطلاق مجموعة من التحسينات الموجهة للعملاء. حيث سيتم اعتماد نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) جديد ليحل محل الأدوات الحالية ويوفر إدارة أفضل لمعلومات العملاء. كما سيقوم البنك بتفعيل خطابات الضمان الإلكترونية (eLG)، وربط المدفوعات الدولية من ماستركارد، وتطبيق حلول التوقيع الرقمي وخطط الدفع بالتقسيط (EPP) لتقليل الأعمال الورقية واليدوية وتحسين جودة تقديم الخدمات.

ويحظى مسار معالجة القروض بأولوية خاصة. إذ سيطلق نظام جديد لاستقبال طلبات قروض التجزئة، يتبعه المرحلة الثانية من نظام استقبال طلبات قروض الشركات بهدف تسريع عمليات التقييم والموافقة. كما ستضمن الخطة حلولاً إضافية تشمل إدارة التمويل الشخصي (PFM) ومساعداً ذكياً قائماً على الذكاء الاصطناعي على تطبيق أهلي موبايل للأفراد لمساعدة العملاء في إدارة شؤونهم المالية وإتمام العمليات بسهولة أكبر.

وسيقيم فريق تكنولوجيا المعلومات أيضاً بإدخال الذكاء الاصطناعي (Agentic AI) إلى مركز الاتصال لدعم التعامل الآلي مع استفسارات العملاء، إلى جانب تنفيذ تحسينات على منصات أجهزة الصراف الآلي لتعزيز وظائفها. أما على مستوى العمليات، فسيتم تطبيق نظام Oracle Payroll Cloud للرواتب، واستبدال نظام المساهمين، وتحديث نظام التسويات والمطابقات.

ويستعد البنك من خلال إدارة العمليات المصرفية لإطلاق حزمة متكاملة من المشاريع التطويرية والتحولية في عام 2026، بهدف إعادة صياغة النموذج التشغيلي للبنك وتحويل الطريقة التي تُقدّم بها الخدمات والمنتجات المصرفية إلى مستوى جديد كلياً من الرقمنة والكفاءة. ويسعى البنك من خلال هذه المشاريع إلى إعادة تشكيل العمليات المصرفية بحيث تصبح جميع الخدمات المقدمة للعملاء، سواء كانت معاملات يومية أو منتجات تمويلية أو خدمات تجارية، خدمات رقمية فورية بالكامل، تُنفذ دون أي تدخل

بشري، وتتم وفق أعلى درجات الدقة والسرعة. بما ينعكس مباشرة على جودة الخدمة المقدمة للعملاء. ويُعد مشروع التوقيع الرقمي أحد أهم هذه المبادرات، حيث سيسمح للبنك بالتوسع الشامل في خدمات فتح الحسابات عن بُعد (Digital Onboarding)، بما يشمل توثيق هوية العملاء والتحقق من بياناتهم إلكترونياً، دون الحاجة لزيارة الفروع. كما سيتيح المشروع إمكانية تحديث بيانات العملاء عبر القنوات الرقمية بطريقة ميسرة وآمنة، إضافة إلى تقديم القروض الفورية على مدار الساعة، بحيث يمكن للعملاء الحصول على الموافقات وتنفيذ القروض خلال دقائق معدودة. كما يعتزم البنك -من خلال إدارة العمليات المصرفية- إطلاق مشروع خطابات الضمان الإلكترونية الذي يمثل تحولاً جذرياً في طريقة إصدار هذه الخطابات وإدارتها. فبدلاً من الاعتماد على الإجراءات الورقية التقليدية، سيتيح النظام الجديد أتمتة عمليات خطابات الضمان بشكل كامل، بدءاً من تقديم الطلبات، مروراً بالمراجعة والموافقات، وانتهاءً بالإصدار والمتابعة. ومن شأن هذا المشروع تقليل الوقت اللازم لتنفيذ الطلبات، وتعزيز الشفافية، ورفع مستوى الدقة، وتحسين تجربة العملاء. وفي إطار حماية العملاء وضمان أعلى مستويات الأمان، تعمل إدارة العمليات المصرفية على إطلاق مشروع مخصص للحد من عمليات الاحتيال المرتبطة بالبطاقات، من خلال تطوير أنظمة ذكية تراقب العمليات المشبوهة فور حدوثها، وتوفر طبقات إضافية من الحماية لمنع أي مخاطر قد تواجه العملاء.

وفي إطار سعي البنك المستمر لتعزيز كفاءة عملياته التشغيلية، سيركّز البنك من خلال مركز التميز على أتمتة العمليات البنكية وتقليل الاعتماد على الورقيات في مختلف المعاملات، إلى جانب هندسة مجموعة من العمليات لتوفير الوقت والجهد استناداً إلى أفضل الممارسات البنكية. كما سيواصل تنفيذ الخطط السنوية الرامية إلى التحسين والتطوير المستمر، وتعزيز كفاءة العمليات في دائرة تكنولوجيا المعلومات بما يواكب المعايير العالمية. وفي السياق ذاته، ستواصل دائرة جودة العمليات دورها في الحد من الأخطاء التشغيلية وتحسين الممارسات الداخلية، فيما يستعد المركز لإطلاق مشروع تطبيق معيار الجودة الأوروبي EFQM للحصول على تصنيف R4E العالمي، بالتعاون مع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز خلال السنوات المقبلة.

وأخيراً، تتجسد خطة البنك الأهلي الأردني فيما يتعلق بالاستراتيجيات والمشاريع والاستدامة لعام 2026 في خمسة محاور رئيسية: يركز المحور الأول على إدارة الاستراتيجية عبر مواءمة المبادرات مع الأهداف المؤسسية ومتابعة مؤشرات الأداء (KPIs). ويُعنى المحور الثاني بإدارة المشاريع من خلال الإشراف على 84 مشروعاً وتطبيق منهجيات (Agile / Hybrid / Waterfall) وتوثيق كافة مراحل الإنجاز. أما المحور الثالث فيستهدف الاستدامة والحوكمة عبر إصدار تقارير الاستدامة السنوية وإدارة المبادرات البيئية والاجتماعية. ويتناول المحور الرابع إدارة المخاطر والامتثال لمتطلبات التدقيق من خلال خطط التصويب ومتابعة المخاطر التشغيلية. وصولاً إلى المحور الخامس المتعلق بالتطوير المؤسسي، والذي يهدف إلى تحسين الأداء الداخلي وتطوير أدوات التقييم لدعم كافة إدارات البنك في تحقيق تطلعاتها.

أتعاب مدقق الحسابات الخارجي للبنك والشركات التابعة للعام 2025

1. أتعاب مهام خدمات التدقيق الخارجي المقدمة من المدقق الخارجي (شركة ديلويت آند توش "Deloitte") لعام 2025 بقيمة إجمالية (410,124) دينار شامل ضريبة المبيعات وتفصيلها كما يلي:

الرقم	البيان	قيمة أتعاب خدمة التدقيق الخارجي (بالدينار الأردني وشامل الضريبة)
1	البنك الأهلي الأردني / فروع الأردن	297,784 دينار
2	الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	40,600 دينار
3	البنك الأهلي الأردني / فرع قبرص	38,912 دينار
4	شركة الأهلي للتمويل الأصغر	12,363 دينار
5	شركة الأهلي للوساطة المالية	9,280 دينار
6	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	9,419 دينار
7	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	1,766 دينار

2. أتعاب المهام الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق الخارجي / الاستشارات المقدمة من المدقق الخارجي (شركة ديلويت آند توش "Deloitte") لعام 2025 بقيمة إجمالية (52,235) دينار شامل ضريبة المبيعات وتفصيلها كما يلي:

الرقم	البيان	تفاصيل المهمة الإضافية	قيمة أتعاب خدمة التدقيق الخارجي (بالدينار الأردني وشامل الضريبة)
1	البنك الأهلي الأردني / فروع الأردن	مراجعة إجراءات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	34,800 دينار
		مراجعة الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الغير مدرجة في الأسواق النشطة	9,860 دينار
2	الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	---	---
3	البنك الأهلي الأردني / فرع قبرص	VAT	4,207 دينار
		TD4	3,368 دينار
4	شركة الأهلي للتمويل الأصغر	---	---
5	شركة الأهلي للوساطة المالية	---	---
6	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	---	---
7	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	---	---

إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد

www.ahli.com



أ - (1) عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المملوكة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2025 *

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		ملكية وأسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
			2024	2025	
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	رئيس مجلس الإدارة	أردنية	2,542,882	2,557,882	انظر الجدول رقم أ(1.1)
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	11,466	11,466	-----
			9	2	
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,974,106	5,000,000	انظر الجدول رقم أ(1.1)
بنك بيلوس	عضو مجلس إدارة	لبنانية	20,829,355	20,829,355	-----
يمثلها السيد آلان فؤاد طانيوس ونا		لبنانية	-----	-----	-----
شركة رجائي المعشر وإخوانه	عضو مجلس إدارة	أردنية	13,097	13,097	انظر الجدول رقم أ(1.1)
يمثلها السيد رفيق صالح عيسى المعشر		أردنية	3,000,000	3,000,000	-----
شركة معشر للاستثمارات والتجارة	عضو مجلس إدارة	أردنية	529,240	529,240	انظر الجدول رقم أ(1.1)
يمثلها السيد عماد يوسف عيسى المعشر		أردنية	7,339,722	6,339,722	-----
شركة مركز المستثمر الأردني	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,094,450	10,094,450	انظر الجدول رقم أ(1.1)
يمثلها معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكه		أردنية	-----	-----	-----
			11	11	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس إدارة	أردنية	20,842,667	23,232,849	-----
يمثلها السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال		أردنية	-----	-----	-----
السيد كريم توفيق أمين قعوار	عضو مجلس إدارة	أردنية	145,286	314,532	-----
السيد يزنا منذر جريس حدادين	عضو مجلس إدارة	أردنية	2,000	2,000	-----
السيد خليل صفوان خليل الساكت	عضو مجلس إدارة	أردنية	2,000	2,000	-----
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	عضو مجلس إدارة	سعودية	166,256	166,256	-----
السيدة ميس عبدالله محمد جرادات	عضو مجلس إدارة	أردنية	-----	2,000	-----

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

أ- (2) الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة الذين انتهت مدة عضويتهم بتاريخ 2025/03/27 ، والذين لم يتقدموا بالترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2025 - 2029.

الاسم	المكتب	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		ملكية وأسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
			2024	2025	
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	عضو مجلس إدارة	أردنية	34,946	34,946	-----
			5	5	

أ- الجدول رقم (1.1) الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة الواردة ضمن البند 1 أعلاه خلال العام 2025*

الاسم	الجنسية	الشركات المسيطر عليها	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2024	2025
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة	الأردنية	النبل للتجارة وإدارة الاستثمارات	2,846,598	2,846,598
السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية	5,118,757	5,118,757
		الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,075	2,010,075
		شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	285,580	-----
		شركة رانكو للاستثمارات المتعددة	7,812	7,812
		الشركة التجارية لتسويق الأزياء العالمية	31,715	31,715
		شركة مركز المستثمر الأردني	10,094,450	10,094,450
		شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315
		شركة الأعمال السياحية	90,000	90,000
		الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية	90,000	90,000
شركة رجائي المعشر وإخوانه عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315
		الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,075	2,010,075
		شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	285,580	-----
شركة معشر للاستثمارات والتجارة عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية	5,118,757	5,118,757
		الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,075	2,010,075
		شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	285,580	-----
		شركة رانكو للاستثمارات المتعددة	7,812	7,812
		الشركة التجارية لتسويق الأزياء العالمية	31,715	31,715
		شركة مركز المستثمر الأردني	10,094,450	10,094,450
		شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315
شركة مركز المستثمر الأردني عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة الشرق الأوسط للتأمين	100,000	100,000
		شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315
		الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,075	2,010,075

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2025 *

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2024	2025	2024	2025
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة						
الفاضلة تانيا أنور بولص حرب	الزوجة	الأردنية	256,698	256,698	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة						
الفاضلة رانيه عيسى مبدا دلل	الزوجة	الأردنية	107,420	107,420	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
بنك بيبيلوس ويمثله السيد آلان فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
شركة رجائي المعشر وإخوانه ويمثله السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2025 /تابع*

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2024	2025	2024	2025
شركة معشر للاستثمارات والتجارة ويمثله السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة						
الفاضلة ندين وديع خليل هلسة	الزوجة	الأردنية	1,101,019	101,019	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
شركة مركز المستثمر الأردني ويمثله معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة						
	الزوج	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثله السيد مؤنس عمر سليم عبد العال عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد يزن منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
هيا خليل صفوان خليل الساكت	الأولاد القصر	الأردنية	5,000	5,000	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2025 /تابع*

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية
			2025	2024
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحق عضو مجلس إدارة				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيدة ميس عبد الله محمد جرادات عضو مجلس إدارة				
الزوج	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

ب- (2) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الذين انتهت مدة عضويتهم بتاريخ 27 /03/ 2025 ، والذين لم يتقدموا بالترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2025 - 2029. والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية
			2025	2024
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري عضو مجلس إدارة				
الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

ج- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبلهم خلال العام 2025 *

الاسم	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية		الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
		2024	2025	2024	2025	
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين الرئيس التنفيذي / المدير العام	أردنية	44,142	0	0	0	-----
السيد ماجد عبدالكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	أردنية	196	4	196	4	-----
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية	أردنية	0	9	0	9	-----
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الائتمان	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد خالد زهير جميل أبو الشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني مدير تقنية المعلومات	هندية	0	0	0	0	-----
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو مدير إدارة الموظفين والثقافة المؤسسية	أردنية	0	7	0	7	-----
السيد ينال محمود جمال عبد الرحيم القائم بأعمال مدير الابداع والابتكار	أردنية	0	0	0	0	-----

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

ج- (2) الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا المستقلين والشركات المسيطر عليها من قبلهم

الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم	عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		الجنسية	الاسم
	2024	2025	2024	2025		
-----	0	0	0	0	أردنية	السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار
-----	0	0	0	0	أردنية	السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن مدير قطاع الأعمال

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

د- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2025 *

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2024	2025	2024	2025
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين الرئيس التنفيذي/ المدير العام						
السيدة سمر عمر سليمان العتيبي	الزوجة	أردنية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
			26	26		
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد ماجد عبدالكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

د- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم خلال العام 2025 /تابع *

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2024	2025	2024	2025
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الائتمان						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خالد زهير جميل أبو الشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني مدير تقنية المعلومات						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو مدير إدارة الموظفين والثقافة المؤسسية						
	الزوج	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد ينال محمود جمال عبد الرحيم القائم بأعمال مدير الابداع والابتكار						
	الزوج	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* الأوراق المالية أعلاه تشمل الأسهم والأسناد الدائمة.

د- (2) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأوراق المالية كما هي في نهاية		عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2024	2025	2024	2025
السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن مدير قطاع الاعمال						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2025/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	23,232,849	% 11.579	نفسها	نفسها	% 11.579	--	--	--
بنك بيبيلوس	لبنانية	20,829,355	% 10.381	Byblos Invest Holding Luxembourg 29.430%		% 3.212	--	--	--
				The Bank of New York Mellon 11.070%					
				Dr. Francois Semaan Bassil 3.570%					
				International Finance Corporation 8.360%					
				Anasco Holding Company S.A 4.670%					
				Dr. Francois Semaan Bassil 3.212%					
				Frabas Corporation 3.620%					
شركة مصانع الاجواخ الاردنية	أردنية	12,945,315	% 6.452	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 20%		% 1.317			--
				البنك الأهلي الأردني 10%		% 0.561			--
				البنك العربي 9.358%		% 0.372			--
				شركة مركز المستثمر الأردني 8.267%		% 0.084			--
				الشركة العربية الدولية للفنادق 7.700%		% 0.017			--
						% 0.088			--
						% 0.071			--
						% 0.071			--

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1 % أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2025/12/31 مع تحديد
المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة مركز المستثمر الأردني	أردنية	10,094,450	5.031 %	الدولية للفنادق والأسواق التجارية 8.733 %	بنك الأردن	1.432 %	1,513,653	14.99 %	بنك الأردن
							1,400,000	13.87 %	بنك القاهرة عمان
							965,347	9.563 %	بنك الإسكان
							1,980,056	19.615 %	بنك المال
							3,100,000	30.710 %	بنك الاستثمار العربي الأردني
							8,959,056	88.752 %	للمجموع
عماد يوسف عيسى العشر	أردنية	6,339,722	3.160 %	نفسه	نفسه	5.160 %	--	--	--
		4,013,386	2.000 %						
نديم يوسف عيسى العشر	أردنية	5,000,000	2.492 %	نفسه	نفسه	4.718 %	--	--	--
		4,467,487	2.226 %						
شركة تصنيع الاقمشة والاجواخ الاردنية	أردنية	5,118,757	2.551 %	شركة مصانع الأجواخ الأردنية 100 %	نديم العشر 0.094 % عماد العشر 0.091 % سعد العشر 0.026 % يوسف العشر 0.029 % غادة العشر 0.028 % هدى العشر 0.028 %	0.292 %	--	--	--

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1 % أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2025/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
رفيق صالح عيسى العشر	أردنية	3,000,000	% 1.495	نفسه	نفسه	% 1.495	--	--	--
شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات	أردنية	2,846,598	% 1.419	إبراهيم نبيل يوسف العشر % 33.333	سعد العشر % 0.473 إبراهيم العشر % 0.473 يوسف العشر % 0.473	% 1.419			
				سعد نبيل يوسف العشر % 33.333					
				يوسف نبيل يوسف العشر % 33.333					
محمد يوسف صالح الطراونة	أردنية	2,837,257	% 1.414	نفسه	نفسه	% 2.702	--	--	--
		2,584,640	% 1.288						
مصطفى ضياء حبيب الحيتون	عراقية	2,675,397	% 1.333	نفسه	نفسه	% 1.333	--	--	--
سعد نبيل يوسف العشر	أردنية	2,557,882	% 1.275	نفسه	نفسه	% 2.134	--	--	--
		1,723,594	% 0.859						
ابراهيم نبيل يوسف العشر	أردنية	2,277,616	% 1.135	نفسه	نفسه	% 1.919	--	--	--
		1,573,430	% 0.784						
يوسف نبيل يوسف العشر	أردنية	2,032,345	% 1.013	نفسه	نفسه	% 1.731	--	--	--
		1,440,575	% 0.718						
غازي روجي صادق قدومي	أردنية	2,621,070	% 1.306	نفسه	نفسه	% 1.314	--	--	--
		15,600	% 0.008						

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1 % أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2025/12/31 مع تحديد
المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة العربية الدولية للفنادق	أردنية	2,010,075	1.002%	نديم العشر %23.169		0.576%	--	--	--
				عماد العشر %14.334					
				شركة مصانع الأجواخ الأردنية %10.732					
				الشركة العربية للاستثمار %8.173					
				ZI And lme Ltd %6.277					
				شركة النبل للتجارة وإدارة الاستثمارات %3.635					
				البنك الأهلي الأردني %3.625	نديم العشر %0.289				
				سعد العشر %3.483	عماد العشر %0.147				
				إبراهيم العشر %3.451	سعد العشر %0.048				
				يوسف العشر % 2.918	يوسف العشر % 0.043				
				شركة رانكو للاستثمارات المتعددة %2.372	إبراهيم العشر %0.047				
				شاكر العشر %1.472	يزن العشر %0.019				
				يزن العشر %1.470	هدى العشر %0.001				
					غادة العشر %0.001				

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني خلال العام 2025

الاسم	بدل تنقلات سنوية ورئاسة لجان ومزايا أخرى	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة	690,000	5,000	3,455	698,455
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس الإدارة	141,600	5,000	0	146,600
السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	26,200	5,000	0	31,200
شركة رجائي المعشر وإخوانه السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	29,000	5,000	0	34,000
شركة معشر للاستثمارات والتجارة السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	26,600	5,000	0	31,600
شركة مركز المستثمر الأردني معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة	39,200	5,000	0	44,200
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي*	30,600	5,000	0	35,600
بنك بيبيلوس السيد آلان فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة	24,200	5,000	0	29,200
السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة	50,600	5,000	0	55,600
السيد يزن منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة	45,000	5,000	0	50,000
السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة	46,600	5,000	0	51,600
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس عضو مجلس إدارة	38,000	5,000	0	43,000
السيدة ميس عبدالله محمد جرادات عضو مجلس إدارة	23,700	0	0	23,700

*المزايا يتم دفعها لمؤسسة الضمان الاجتماعي وليس للممثل.

المزايا والمكافآت التي كان يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة الذين انتهت مدة عضويتهم بتاريخ 2025/03/27، والذين لم يتقدموا بالترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2025 - 2029

الاسم	بدل تنقلات سنوية ورئاسة لجان ومزايا أخرى	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	12,700	5,000	0	17,700

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2025

الاسم	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافأة السنوية	نفقات سفر سنوية	إجمالي المزايا السنوية
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين الرئيس التنفيذي/ المدير العام	564,164	0	293,550	13,619	871,333
السيد ماجد عبدالكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	163,200	0	35,700	8,636	207,536
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	152,000	3,600	34,800	0	190,400
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة	103,200	2,400	18,000	2,005	125,605
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	112,000	3,600	16,775	575	132,950
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية	206,400	0	37,149	650	244,199
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الإئتمان	132,832	0	20,150	0	152,982
السيد خالد زهير جميل أبوالشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال	127,200	0	22,500	3,160	152,860
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر	106,400	0	18,450	705	125,555
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي	106,400	3,600	18,450	0	128,450

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2025/تابع

الاسم	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافأة السنوية	نفقات سفر سنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم	176,000	0	31,500	2,525	210,025
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني مدير تقنية المعلومات	292,500	0	15,635	0	308,135
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو مدير إدارة الموظفين والثقافة المؤسسية	104,000	0	17,850	0	121,850
السيد ينال محمود جمال عبد الرحيم قائم بأعمال مدير دائرة الإبداع والابتكار من تاريخ 2025-12-17 ولغاية 2025-12-31	59,100	0	5,250	0	64,350

المزايا والمكافآت التي كان يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال
العام 2025

الاسم	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافأة السنوية	نفقات سفر سنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن مدير قطاع الأعمال من تاريخ 2025-01-01 ولغاية 2025-11-30	273,754	0	0	2,020	275,774
السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار من تاريخ 2025-01-01 ولغاية 2025-12-22	200,688	0	32,550	9,452	242,690

التبرعات والمنح التي دفعها البنك الأهلي الأردني خلال العام 2025

التصنيف	المبلغ (بالدينار الأردني)
جمعية البنوك في الأردن / المبادرة الوطنية لرئاسة الوزراء التعليم والصحة	1,141,986
مبادرة الديوان الملكي الهاشمي	354,500
مديرية الأمن العام	268,815
جمعية مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية	70,000
مؤسسة الحسين للسرطان	50,000
التعاون الاستراتيجي مع جمعية تكية أم علي	44,000
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	25,000
مجلس الحسن	16,592
جمعية قرى الأطفال SOS - الأردن	15,000
منتدى الاستراتيجيات الأردني	15,000
جمعية فلسطين الدولية للتنمية	10,000
بيت مريم العذراء أم الرجاء للأطفال	7,000
الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية	6,000
جمعية هدية الحياة الخيرية	5,000
جمعية أجنحة الأمل	5,000
متحف الدبابات الملكي	5,000
جمعية مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب	4,000
شركة مشروع البحر للتوعية الخيرية	4,000
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية - مسابقة الملكة علياء	3,000
دعم مبادرات التعليم	39,544
التمكين المجتمعي والفقر والبطالة	24,933
دعم البيئة	5,500
دعم مبادرات الصحة	4,217
الابتكار والإبداع المجتمعي	3,200
دعم الفن والثقافة	4,750
تبرعات أخرى	133,823
المجموع	2,265,860

معاملات مع أطراف ذات علاقة

العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

باستثناء ما يندرج تحت نطاق عمل البنك المعتاد، "لا توجد أي عقود أو مشاريع" أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة* أو رئيس مجلس إدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

* يوجد لدى البنك الأهلي الأردني شركات تابعة فقط.

إن تفاصيل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذات العلاقة كانت كما يلي:

المبالغ بآلاف الدنانير

31 كانون الأول 2025					
ودائع لدى أطراف ذات علاقة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	ودائع من أطراف ذات علاقة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)	
-	1,362	2,872	1,577	-	شركات تابعة
-	5,292	3,167	50	2,030	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين

المبالغ بآلاف الدنانير

31 كانون الأول 2024					
ودائع لدى أطراف ذات علاقة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	ودائع من أطراف ذات علاقة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)	
-	1,554	3,316	1,497	-	شركات تابعة
-	2,222	2,094	50	5,455	أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين

المبالغ بآلاف الدنانير

الفوائد المدينة والعمولات لعام 2025	الفوائد المدينة لعام 2025	الفوائد المدينة والعمولات لعام 2024	الفوائد الدائنة لعام 2024	
100	112	115	93	شركات تابعة

الائتمان الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ 2025/12/31

ملاحظات	التسهيلات المباشرة	التسهيلات غير المباشرة	التعرضات الأخرى (الأسهم والسندات)	أعضاء مجلس الإدارة
				السيد سعد نبيل يوسف المعشر
	214,679	-	-	داخل المملكة
				السيد نديم يوسف عيسى المعشر
	3,486,364	-	-	داخل المملكة
				السيد رفيق صالح عيسى المعشر
ممثل شركة رجائي المعشر واخوانه	120,396	-	-	داخل المملكة
				شركة مركز المستثمر الأردني
	90,115	-	2,030,075	داخل المملكة
				شركة معشر للاستثمارات والتجارة
	21,051	-	-	داخل المملكة
				السيد عماد يوسف عيسى المعشر
ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة	851,308	-	-	داخل المملكة
				السيد كريم توفيق أمين قعوار
	501,486	-	-	داخل المملكة
				السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
	6,711	-	-	داخل المملكة
				بنك بيلوس (لبنان)
	-	50,000	-	داخل المملكة

الائتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2025/12/31

المجموعة	الاسم	التسهيلات المباشرة	التسهيلات غير المباشرة	التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)
مجموعة السيد رفيق صالح المعشر				
داخل المملكة	السيد رفيق صالح عيسى المعشر	120,396	-	
	شركة الرواد للامن والحماية محدودة المسؤولية	-	50,000	
مجموعة السيد سعد نبيل المعشر				
داخل المملكة	السيد سعد نبيل يوسف المعشر	214,679	-	
	شركه الكرم للمنتوجات الزراعيه ذ م م	454,803	-	
	شركه النبيل للتجاره واداره الاستثمارات ذ م م	2,468,881	-	
	عماد ونديم يوسف المعشر وابناء نبيل يوسف المعشر	992,455	-	
مجموعة السيد عماد يوسف المعشر				
داخل المملكة	شركة الأيدي الكريمة للمنتوجات الزراعيه ذ م م	148,599	10,000	-
	شركة الكرم للمنتوجات الزراعية ذ م م	454,803	-	-
	شركة مركز الازدهار للتجارة والاستثمار ذ م م	618,875	-	-
	شركة مركز المستثمر الأردني المساهمة الخاصة	90,115	-	2,030,075
	شركة معشر للاستثمارات والتجارة للمساهمة الخاصة	21,051	-	-
	عماد ونديم يوسف المعشر وأبناء نبيل يوسف المعشر	992,455	-	-
	السيد عماد يوسف عيسى المعشر	851,308		

الائتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2025/12/31 /تابع

المجموعة	الاسم	التسهيلات المباشرة	التسهيلات غير المباشرة	التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)
مجموعة السيد نديم يوسف المعشر				
داخل المملكة	الشركة التجارية لتسويق الازياء العالمية ذ م م	488,374	300	-
	شركة الاعمال السياحية م خ م	4,194,207	57,340	5,371,990
	شركة الايدي الكريمة للمنتوجات الزراعيه ذ م م	148,599	10,000	-
	شركة الكرم للمنتوجات الزراعيه ذ م م	454,803	-	-
	شركة رانكو للاستثمارات المتعددة ذ م م	1,197,097	-	-
	شركة ستوديو التصاميم الداخلية ذ م م	201,083	-	-
	شركة مركز الازدهار للتجارة والاستثمار ذ م م	618,875	-	-
	شركة مركز المستثمر الأردني المساهمة الخاصة	90,115	-	2,030,075
	شركة المراسي للتطوير والادارة المساهمة الخاصة	149,700	-	-
	نديم يوسف عيسى المعشر وشاكر نديم يوسف المعشر	13,742	-	-
	عماد ونديم يوسف المعشر وأبناء نبيل يوسف المعشر	992,455	-	-
	السيد نديم يوسف عيسى المعشر	3,486,364	-	-

مجموعة السيد كريم توفيق أمين قعوار				
داخل المملكة	شركة امين قعوار واولاده م خ م	983,468	-	-
	السيد كريم توفيق امين قعوار	501,486	-	-
	شركة آيرس جارد الاردن ذ م م	1,427,662	-	-
	شركه قعوار للطاقة للمساهمة الخاصة	251,364	-	-

الائتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2025/12/31/تابع

المجموعة	الاسم	التسهيلات المباشرة	التسهيلات غير المباشرة	التعرضات الأخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)
مجموعة مركز المستثمر الأردني				
داخل المملكة	شركة الرواد للأمن والحماية محدودة المسؤولية	-	50,000	-
	شركة مركز الازدهار للتجارة والاستثمار ذ.م.م	618,875	-	-
	شركة مركز المستثمر الأردني الساهمة الخاصة	90,115	-	2,030,075
مجموعة السيد باسم بن محمود ملحس				
داخل المملكة	شركة المحمودية لتجارة السيارات	7,869,426	-	-
	شركة المحمود للتدريب ذ.م.م	-	3,000	-

الاستدامة والازدهار المشترك

في البنك الأهلي الأردني، لم تكن الاستدامة التزامًا فحسب — بل هي ركيزة أساسية في استراتيجيتنا وهويتنا. في عام 2025، جددنا التزامنا ببناء مستقبل أكثر استدامة ومرونة وشمولاً من خلال تحديث سياستنا للاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، بما في ذلك مهمة ورؤية جديدة تواكب الاحتياجات المتطورة لأصحاب المصلحة والمجتمعات التي نخدمها. واصلنا دمج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة عبر عملياتنا لتقديم حلول مبتكرة وترتكز على العميل ولها أثر قابل للقياس. هدفنا هو ضمان أن كل منتج أو خدمة أو قرار استثماري يساهم في خلق قيمة مستدامة وطويلة الأمد لمساهميننا وللمجتمع بأسره. في صميم هذا الالتزام إطار التمويل المستدام لدينا، الذي يوجّه جهودنا لتحقيق توافق بين النمو المالي والنتائج الاجتماعية والبيئية الإيجابية. نؤمن إيماناً راسخاً بأن الازدهار المالي الحقيقي يتكامل بطبيعته مع الأثر المستدام اهاداف، فهما وجهان لنهج واحد.

علاوة على ذلك، دفعنا أجندة التمويل المستدام قدماً متماشية مع التوجيهات التنظيمية من البنك المركزي الأردني وسوق عمان المالي، في حين التزامنا أيضاً بأطر عالمية رائدة مثل المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والتعاقد العالمي (UNGC)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). هذه المعايير تعزز التزامنا بالمساءلة والشفافية، وتقوّي مرونتنا، وتؤكد موقعنا كمؤسسة مالية مسؤولة وطموحة.

ندرك أن الثقة تُكتسب من خلال العمل. ولهذا نستمر في القيادة بالمثال، معطين الأولوية لممارسات مصرفية مسؤولة، والاستثمار في الابتكار الذي يخدم الإنسان والبيئة، وتعزيز ثقافة التحسين المستمر. رحلتنا نحو الاستدامة مستمرة، لكن اتجاهنا واضح: الازدهار المشترك للجميع.

التزامنا بالاستدامة والممارسات المصرفية المسؤولة

في البنك الأهلي الأردني، لا تُعدّ الاستدامة مبادرة جانبية؛ بل هي الأساس الذي نمارس من خلاله أعمالنا. فهي توجه طريقة خدمتنا لعملائنا، ودعماً لمجتمعاتنا، ومساهمتنا في تطوير الاقتصاد. يرتكز التزامنا على قناعة بأن القطاع المصرفي يجب أن يكون قوة للخير — قوة شاملة، مسؤولة، وقادرة على تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل المساهمين والعملاء والموظفين والموردين والشركاء، والمجتمعات، والجهات التنظيمية، والبيئة. إن هذا الالتزام يتجاوز مجرد الامتثال التنظيمي؛ فهو يجسّد رؤية طويلة الأمد يوازن فيها بين الربحية والغاية. ومن خلال منتجاتنا وشراكاتنا وتقاريرنا الشفافة، نهدف إلى تعزيز الازدهار المشترك والمساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة للأردن والمنطقة.

يوجّه إطار التمويل المستدام لدينا التسهيلات المالية نحو المشاريع التي تحقق منافع بيئية واجتماعية قابلة للقياس. ومن خلال دمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRM) ضمن نظام متكامل للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) في قرارات الائتمان والاستثمار، نضمن أن يكون نمونا مسؤولاً ومنيعاً.

شكل إصدار أول سند استدامة محلي في الأردن بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) عام 2024 محطة فارقة في مسيرتنا نحو الاستدامة. وُجسّد هذا الإنجاز ريادتنا في مجال التمويل المستدام، كما يُعدّ عاملاً محفزاً لتوجيه رأس المال نحو مشاريع تُحدث أثرًا بيئيًا واجتماعيًا ملموسًا — بما في ذلك المبادرات الخضراء، والمشاريع المملوكة لنساء، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وحلول التمويل الشامل التي توسّع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. ومن خلال توسيع نطاق التمويل المستدام، يعزز سند الاستدامة بالشراكة مع IFC مواءمتنا مع أفضل الممارسات الدولية، ويدعم في الوقت نفسه رؤية التحديث الاقتصادي في الأردن واستراتيجية البنك المركزي الأردني للتمويل الأخضر، مسرّعاً التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، أكثر شمولاً ومرونة.

حوكمة الاستدامة والمساءلة

تؤدي هيكلية حوكمة الاستدامة دوراً محورياً في ترسيخ مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) على جميع مستويات المؤسسة، وضمان المساءلة عن الأداء المستدام. وتقود لجنة الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة، التي تم تأسيسها في عام 2025، الإشراف على جميع المسائل المرتبطة بالاستدامة، بما يضمن دمج اعتبارات الاستدامة ضمن التوجه الاستراتيجي العام للبنك ونهجه في إدارة المخاطر.

على المستوى التنفيذي، تضم اللجنة التنفيذية للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة قادة الإدارة التنفيذية، وتعمل على مواءمة أهداف الاستدامة مع العمليات اليومية وعمليات اتخاذ القرار. ولتعزيز المساءلة، تم دمج مؤشرات الأداء الرئيسية للاستدامة (KPIs) ضمن تقييمات الأداء لكافة أعضاء الإدارة التنفيذية، بما يضمن تضمين أهداف الاستدامة والمناخ في أداء القيادات وحوافزهم.

ولتعزيز المشاركة الداخلية، يهدف برنامج سفراء الاستدامة إلى تمكين ممثلين من مختلف إدارات البنك لتعزيز الوعي بالاستدامة، وتنفيذ المبادرات، ودعم عملية إعداد التقارير، ودمج اعتبارات ESG والمناخ ضمن الممارسات اليومية. تساهم هذه الحوكمة في تعزيز قدرتنا على تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة والمناخ، واغتنام الفرص الناشئة، ودعم مرونة البنك وشفافيته، وتعزيز مساهمته طويلة الأمد في التنمية الاقتصادية المستدامة.

مخاطر وفرص الاستدامة

مع استمرار الاستدامة في إعادة تشكيل المشهد المالي عالمياً ومحلياً، يواصل البنك الأهلي الأردني التزامه بفهم وإدارة العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي تؤثر في عملنا. وانسجاماً مع أبرز المعايير وأطر الإفصاح الدولية — بما في ذلك ISSB/IFRS S1-S2 وGRI، وامتثالاً لتوجيهات البنك المركزي الأردني المتعلقة بالمخاطر المناخية ومخاطر الاستدامة — نقوم بتقييم كيفية تأثير المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة على استراتيجيتنا ونموذج أعمالنا وقدرتنا على الصمود على المدى الطويل.

إن المخاطر المرتبطة بالمناخ – مثل شح الموارد، والتطورات التنظيمية، والآثار الفيزيائية لتغيّر المناخ، والمخاطر المرتبطة بالسمعة – لها انعكاسات مباشرة على محافظ الإقراض لدينا، والتعرضات الائتمانية، واستمرارية عملياتنا. وفي الوقت ذاته، تُسهم هذه الديناميكيات في خلق فرص كبيرة للنمو في التمويل المستدام، بما في ذلك تمويل التحول والتكيف، والاستثمارات المناخية الذكية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والملوكة للنساء، والمبادرات التي تعزز التنمية الاقتصادية الشاملة وتسهم في تسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. لقد عززنا ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر لدينا من خلال المبادرات التالية:

إعداد سيناريوهات اختبارات التحمل المتعلقة بالمناخ والجغرافيا السياسية لحاكة الآثار المحتملة على محافظنا وجودة رأس المال وملف المخاطر لدينا. ويسهم ذلك في دعم امتثالنا لتوجيهات البنك المركزي الأردني الخاصة بالمخاطر المناخية، ويتماشى مع توقعات تحليل السيناريو ضمن TCFD ISSB/IFRS S2.

تطوير إطار وسياسة شاملة لإدارة المخاطر المناخية، مما يعزز قدرتنا على تحديد وقياس وإدارة ومراقبة المخاطر المرتبطة بالمناخ ضمن نظام إدارة المخاطر المؤسسية الشامل لدينا – وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات العالمية. دمج المخاطر المناخية ضمن استراتيجية إدارة المخاطر، بما يضمن أن تعكس خطط العمل المستهدفة متطلبات البنك المركزي الأردني، إلى جانب أفضل ممارسات الإفصاح الدولية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمناخية. دمج اعتبارات الاستدامة ضمن الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي، بما يدعم الشفافية واتخاذ القرار المبني على المعلومات، وتحقيق القيمة المستدامة على المدى الطويل، وبما يتماشى مع مبادئ ISSB وGRI وTCFD. من خلال هذا النهج للتكامل، نسعى إلى تحويل مخاطر الاستدامة الناشئة إلى فرص استراتيجية، بما يعزز التزامنا بالعمل المصرفي المسؤول، ويقوي قدرتنا على الصمود، ويدعم انتقال الأردن نحو مستقبل مستدام وشامل.

مركزات استراتيجية وإطار الاستدامة (ESG) في البنك الأهلي الأردني

1. التمويل المستدام والمسؤول

إصدار أول سندات استدامة محلية في الأردن بقيمة 50 مليون دولار أمريكي بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، لدعم المشاريع الخضراء والاجتماعية، بما في ذلك تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويل الأعمال المملوكة للنساء. الأثر المتوقع: زيادة القروض الخضراء بمقدار 5 أضعاف، ومضاعفة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، والمساهمة في خلق ما يصل إلى 10,000 فرصة عمل.

تطوير إطار التمويل المستدام لتوجيه عمليات الإقراض نحو المشاريع ذات الأثر البيئي والاجتماعي، ودمج إدارة مخاطر ESG ضمن عمليات الائتمان والإقراض.

الانضمام منذ عام 2024 إلى الشراكة من أجل احتساب الكربون في القطاع المالي (PCAF) لقياس وإدارة الانبعاثات المرتبطة بالمحافظ التمويلية، تعزيزاً للشفافية ومواءمة مع اتفاقية باريس للمناخ.

إطلاق برنامج "أنت" لدعم الأعمال المملوكة للنساء من خلال حلول مالية مصممة خصيصاً لاحتياجاتهن.

إنجازات رئيسية لعام 2025

الحصول على جائزة "أفضل ممّول للشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2025 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" من مؤسسة التمويل الدولية IFC خلال جوائز التمويل العالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في جوهانسبرغ.

إدخال منصة Synesgy، وهي منصة عالمية للتقييم الذاتي في مجالات الاستدامة (ESG)، لتمكين الشركات من تقييم ممارساتها وتعزيز الشفافية.

2. العمليات المستدامة

إدارة البصمة البيئية من خلال تطبيق إجراءات كفاءة الطاقة والمياه، وإعادة التدوير، وتطبيق أنظمة الإدارة البيئية للحد من الانبعاثات وتعزيز الاستدامة التشغيلية.

مواصلة تنفيذ مبادرات مستندة إلى مشروع Care Arabia التابع لمؤسسة التمويل الدولية بهدف تحسين حلول رعاية الأطفال ودعم الاحتفاظ بالموظفين وتمكينهم، خاصة الأمهات العاملات.

تحقيق حالة "Achiever" في أداة تحليل الفجوة بين الجنسين للأمم المتحدة للمرأة، والتقدم نحو مستوى "Leader" ضمن مبادئ تمكين المرأة (WEPS).

استمرار تعزيز الالتزام بالميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئه العشرة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد.

تعزيز استدامة الموردين من خلال دمج تقييم مخاطر ESG ومدونة سلوك الموردين ضمن ممارسات المشتريات، إلى جانب تقديم برامج تدريبية للموردين.

إنجازات عام 2025

- الحصول على شهادة ISO 14001 في الإدارة البيئية.
- التقدم نحو الحصول على شهادة LEED البلاتينية لمبنى الإدارة الجديد.
- تنفيذ مبادرات العمل المرّن، ودعم زيادة مشاركة المرأة في بيئة العمل.
- تقديم تقرير التقدم (COP) الخاص بالميثاق العالمي للأمم المتحدة.
- إطلاق استبيان خاص بالموردين وتعزيز سياسات العناية الواجبة للموردين لدعم ممارسات التوريد المسؤول.

3. المسؤولية البيئية والاجتماعية

يعزز البنك الأهلي الأردني ازدهار المجتمع وتحقيق القيمة المستدامة من خلال الاستثمار في مبادرات اجتماعية وبيئية ضمن ثمانية مجالات محورية: تمكين المجتمع (مع تركيز خاص على تمكين المرأة)، الحد من الفقر والبطالة، الصحة، البيئة وتغير المناخ، التعليم والشمول المالي، الابتكار والإبداع المجتمعي، الفنون والثقافة، والتطوع. وتنفذ هذه المبادرات من خلال شراكات فاعلة ومشاركة موظفينا في الأنشطة التطوعية، بما يساهم في تحقيق أثر اجتماعي واقتصادي وبيئي ملموس يدعم التنمية المستدامة في المجتمعات المختلفة في الأردن. كما يعزز التطوع الثقافة المؤسسية، ويرسخ الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، ويعكس التزام البنك بتحقيق القيمة المشتركة والازدهار المشترك وأهداف التنمية المستدامة طويلة الأمد.

إنجازات عام 2025

- الاستثمار بما يقارب 2,246,156 دينار أردني في برامج تنمية المجتمع.
- مشاركة 359 موظفًا في 25 نشاطًا تطوعيًا مع شركائنا.
- تقديم ما مجموعه 933.8 ساعة تطوعية، والوصول إلى أكثر من 105,321 مستفيد.

مبادرات دعم المجتمع والأثر الاجتماعي

تمكين المجتمع

يستمر البنك في تقديم دعمه المستمر للأيتام من خلال "بيت مريم العذراء أم الرجاء للأطفال" وجمعية "قرى الأطفال SOS"، حيث تم تلبية احتياجات الأيتام الأساسية من خلال توفير الرعاية الصحية والنفسية، وتأمين الأمن الغذائي، وتغطية نفقات السكن والتعليم. لا يقتصر الدعم على تلبية الاحتياجات اليومية فحسب، بل يشمل أيضًا تعزيز الإدماج الاجتماعي وحماية الأطفال من المخاطر المحتملة، مما يعكس التزام البنك بتوفير بيئة آمنة ومستقرة لهؤلاء الأطفال تساعد على بناء مستقبل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، نظم البنك إفطارات خيرية وأنشطة ترفيهية للأطفال والأسر المحتاجة بالتعاون مع متحف الأطفال ومركز هيا الثقافي، حيث ركزت الأنشطة على تعزيز التضامن الاجتماعي وتوفير لحظات سعادة للأطفال في ظل الظروف الصعبة. شارك موظفونا في فعالية جمعية تكية أم علي - "موائد الرحمن"، حيث قاموا بتقديم وجبات إفطار لحوالي 5,000 مستفيد خلال شهر رمضان مما يعكس التزامنا بالمسؤولية المجتمعية، مع تعزيز روح التضامن والدعم للفئات الأقل حظًا.

مكافحة الفقر والبطالة

لعب البنك دورًا محوريًا في دعم بنك الملابس الخيري التابع للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للسنة التاسعة على التوالي، من خلال توفير حافلة مخصصة لجمع الملابس المتبرع بها ووضع صناديق التبرع بالملابس في فروعه. يساهم هذا الدعم في ضمان حصول الأسر المستضيفة على الملابس المناسبة على مدار العام، مما يخفف من أعبائها المالية ويحسن جودة حياتها. ويعكس التعاون مع بنك الملابس الخيري التزام البنك بدعم الفئات المهمشة وتعزيز التوازن الاجتماعي داخل المجتمع.

كما جدد البنك دعمه السنوي لـ "تكية أم علي"، لتزويد نحو 111 من الأسر الأكثر ضعفًا بحصص غذائية. ويعزز هذا التعاون المستمر الأمن الغذائي ويساعد على ضمان حصول الأسر على الاحتياجات الأساسية لحياة كريمة. وشملت المبادرات الأخرى على مدار العام حملات المساعدات الشتوية، وبرامج العودة إلى المدارس، وأنشطة رمضان.

كما شارك البنك الأهلي الأردني في حملة "افعل الخير في شهر الخير" التي أطلقتها مؤسسة ولي العهد خلال شهر رمضان، حيث دعم 60 أسرة متعففة - خصوصًا في القرى النائية والمهمشة - من خلال توزيع قسائم غذائية بالتعاون مع المؤسسة الاستهلاكية العسكرية. وتؤكد هذه المبادرة التزام البنك بالتماسك الاجتماعي وتعزيز ثقافة الدعم الإنساني.

مشاركة الموظفين والعمل التطوعي

لعب موظفو البنك دورًا أساسيًا في تعزيز الأثر الاجتماعي للبنك، ومن أبرز المبادرات:

- قضاء يوم مليء بالفرح والتعلم مع 150 طفلًا من الجمعيات الخيرية ودور الأيتام في متحف الأطفال الأردني، مما وفر تفاعلًا هادفًا وتجارب غنية.
- دعم بنك الملابس الخيري من خلال فرز وتصنيف الملابس المتبرع بها ومساعدة الأسر في اختيار الملابس المناسبة في قاعة المعرض، وهي مبادرة تدعم الكرامة والاختيار للمستفيدين.
- توزيع 100 حقيبة مدرسية مجهزة بالكامل عبر برامج تكية أم علي لدعم الطلبة وأسرتهم مع بداية العام الدراسي.
- تجهيز 100 طرد غذائي عبر برامج تكية أم علي، بما يعكس قيم البنك في العطاء والتضامن والدعم المجتمعي.

تُظهر هذه المبادرات مجتمعة التزام البنك الأهلي الأردني المستمر برفع مستوى الفئات المستضيفة وتعزيز التماسك الاجتماعي وتفعيل مشاركة الموظفين في مختلف أنحاء المملكة.

تمكين المرأة

شاركت القيادات النسائية وكوادر الإدارة في البنك الأهلي الأردني في مؤتمر "نساء على خطوط المواجهة"، الذي يسلط الضوء على جهود تمكين المرأة في مجالات الشؤون الخارجية، الإعلام، الدبلوماسية، ريادة الأعمال، والفنون. ويعكس هذا الانخراط التزام البنك المستمر بالمساواة بين الجنسين وتطوير القيادات وتوفير الفرص الشاملة للنساء داخل المؤسسة وفي المجتمع الأوسع.

الصحة

يدعم البنك الأهلي الأردني المبادرات التي تعزز الوعي الصحي، وتسهّل الوصول إلى الخدمات الطبية، وتدعم رفاه المجتمع، ومنها:

الحفل الخيري السنوي - جمعية فلسطين الخيرية: رعى البنك هذا الحدث السنوي، وخصصت عائداته لدعم البرامج الطبية والإنسانية.

حفل "الخبر 2025" - مؤسسة الحسين للسرطان: رعى البنك هذا الحدث تحت الرعاية الملكية لدعم صندوق الاستدامة ومبادرات رعاية مرضى السرطان.

حملة التبرع بالدم: شارك الموظفون في يوم المتبرع العالمي بالدم، حيث تبرعوا بالتعاون مع بنك الدم الوطني، مما ساهم في إنقاذ حياة 48 شخصًا.

شهر التوعية بسرطان الثدي: نظم البنك جلسات تثقيفية ونصائح أسبوعية وحملات داخلية، بالإضافة إلى "يوم وردي" لتشجيع الموظفين على ارتداء اللون الوردي وإجراء الفحص المبكر في عيادة البنك. كما وفر 20 صورة أشعة للثدي لنساء متعافيات في جنوب الأردن، وتم توثيق الأنشطة في فيديو يبرز أثر المبادرة.

التوعية بالسلامة المرورية: شارك الموظفون الجدد في تنظيف حديقة المرور، ونشر الوعي بالسلامة على الطرق بالتعاون مع جمعية الوقاية من الحوادث، مما أفاد 17 موظفًا.

مبادرة "الجبال السبعة": حيث يقوم طلاب مدرسة الشويفات الدولية بجمع التبرعات سنويًا لعلاج مرضى السرطان في مركز الحسين للسرطان، من خلال تسلق جبل بهدف جمع 100,000 دينار أردني مخصصة بالكامل للرعاية الطبية.

دعم مؤسسة "الملاذ للرعاية التلطيفية": التي تقدم خدمات مجانية لمرضى الأمراض المزمنة وأسرههم، لضمان عيشهم بكرامة وراحة في المراحل الأخيرة من حياتهم بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الدين.

دعم جمعية "هبة الحياة": للسنة الرابعة على التوالي، حيث قدم البنك المساعدة للأطفال المصابين بعيوب خلقية في القلب عبر تمويل عمليات القلب المفتوح والتدخلات القسطرة على يد نخبة من الأطباء لضمان حصولهم على فرصة حياة صحية.

البيئة والتغير المناخي

واصل البنك الأهلي الأردني تعزيز أجهزته للاستدامة البيئية من خلال مجموعة واسعة من المبادرات التي تركز على الحفاظ على البيئة والعمل المناخي والمشاركة المجتمعية، ومنها:

"معًا من أجل عقبة أنظف": بالتعاون مع مشروع البحر، شارك الموظفون في حملات تنظيف تحت الماء للحد من التلوث البحري وحماية التنوع البيولوجي.

"المشي البيئي في غابات جرش": بالتعاون مع شركة هدف للتدريب، شارك الموظفون في مسير بيئي شمل جمع النفايات وزراعة الأشجار في المناطق المتضررة من الحرائق.

"القافلة الخضراء في الأردن": زرع البنك 400 شجرة على مرحلتين ضمن مبادرة القافلة الخضراء التابعة للجمعية العربية لحماية الطبيعة، دعمًا للتنمية المجتمعية وتعزيز الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل محلية.

"مبادرة البصمات الخضراء": جدد البنك التزامه بهذه المبادرة التي تركز على إعادة تدوير الورق التالف وتحويله إلى ورق جديد لتوزيعه على المدارس الحكومية، بالتعاون مع مؤسسة الأميرة عالية ووزارة التربية والتعليم، إضافة إلى أنشطة إعادة تدوير البلاستيك لرفع الوعي بالحفاظ على البيئة والتغير المناخي.

برنامج "أستطيع": دعم البنك إطلاق برنامج التوعية البيئية "أستطيع" بالتعاون مع "همة ولّة" ومبادرة "مدرستي" إحدى مبادرات جلالة الملكة رانيا العبدالله، وهو برنامج يمتد 12 أسبوعًا يشارك فيه الطلبة لبناء الوعي الوطني والبيئي مع التركيز على تغيير السلوكيات المتعلقة برمي النفايات وفهم آثارها البيئية والصحية والسياحية.

التعليم وتمكين الشباب والمشاركة الثقافية

يدعم البنك الأهلي الأردني التعليم وتنمية المهارات والمشاركة الثقافية للأطفال والشباب من خلال مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى بناء مهارات المستقبل وتوسيع فرص التعلم، ومنها:

مسابقة القراءة - متحف الأطفال الأردني: دعم البنك مسابقة قراءة لأطفال أعضاء المتحف وموظفيه وموظفي شركة زين، استهدفت طلبة الصفوف من الثاني إلى السابع لتعزيز ثقافة القراءة وتقوية مهارات اللغة.

حملات الإرشاد المهني - إنجاز: تطوع موظفو البنك كمرشدين في المدارس الحكومية، مقدمين ورش عمل حول الإرشاد المهني والعمل الجماعي وريادة الأعمال، استفاد منها نحو 72 طالبًا.

جلسات "أسأل الخبير" - إنجاز: قاد الموظفون جلسات تفاعلية لـ 35 طالبًا، ركزت على إدارة الوقت والتواصل والمهارات الأكاديمية والشخصية الأساسية.

تحسين المدارس - شركة هدف للتدريب: تطوع الموظفون لتجديد بيئة مدرسية وطلاء حديقة مرور في منطقة سحاب، مما أثر إيجابيًا على 200 طالب.

نشاط "رائحة اللون" - المتحف الوطني للفنون الجميلة: احتفالًا باليوم العالمي للمتاحف، قضى الموظفون يومًا مع 40 طفلًا من ذوي الإعاقة البصرية، وشاركوا في أنشطة فنية شاملة مثل الرسم والأوريغامي.

برامج تفاعلية - متحف الأطفال: شارك الموظفون الأطفال في أنشطة تعليمية عملية تدمج التعلم باللعب، مما ساهم في تنمية معرفية واجتماعية.

جلسة التثقيف المالي - متحف الأطفال: قدم أحد موظفي البنك ورشة عمل تفاعلية لـ 15 طفلًا، عزّفتهم بالمفاهيم الأساسية للائحة والإفاق وإدارة المال.

يوم رياضي - دار أيتام مبرة أم الحسين: شارك الموظفون الأطفال في ألعاب ترفيهية مع 35 طفلًا، لتعزيز النشاط البدني والعمل الجماعي والبهجة.

الثقافة المالية

في إطار التزامنا الأوسع بتعزيز التعليم والشمول المالي، عزز البنك شراكاته مع العديد من المؤسسات التعليمية بهدف تطوير مهارات التخطيط المالي والإدارة لدى الشباب والعملاء وطلبة المدارس، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. مبادرة "نبارك للحسين" - صندوق أمان لمستقبل الأيتام: بمناسبة المولودة الجديدة لصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، شارك البنك في مبادرة "نبارك للحسين" من خلال دعم صندوق الأمان لمستقبل الأيتام، وذلك بتقديم 12 منحة دراسية كاملة لدعم تعليم 12 طالبًا وطالبة وتغطية نفقاتهم التعليمية، بما يساهم في تمكينهم ومنحهم فرصًا أفضل لبناء مستقبل واعد.

مؤسسة الملكة رانيا - مشروع الثقافة المالية واصل البنك شراكته الاستراتيجية مع مؤسسة الملكة رانيا ومتحف الأطفال من خلال مشروع الثقافة المالية. حيث تمت إضافة معرض تفاعلي جديد إلى منطقة الثقافة المالية التابعة للبنك، والتي تستقطب نحو 100,000 طفل وعائلة سنويًا. يقدم هذا المعرض للأطفال من عمر 8-12 عامًا مفاهيم مالية أساسية مثل الادخار، ووضع الميزانية، والإفاق المسؤول، فيما توسع الكتيبات التعليمية ومقاطع الفيديو نطاق التوعية. برنامج "شبكة وبادر" مع مؤسسة واصل للتوعية والتعليم يهدف البرنامج إلى سد الفجوة بين الشباب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة، مما يعزز قدراتهم ويوفر فرصًا متكافئة للجميع من خلال تشكيل فرق من المدارس الخاصة والعامة في تخصصات: اللوجستيات، الشؤون المالية، الشراكات والمتابعة والتقييم، ووسائل التواصل الاجتماعي.

الابتكار والإبداع المجتمعي

يدعم البنك المبادرات التي تعزز الابتكار والبحث وريادة الأعمال عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي للطلبة. وفي إطار هذا الالتزام، رعى البنك النسخة العاشرة من مسابقة "حكيم" السنوية التي تنظمها شركة الحلول الصحية الإلكترونية، وشارك في لجنة التحكيم لتقييم المشاريع الطلابية التي تقدم حلولاً تقنية في مجال الرعاية الصحية. تساهم هذه المبادرة في تعزيز برنامج التحول الرقمي لقطاع الرعاية الصحية في المملكة وتحسين كفاءته.

الفن والثقافة

واصل البنك دعمه للإبداع الأردني من خلال تجديد رعايته في عام 2025 لـ "بازار أصدقاء الأردن"، الذي يروج للفنانين المحليين ومنتجاتهم في مختلف المجالات الإبداعية. وتُخصص عائدات البازار لدعم المسيرة التعليمية للطلبة، بما في ذلك تمويل رسومهم الجامعية والمصاريف الأكاديمية المرتبطة بها.

التصور المستقبلي

المضي قدماً في رحلتنا نحو الاستدامة

في البنك الأهلي الأردني، تُعد رحلتنا نحو الاستدامة التزاماً طويل الأمد—متجذراً في طريقة عملنا ويستمر بالتطور مع توسع أثرنا ومساهمتنا. ونواصل تركيزنا على تعزيز الحوكمة والإدارة ودمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) عبر مختلف عملياتنا. وتمثل رؤيتنا في أن نكون مؤسسة مالية رائدة تسهم في تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستدام في المجتمعات التي نخدمها.

وبالاستناد إلى إطار حوكمة ESG المتين لدينا، نعمل على تعزيز الإشراف من خلال لجنة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) المنبثقة عن مجلس الإدارة، التي تؤدي دوراً محورياً في دمج الاستراتيجية، ومتابعة الأداء، وضمان الموازنة مع المعايير الوطنية والعالمية المتجددة. وتعمل اللجنة، بالتعاون الوثيق مع الإدارة التنفيذية، على توسيع نطاق مهامها ليشمل تقييم المخاطر المناخية—بما يضمن توافق قرارات الإقراض والاستثمار مع المتطلبات التنظيمية وأطر الإفصاح، مثل IFRS ومعايير ISSB وغيرها من معايير التقارير المتعلقة بالاستدامة.

أما بالنسبة للمرحلة المقبلة، فسيواصل البنك تعزيز منهجه في دمج مخاطر المناخ من خلال إدماج الاعتبارات البيئية في تقييم الائتمان وإدارة المحافظ وسياسات الإقراض واتخاذ القرارات الاستثمارية. ونحن ندرك التحديات المرتبطة بقياس المخاطر المتعلقة بالاستدامة، ونلتزم بالعمل مع الجهات التنظيمية والقطاع المالي لتطوير منهجيات موحدة تعتمد على البيانات ومتناغمة مع أفضل الممارسات الدولية.

وعلى الصعيد البيئي، تشمل أولوياتنا توسيع استخدام الطاقة المتجددة، ودعم التقنيات النظيفة والمبتكرة، وخفض الانبعاثات عبر عملياتنا بما يتماشى مع الأهداف المناخية العالمية.

وفي الجانب الاجتماعي، سنواصل دعم المساواة والدمج الاجتماعي من خلال تمكين المرأة داخل البنك وفي المجتمعات، وتوسيع فرص القيادة، والاستثمار في التعليم، والثقافة المالية، وبرامج التدريب التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد. أما من جانب الحوكمة، يتمحور تركيزنا حول تعزيز الشفافية والمساءلة والتحول الرقمي، بما في ذلك أتمتة العمليات الرئيسية، وتوظيف التكنولوجيا لرفع الكفاءة والرقابة، ودمج مؤشرات الاستدامة بشكل أعمق في التخطيط واتخاذ القرار.

وفي مجال التمويل المستدام، سنواصل تطوير حلول مالية مبتكرة تعالج الأولويات البيئية والاجتماعية مثل التمويل الأخضر للطاقة المتجددة والمشاريع منخفضة الكربون، والتمويل الاجتماعي الذي يدعم تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة و النساء والفئات الأقل وصولاً للخدمات المالية.

ومن خلال هذه الجهود، يجدد البنك الأهلي الأردني التزامه بوضع الاستدامة في صميم أعماله بما يعزز خلق القيمة طويلة الأجل، ويدعم إدارة المخاطر بمسؤولية، ويسهم في مستقبل أكثر شمولاً ومرونة واستدامة للأردن.



سياسة المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

انطلاقاً من إيمان البنك المطلق بأهمية موارده البشرية باعتبارها من أهم الركائز لنجاح وازدهار أعماله، وحيث إن الموارد البشرية هي أحد عناصر نموذج الازدهار المشترك، فقد تم اعتماد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين بحيث تعكس على أرض الواقع جدية هذا الاهتمام الذي يكفل الحفاظ على الموظفين الأكفاء وضمان الاستدامة في النجاح والاستمرارية.

وتهدف هذه السياسة إلى الاحتفاظ بالموظفين وتحفيزهم لتحقيق أهداف وإستراتيجية البنك وخلق الشعور بالملكية لدى الموظفين تجاه تلك الأهداف، وللإيفاء بمتطلبات الموظفين واحتياجاتهم وتحقيق الرضا الوظيفي، لا سيما إذا ارتبطت الحوافز بالجهد والأداء الذي لا يقتصر على المدى القصير فحسب، بل على المدى المتوسط والبعيد إلى جانب وجوب وضوح مؤشرات الأداء الفردي وانسجامها بالأداء المؤسسي.

الإطار العام والأسس الرئيسية لسياسة المكافآت

تضمنت السياسة الأطر العامة للحوافز والمكافآت التي يتم منحها للموظفين بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالاحتفاظ بهم، وتستند تلك الأطر على الأسس الرئيسية التالية:

1. التواءم مع رؤيا وأهداف البنك وقيمه وتسعى لتحسين تجربة الموظف.
2. الاتسام بالشفافية والموضوعية والمحافظة على الموظفين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
3. مراعاة العدالة الداخلية وعدم التمييز بين الموظفين بحيث يتم تعويض الموظفين برواتب وامتيازات متناسبة مع الوظائف التي يقومون بها ووفقاً لمستوى الأداء.
4. إدارة تكاليف الموظفين بصورة متوازنة بما يضمن التنافسية وكفاءة النفقات (Cost Effectiveness).
5. أن يكون إجمالي المكافآت والحوافز الممنوح للموظفين وهيكله تنافسيين، مما يساهم في جذب الكفاءات والاحتفاظ بها.
6. ألا تؤدي الممارسات المرتبطة بتطبيق هذه السياسة إلى تضارب المصالح بحيث يقوم الموظفون بتفضيل مصالحهم الخاصة على مصالح البنك للحصول على الحافز.
7. تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
8. تأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بطبيعة المهام ورأس المال ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها والوضع المالي والأداء التشغيلي والافاق الإستراتيجية للبنك.
9. أن ترتبط المكافآت والحوافز بالأداء الفردي (الموظف) مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة الوظيفة التي يشغلها الموظف وأهميتها بالأداء العام للبنك.
10. التوازن بين خطط الحوافز المالية وغير المالية من جهة والخطط قصيرة المدى وطويلة المدى للبنك من جهة أخرى، بحيث لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية، بل يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
11. تُحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
12. تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الموظف المعني.
13. تأخذ بعين الاعتبار منح مكافآت مالية لموظفي الوظائف الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال ومكافحة غسل الأموال وغيرها) بشكل يضمن موضوعية واستقلالية هذه الوظائف وبأن لا يتم قياس الأداء وتحديد منح المكافآت المالية للموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف بواسطة أي شخص يعمل أو له علاقة بمجالات الأعمال التي يراقبها هؤلاء الموظفون وعدم تضارب المصالح لموظفي المجموعات الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) وألا تعتمد مكافآت موظفي هذه المجموعات على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

إستراتيجيات المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

ارتكزت السياسة على خمس استراتيجيات للمكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين وعلى النحو التالي:

1. بيئة العمل والثقافة المؤسسية: يسعى البنك الأهلي الأردني إلى خلق بيئة وظيفية مناسبة تهدف إلى الحفاظ على الموظفين واستقطاب الكفاءات العالية.
 2. العلاقات الداخلية: يرتبط جانب العلاقات الداخلية بكيفية تعامل إدارة البنك مع الموظفين من جانب وكيفية تعامل الموظفين فيما بينهم من جانب آخر، حيث يتوجب تكثيف الجهود بشكل مستمر لتقوية العلاقات الداخلية.
 3. الدعم والمساندة: تأمين كافة الموارد والمعلومات اللازمة لتمكين الموظف من القيام بمهام وظيفته على أفضل وجه ممكن.
 4. النمو والتطور الوظيفي: توفير كافة السبل المناسبة لتطوير الموظفين، وذلك من خلال تنمية وتطوير معايير الكفاءة الوظيفية (المعرفة، والمهارات والسلوك الوظيفي) كما يعمل البنك على توفير فرص حقيقة للتطور والنمو الوظيفي.
 5. الرواتب والمكافآت: أن يكون العائد للموظفين بمستوى منافس لما يتم منحه في السوق، ويتم ذلك من خلال منظومة الرواتب والعلاوات، وبحيث يكون مستوى تلك الرواتب والعلاوات أعلى من وسيط السوق وضمن الربع الثالث Third Quartile وفقاً للممارسات المنافسة ما أمكن ذلك وبما يتماشى مع الموازنات التقديرية المعتمدة.
- حيث تم توضيح البنود التفصيلية لكل إستراتيجية على نحو وافي، إضافة إلى تحديد مسؤوليات التطبيق لكل من (مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي/ المدير العام، الموارد البشرية، الدوائر الرقابية، مدراء الدوائر).

عناصر المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

يؤمن البنك الأهلي الأردني بأن المكافآت والحوافز تساعد على ضمان جذب الكفاءات والاحتفاظ بها وبحيث تتألف من العناصر الأساسية التالية:

1. الرواتب والمزايا:

يتم تحديد الرواتب والمزايا في البنك بناء على أسس منهجية علمية تسعى إلى إيجاد الحافز للموظفين للوصول إلى أعلى مستويات الإنتاجية مع مراعاة عدم التضخم العشوائي في تكاليف الرواتب والمزايا، وبحيث يتم الاستناد إلى حجم المسؤوليات في الوظائف المختلفة وأوزانها الوظيفية، ومستويات الرواتب في السوق المنافس، بالإضافة إلى مستوى المعارف والمهارات لدى الموظف ومستوى أدائه مقارنة بمتطلبات الوظيفة، كما يراعى بأن يكون إجمالي الرواتب والمزايا كاف لتعويض الموظف لقاء تنفيذ المهام المطلوبة.

2. برامج المكافآت والحوافز:

تهدف برامج المكافآت والحوافز إلى تحفيز الموظفين وبكافة المستويات الإدارية بغية توجيه كافة الكفاءات والقدرات نحو تحقيق الأهداف المشتركة للبنك وموظفيه على حد سواء، وبحيث تحدد قيمة هذه المكافآت والحوافز بالاستناد إلى أداء الموظف ومدى تحقيقه للأهداف المنشودة والمحددة. ويوفر البنك مجموعة من برامج المكافآت والحوافز وتشمل الحوافز البيعية/ العمولات وبرامج الحوافز السنوية بالإضافة إلى خطط الحوافز طويلة المدى للإدارة التنفيذية ومن في حكمهم من الإدارة الوسطى وغيرهم من الموظفين المعروفين بالتميز High Flyers بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية.

3. برامج تجربة الموظف والاحتفاظ بالموظفين والمكافآت

يتبنى البنك الأهلي نهجاً شاملاً ومتكاملاً تجاه رفع مستوى تجربة الموظف وبما يساهم في تنمية ورفاه الموظفين، ومن هنا ينبع التزام البنك بتهيئة البيئة المناسبة لخلق أفضل رحلة للموظفين من خلال اعتماد سياسات الموارد البشرية اللازمة وبما يضمن توفير بيئة عمل إيجابية مما يمكنهم من تحقيق ذواتهم وأحلامهم وطموحاتهم. إن تطبيق مفهوم تجربة الموظف في البنك له فوائد ممكن اختصارها برفع مستوى الرضا الوظيفي وتعزيز الولاء المؤسسي وانخفاض معدل الدوران الوظيفي وخلق بيئة عمل آمنة ومحفزة على العمل والإنتاجية، مما يساهم في تحسين الصورة المؤسسية للبنك ويدعم الجهود المبذولة لجذب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها.

كما يتم تطوير برامج المكافآت والتي تهدف إلى مكافئة الأفراد ذوي الأداء المميز وتحفيزهم على الاستمرارية في العطاء ورفع مستوى أدائهم ولتعزيز السلوك الإيجابي بالإضافة إلى رفع معنويات الموظفين وتعزيز انتمائهم للبنك مع الأخذ بعين الاعتبار دقة قرار المكافئة التقديرية وموضوعيته.

الإفصاح والشفافية

يتم التعامل مع جميع شكاوى العملاء من خلال كافة قنوات الاتصال بمهنية عالية وبشكل فعال، حيث يتم متابعة الشكاوى الواردة مع الجهات المعنية بالبنك حال ورودها وذلك لضمان إيصال شكاوى العملاء لهذه الجهات، وبالتالي معالجتها والعمل على إيجاد حلول جذرية وتجنب تكرار حدوثها مستقبلاً. خلال العام 2025 تم معالجة جميع شكاوى العملاء الواردة وفقاً للتشريعات النافذة بالخصوص

يوفر البنك قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه ومتابعتها وبحسب الآتي:

صفحة التواصل	www.ahli.com
هاتف المباشر	065656300
خدمة الاتصال المباشر	065007777
البريد الإلكتروني	complaints@ahli.com
الحضور الشخصي	عن طريق زيارة وحدة شكاوى العملاء في مبنى الإدارة العامة - الشميساني خلال أوقات الدوام الرسمي
البريد العادي	ص.ب: 3103 عمان 11181 الأردن
فاكس	06-5657268

شكاوى العملاء والتحليل النوعي لطبيعتها

بلغ عدد شكاوى العملاء للعام 2025 (222) شكوى منها (41) محقة (181) غير محقة.

التصنيف	عدد الشكاوى بالإجمالي	نسبة الشكاوى المئوية
الخدمات الإلكترونية	38	%17.12
العمولات والرسوم	36	%16.22
أسعار الفوائد/ العوائد	12	%5.41
سلوك التعامل المهني	19	%8.56
بطاقات الدفع	11	%4.95
العقود وشروط التعامل	65	%29.28
بيئة العمل	18	%8.1
الحوالات	2	%0.9
حركات التزوير والاحتيال	1	%0.45
الحسابات	8	%3.60
أخرى	12	%5.41
المجموع	222	%100

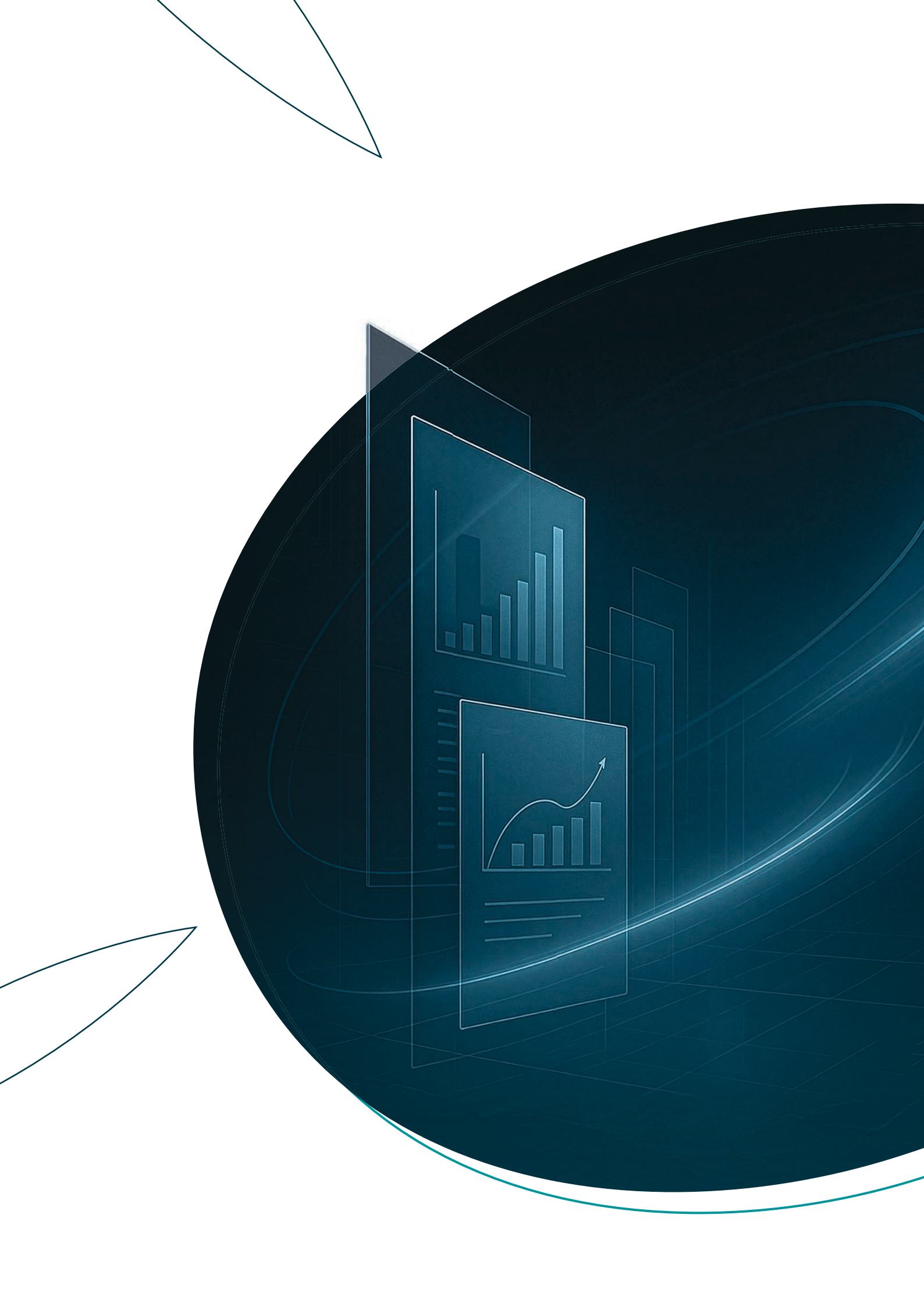
حيث تم دراستها وتحليلها وفقاً لسياسات وإجراءات البنك وبكل عدالة وشفافية ضمن المدة المحددة ووفقاً لتعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (1/2017).

أفضل استراتيجية وإطار عمل
للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة
في القطاع المصرفي في الأردن 2025
(العام الثاني على التوالي)



القوائم المالية الموحدة والإيضاحات حولها







ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن
جبل عمان ، الدوار الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن
هاتف : ٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢ +
فاكس : ٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢ +
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ٠٠٩٤٩٨

الى مساهمي
البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الأهلي الأردني "البنك" وشركاته التابعة وفروعه الخارجية المشار اليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وكل من قوائم الأرباح أو الخسائر الموحدة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" الواردة في تقريرنا ، نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ، والمطبقة على تدقيق القوائم المالية الموحدة للكيانات ذات المصلحة العامة ، بالإضافة الى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة للكيانات ذات المصلحة العامة في المملكة الاردنية الهاشمية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها:

Deloitte

- ٢ -

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
البنك الاهلي الاردني - الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

كيف تجاوب تدقيقنا مع أمور التدقيق الرئيسية

لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار وتصميم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للضوابط ذات الصلة المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر الموحدة. إن إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الإجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للتنتائج، وتحقق الإدارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقرضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات.

إن الإجراءات الجوهرية الأساسية التي قمنا بها لمعالجة أمر التدقيق الرئيسي، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي:

- لعينة من القروض والتي تم اختيارها بشكل فردي بناء على المخاطر، أجرينا مراجعة مفصلة للإئتمان، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المراحل للمقرضين وتحديدنا الافتراضات المتعلقة باحتساب مخصص الخسارة الائتمان المتوقعة، مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في اتساق تطبيق المجموعة لسياسة انخفاض القيمة. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات انخفاض القيمة وضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة واللجان الرئيسية التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة القروض.
- بالنسبة للقروض التي لم يتم اختبارها بشكل فردي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج، والمتضمنة مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اخترنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة التنفيذ أو إحتساب عناصر خسائر الائتمان المتوقعة بشكل مستقل بناءً على مصدر المستندات ذات الصلة بمشاركة متخصصي النماذج لدينا. كما قمنا بتحديد الافتراضات الرئيسية، وفحصنا منهجية الإحتساب وتتبعنا عينة رجوعاً إلى مصدر البيانات. كما قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود القصوى المستخدمة لتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وسيناريوهات النظرة المستقبلية للإقتصاد الكلي بما في ذلك الأوزان ذات العلاقة.

- قمنا بتقييم التعديلات اللاحقة للنماذج وتعديلات الإدارة في سياق النماذج الرئيسية والقيود على البيانات التي حددتها المجموعة من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات، مع التركيز على احتمالية التعثر والخسائر عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحديدنا مبرراتها.

أمور التدقيق الرئيسية

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية - ١
كما هو مبين في الإيضاح رقم (٨) حول القوائم المالية الموحدة للبنك، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١,٨ مليار دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ الذي يمثل حوالي ٤٩٪ من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلق بهذه التسهيلات حوالي ١١٤ مليون دينار كما ان تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للمجموعة هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة.

المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكماً جوهرياً وحقيقياً من الإدارة مثل التقدير المتعلق باحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان والتدني في حالة المنح (التعثر) واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. إن التعديلات التي تمت على النماذج تم تطبيقها لتحديد المخاطر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن الأسس والاحتساب للتعديلات على النماذج تتطلب أحكام جوهرياً تتضمن اعتبارات لمخاطر تعديلات الإدارة.

يتم احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتاده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى ذلك، يتم تعديل الخسارة الائتمانية المتوقعة لتأخذ في الاعتبار أية ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.

يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية انتمائياً بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات بالإضافة لأي مخصصات أخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بهذه التسهيلات الائتمانية.

إن تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يمثل تحدي كبير على مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءً على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى أمور التدقيق الرئيسية.



- ٣ -

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
البنك الأهلي الأردني - الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

كيف تجاوب تدقيقنا مع أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية

- قمنا بتقييم التعديلات التي أجرتها الإدارة من خلال تقييم تعديلات النموذج فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المستقبلية المدمجة في احتساب انخفاض القيمة من خلال إشراك المتخصصين لدينا لتحدي السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والوزن المطبق للأخذ بعين الاعتبار الخسائر غير النمطية . و
- قمنا بتحديد فيما إذا كان مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة تم قيده وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- لقد قمنا بمراجعة المنهجية متنوعة بمعلومات النظرة المستقبلية التي تم توظيفها في احتساب التدني من خلال التعاون مع متخصصين داخليين لدينا وذلك لتحدي السيناريوهات الاقتصادية المتعددة متضمنة تطبيق الترجيح ذي الصلة ومطابقة مؤشرات الاقتصاد الكلي مع المصادر المستخدمة.
- قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

٢ - أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

- لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط الخاصة بالتقارير المالية للمجموعة كأمر تدقيق رئيسي بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات التي تتم معالجتها يومياً بواسطة المجموعة وتعتمد على التشغيل الفعال للضوابط اليدوية والآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.
- هناك خطر من أن إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة ليست مصممة بدقة ولا تعمل بشكل فعال. على وجه الخصوص ، تعتبر الضوابط المدمجة ذات الصلة ضرورية للحد من احتمال الخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.
- يعتمد منهج التدقيق لدينا على الضوابط الآلية ، وبالتالي تم تصميم الإجراءات التالية لاختبار الوصول والرقابة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات:
- حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات.
- قمنا باختبار الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالرقابة الآلية والمعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي والتي تغطي أمان الوصول وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- قمنا بفحص المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الحاسب الآلي المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق هذه التقارير.
- لقد أجرينا اختبارات على عناصر الرقابة الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بإجراءات الأعمال.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها). اننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة.

وإذا توصلنا، عند قراءة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير الأداء المالي، إلى وجود أخطاء جوهريّة فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكينها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.



تقرير مدقق الحسابات المستقل (تمة)

البنك الأهلي الأردني - الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- التخطيط لإجراء عملية تدقيق المجموعة وتنفيذها للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من المنشآت وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركاته التابعة وفروعه الخارجية" لبدء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة ونتحمل كامل المسؤولية عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

الشريك المسؤول عن عملية التدقيق التي نتج عنها تقرير المدقق المستقل هو أحمد فتحي شتيوي.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٨ شباط ٢٠٢٦

أ. أحمد فتحي شتيوي
إجازة رقم (١٠٢٠)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

010105

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(أ) قائمة المركز المالي الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	إيضاح	
دينار	دينار		
			الموجودات
335,155,751	421,861,319	5	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
161,362,227	190,723,189	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,718,367	34,883,818	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,682,949,034	1,758,742,311	8	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
42,624,028	50,132,636	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,006,037,237	981,592,049	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
106,092,105	127,670,910	11	ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الإنجاز - بالصافي
18,373,580	19,511,882	19/ب	موجودات ضريبية مؤجلة
10,999,003	9,667,417	38	موجودات حق إستخدام
2,195,582	2,039,136	12	موجودات غير ملموسة - بالصافي
124,991,329	125,058,613	13	موجودات أخرى
3,525,498,243	3,721,883,280		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
195,471,021	181,255,256	14	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,255,368,016	2,376,265,785	15	ودائع عملاء
374,139,386	451,505,331	16	تأمينات نقدية
188,381,388	197,981,534	17/أ	أموال مقترضة
20,000,000	20,000,000	17/ب	قروض مسانده
4,534,503	4,798,779	18	مخصصات متنوعة
11,064,670	9,888,146	38	التزامات عقود تأجير
11,070,847	9,731,987	19/أ	مخصص ضريبة الدخل
46,155,193	48,431,400	20	مطلوبات أخرى
3,106,185,024	3,299,858,218		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
200,655,000	200,655,000	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
73,287,966	76,513,005	23	احتياطي قانوني
15,761,637	15,761,637	23	احتياطي اختياري
3,678,559	3,678,559	23	احتياطي التقلبات الدورية
(5,277,060)	(3,201,114)	24	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي بعد الضريبة
46,127,117	43,537,975	25	أرباح مدورة
334,233,219	336,945,062		مجموع حقوق مساهمي البنك
85,080,000	85,080,000	22	السندات الدائمة
419,313,219	422,025,062		مجموع حقوق الملكية
3,525,498,243	3,721,883,280		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(ب) قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2024	2025	إيضاح	
دينار	دينار		
217,545,578	221,501,791	26	الفوائد الدائنة
121,374,854	118,641,022	27	الفوائد المدينة
96,170,724	102,860,769		صافي إيرادات الفوائد
14,688,244	14,952,623	28	صافي إيرادات العمولات
110,858,968	117,813,392		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2,900,427	3,512,257	29	أرباح عملات أجنبية
587,054	618,856	31	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
6,439,852	10,948,689	32	إيرادات أخرى
120,786,301	132,893,194		إجمالي الدخل
38,984,481	41,092,999	33	نفقات موظفين
6,154,702	6,882,543	11 و 12	استهلاك وإطفاءات
25,404,883	29,194,166	34	مصاريف أخرى
1,932,276	1,810,899	38	استهلاك موجودات حق الاستخدام
16,632,617	17,725,712	30	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
742,000	775,330	13	مصرف مخصص عقارات مستملكة
868,039	1,209,707	18	مخصصات أخرى
90,718,998	98,691,356		إجمالي المصروفات
30,067,303	34,201,838		الربح للسنة قبل الضرائب
(12,269,458)	(12,946,052)	أ/19	ضريبة الدخل
17,797,845	21,255,786		الربح للسنة
			ويعود إلى :
17,797,845	21,255,786		مساهمي البنك - قائمة (أ)
17,797,845	21,255,786		صافي ربح السنة
فلس / دينار	فلس / دينار		
0/084	0/083	35	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة

*تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(ج) قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	ايضاح	
دينار	دينار		
17,797,845	21,255,786		الربح للسنة - قائمة (ب)
			بنود الدخل الشامل
			يضاف البنود غير القابلة للتحويل لاحقا لقائمة الأرباح او الخسائر الموحدة
-	-		خسائر بيع أسهم
(407,677)	2,075,946	24	التغير في إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي
17,390,168	23,331,732		اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
			الدخل الشامل للسنة العائد إلى :
17,390,168	23,331,732		مساهمي البنك
17,390,168	23,331,732		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(د) قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

إجمالي حقوق الملكية	السندات الدائمة	مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك	أرباح مدورة	الاحتياطات				رأس المال المكتتب به والمدفوع	إيضاح	
				القيمة العادلة	التقلبات الدورية	اختياري	قانوني			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
										للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025
419,313,219	85,080,000	334,233,219	46,127,117	(5,277,060)	3,678,559	15,761,637	73,287,966	200,655,000		الرصيد في بداية السنة
21,255,786	-	21,255,786	21,255,786	-	-	-	-	-		الربح للسنة - قائمة (ب)
2,075,946	-	2,075,946	-	2,075,946	-	-	-	-	24	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
23,331,732	-	23,331,732	21,255,786	2,075,946	-	-	-	-		مجموع الدخل الشامل
(21,499)	-	(21,499)	(21,499)	-	-	-	-	-	22	السندات الدائمة والمصاريف الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة*
(4,545,990)	-	(4,545,990)	(4,545,990)	-	-	-	-	-	22	فوائد السندات الدائمة بالصافي بعد استبعاد أثر الضريبة*
(16,052,400)	-	(16,052,400)	(16,052,400)	-	-	-	-	-	25	الأرباح الموزعة
-	-	-	(3,225,039)	-	-	-	3,225,039	-		المحول الى الاحتياطي
422,025,062	85,080,000	336,945,062	43,537,975	(3,201,114)	3,678,559	15,761,637	76,513,005	200,655,000		الرصيد في نهاية السنة
										للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024
333,847,186	-	333,847,186	48,028,392	(4,869,383)	3,678,559	15,761,637	70,592,981	200,655,000		الرصيد في بداية السنة
17,797,845	-	17,797,845	17,797,845	-	-	-	-	-		الربح للسنة - قائمة (ب)
(407,677)	-	(407,677)	-	(407,677)	-	-	-	-	24	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
17,390,168	-	17,390,168	17,797,845	(407,677)	-	-	-	-		مجموع الدخل الشامل
84,825,732	85,080,000	(254,268)	(254,268)	-	-	-	-	-	22	السندات الدائمة والمصاريف الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة*
(697,467)	-	(697,467)	(697,467)	-	-	-	-	-	22	فوائد السندات الدائمة بالصافي بعد استبعاد أثر الضريبة*
(16,052,400)	-	(16,052,400)	(16,052,400)	-	-	-	-	-	25	الأرباح الموزعة
-	-	-	(2,694,985)	-	-	-	2,694,985	-		المحول الى الاحتياطي
419,313,219	85,080,000	334,233,219	46,127,117	(5,277,060)	3,678,559	15,761,637	73,287,966	200,655,000		الرصيد في نهاية السنة

- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 17,453,348 دينار تمثل صافي الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الأول 2025 وبناء على تعليمات البنك المركزي يحظر التصرف بها (15,886,067 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

- يحظر التصرف بالفائض من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة والمحول الى الأرباح المدورة والبالغ 3,125,029 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

- يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- يحظر التصرف برصيد من الأرباح المدورة يساوي رصيد صافي القيمة العادلة السالب و البالغ 3,201,114 دينار بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

* بلغت الفوائد على السندات الرأسمالية المستدامة الشريحة الأولى مبلغ 7,332,242 دينار وتظهر بالصافي بعد طرح الضريبة بمبلغ 2,786,251 دينار ، فيما بلغت المصاريف الخاصة بها مبلغ 34,675 دينار وتظهر بالصافي بعد طرح الضريبة بمبلغ 13,177 دينار.
تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

(ه) قائمة التدفقات النقدية الموحدة

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	ايضاح	
دينار	دينار		
			التدفقات النقدية من عمليات التشغيل:
30,067,303	34,201,838		الربح للسنة قبل الضرائب - قائمة (ب)
			تعديلات:
8,086,978	8,693,442	/11 /12 38	استهلاكات واطفاءات
16,632,617	17,725,712	30	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
868,039	1,209,707	18	مخصصات أخرى
742,000	775,330	13	مخصص عقارات مستملكة
(587,054)	(618,856)	31	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(113,932)	(303,317)	32	(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات
(183,565)	(23,004)	32	(أرباح) خسائر بيع عقارات مستملكة
(150,000)	(1,327,130)	32	مخصص عقارات مخالفة مسترد
(9,717,395)	(15,428,883)		صافي إيرادات الفوائد
601,820	657,157	38	الفوائد على التزامات عقود الإيجار
383,163	89,497	29	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
46,629,974	45,651,493		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات
			التغير في الموجودات والمطلوبات :
			(الزيادة) النقص في الموجودات
-	13,638		أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي يزيد استحقاقها عن 3 اشهر)
(18,727,965)	(94,602,238)		تسهيلات ائتمانية مباشرة
(3,074,216)	(479,313)		موجودات حق إستخدام
30,240,419	26,179,799		موجودات أخرى
			الزيادة (النقص) في المطلوبات
6,137,907	2,857,741		ودائع بنوك تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة اشهر
63,558,527	120,897,769		ودائع عملاء
12,868,499	77,365,945		تأمينات نقدية
(3,499,684)	842,506		التزامات عقود تأجير
(16,669,901)	(17,884,087)		مطلوبات أخرى
117,463,560	160,843,253		صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى المدفوعة
(15,698,409)	(13,052,762)	أ/19	ضريبة الدخل المدفوعة
(985,538)	(945,432)	18	مخصصات متنوعة مدفوعة
100,779,613	146,845,059		صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(ه) قائمة التدفقات النقدية الموحدة/ تابع

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	ايضاح	
دينار	دينار		
			التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:
(3,389,572)	(5,003,685)		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(342,036,156)	(197,201,135)	10	(شراء) موجودات مالية بالكلفة للمطفأة
228,266,560	221,850,987	10	استحقاق موجودات مالية بالكلفة للمطفأة
(22,594,686)	(28,607,959)	12,11	(شراء) ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز وموجودات غير ملموسة
587,054	618,856	31	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقبوضة
1,621,463	606,374		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
2,546,902	3,328,491		المتحصل من بيع موجودات مستملكة
(134,998,435)	(4,408,071)		صافي (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من عمليات التمويل:
24,214,846	9,600,146		الزيادة في أموال مقترضة
(254,268)	-		مصاريف إصدار السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة
85,080,000	-	22	المتحصل من إصدار سندات دائمة
(16,052,400)	(16,131,414)	25	أرباح موزعة على المساهمين
(2,906,424)	(2,676,187)	38	المسدد مقابل التزامات الإيجارات
90,081,754	(9,207,455)		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) الأنشطة التمويلية
(383,163)	(89,497)	29	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
55,479,769	133,140,036		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
253,752,137	309,231,906		النقد وما في حكمه في بداية السنة
309,231,906	442,371,942	36	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1 - معلومات عامة

- تأسس البنك الأهلي الأردني عام 1955 تحت رقم تسجيل (6) بتاريخ الأول من تموز 1955 وفقاً لأحكام قانون الشركات لسنة 1927، وهو مسجل كشركة مساهمة عامة محدودة مركزها الرئيسي في عمان عنوانها شارع الملكة نور ص ب 3103، عمان 11181 الاردن، وقد تم دمج بنك الأعمال مع البنك اعتباراً من الأول من كانون الأول 1996، كما تم دمج شركة بنك فيلادلفيا للإستثمار في شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة اعتباراً من الأول من تموز 2005.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (51) فرعاً وفروعه الخارجية في كل من فلسطين وقبرص وعددها (12) فرعاً وشركاته التابعة في الأردن.

- إن أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية - الاردن.

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم (1) المنعقدة بتاريخ 29 كانون الثاني 2026 وهي خاضعة لوافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2 - أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني.

ان القوائم المالية الموحدة للبنك معدة وفق نماذج المتبعة من البنك المركزي الأردني لاعداد القوائم المالية.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

- أ- يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد ، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (8/2024) تاريخ 30 حزيران 2024 لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد.
- في بعض الحالات الخاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لإحتساب وقيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لعملاء تسهيلات إئتمانية مباشرة على مدى فترة محددة، كما يوافق البنك المركزي في بعض الحالات على عدم تصنيف بعد الحسابات ضمن المرحلة (3) وتصنيفها ضمن المرحلة (2).
- تستثنى التسهيلات المرتبطة بمستخلصات المشاريع الحكومية (تحويل مستحقات حكومية) من التصنيف عند احتساب المخصصات.

ب - يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج - تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية المنفصلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات الرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص الرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها، علماً بأنه وفي حالات خاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لقيد مخصص العقارات على مدى فترة محددة.

-تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 وبإستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3 - (أ) و(ب)).

اسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرته، وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.

- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك ، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة.

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

يملك البنك كما في 31 كانون الاول 2025 الشركات التابعة التالية:

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025				31 كانون الاول 2025						
اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار	دينار				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	100	6,000,000	6,000,000	تمويل وإقراض	1999	الأردن	22,718,202	10,834,526	8,545,425	7,599,298
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	تأجير تمويلي	2009	الأردن	102,585,683	72,712,896	4,941,032	2,359,922
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	5,792,125	1,262,041	596,457	368,267
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	2,300,000	2,300,000	تكنولوجيا مالية	2017	الأردن	1,540,343	84,701	10,033	112,164
الجموع		28,800,000	28,800,000							

كما في 31 كانون الاول 2024 الشركات التابعة التالية:

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024				31 كانون الاول 2024						
اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار	دينار				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	100	6,000,000	6,000,000	تمويل وإقراض	1999	الأردن	23,430,870	12,493,321	8,391,378	7,307,939
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	تأجير تمويلي	2009	الأردن	87,038,253	59,746,576	4,920,452	2,415,435
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	5,036,360	734,466	404,073	313,793
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	1,500,000	1,500,000	تكنولوجيا مالية	2017	الأردن	758,474	701	10,850	1,599
الجموع		28,000,000	28,000,000							

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها.
 - تتعرض للعوائد المتغيرة ، أو لها الحق في العوائد المتغيرة ، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها.
 - لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.
- وبعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.
- وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:
- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى .
 - حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى..
 - الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى .
 - أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك ، أو لا يترتب عليه ، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة ، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة ، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليه .
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيّد في حقوق الملكية .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيّدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

أسس الاستمرارية

عند الموافقة على القوائم المالية الموحدة كان لدى مجلس الإدارة توقعات معقولة بأن المجموعة لديها ما يكفي من الموارد اللازمة للاستمرار في أنشطتها التشغيلية في المستقبل القريب. وبالتالي قامت المجموعة بأعداد القوائم المالية الموحدة وفق أسس الاستمرارية.

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصروفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء ، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة

جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعينة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الارباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي :

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدي والقياس:

يُعرف بالوجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإقرار الأولي، سيتم أخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداء.

الموجودات المالية

الإقرار المبدي

يتم الإقرار بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر . يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختبار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختبار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر.

• يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو خفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولخطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ"سيناريوهات" الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمويل تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للحصول والبيع ؛ أو

• موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

السندات الدائمة

ان السندات الدائمة هي سندات مساندة وغير مكفولة بضمان وتصنف ضمن حقوق الملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية - العرض. ويتم معالجة مدفوعات الفوائد كتخفيض من حقوق الملكية بالصافي بعد طرح الاثر الضريبي وتظهر ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية. إن هذه السندات ليس لها تاريخ استحقاق ويمكن استدعاؤها (كلياً أو جزئياً) بالقيمة الاسمية وفقاً لاختيار المجموعة بتاريخ الاستدعاء وفي كل تاريخ سداد الفوائد فيما بعد. يتم خصم تكاليف اصدار تلك السندات كمصاريف وتظهر تلك السندات بالقيمة الأصلية المصدر ولا يتم اجراء اي تعديلات عليها الا في حال تم استدعاؤها كلياً أو جزئياً حيث يتم تخفيضها بقيمة المبالغ المسددة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر . كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات .
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات ، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية .

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقرض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (8/2024) تاريخ 30 حزيران 2024 لكل مرحلة على حدة وتؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي "متدني ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني ائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقرض أو المصدر.
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد .
- قيام البنك بمنح المقرض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقرض ، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلاً من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة

بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات ، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل .

يعتبر القرض قد تدني إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات القيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل ، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية

للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية.

وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
 - احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.
- تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية ، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد ، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنة بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يوماً، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت ، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل الجهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعديلات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقرض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقرض من الوفاء بالشروط المعدلة . تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف . وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية ، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، أو التغير في العملة أو التغير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن ؛

- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة ، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر

كبير للتعرض عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقرض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف ، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف ، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقرض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقرض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والطلبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة احتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وثباته إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا كون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العمل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر للوحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

الطلبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدية بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير موثقة للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على

حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تُصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تُصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يُصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- عند الاعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
- كان الالتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس؛ أو
- إذا كان الالتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف

بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبيًا في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للالتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر "صافي إيرادات الفوائد" أعلاه.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة اختلافًا كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافًا جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات وبعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لالتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق التبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيقة ولا تقاس العقود المضيقة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق التبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقًا لشروط أداة الدين.

تُقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقًا:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
 - المبلغ المعترف به مبدئيًا، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسبًا، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.
- تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.
- لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تُقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئيًا بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقًا:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
 - المبلغ المعترف به مبدئيًا، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسبًا، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.
- تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.
- لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعايير التقارير المالية الدولية رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلي عنها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبند غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبند غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفاً القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوط بالقيمة العادلة

يُعتبر بتغيير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعتبر به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعد القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم تم قاسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدّل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له الرتبب بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوط التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومتراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوط صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحول العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وإي تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المتوقعة التالية:

%	
2	مباني
20 - 10	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
30	أجهزة الحاسب الآلي
20 - 15	أخرى

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالميزان المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛

ومدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

ومدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزيل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية.

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الإقرار بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكّر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤوّل للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

- أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤوّل للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد، يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها، آخذين بعين الاعتبار أي ترتيبات مع البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الأطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس السنة .

- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات.

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.

- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة أو بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.

- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك.

إستثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

- تظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بموجب طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفاءها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة ، يُعتبر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك ، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك ، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها . تُسجل المعاملات بعملة غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي ، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول الربود غير النقدة المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء :

• فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.

• فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر للوحدة ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر للوحدة وتُجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالئاً)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة للملكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة، وبالنسبة لهذه العقود، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يقوم البنك باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض.
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد.
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات، و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبنء منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقاً قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقيم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتزول ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقنتائها.

3 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية:

تم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2025، في هذه القوائم المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق هذه المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة، ولكن قد يترتب على اعتمادها تأثيرات على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية:

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - افتقار العملة للتبادل.
- تعديلات على معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة لتعزيز قابليتها للتطبيق الدولي.

لم يعتمد البنك مسبقاً المعايير الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد. إن الإدارة بصدد تقييم تأثير المتطلبات الجديدة.

ب- معايير صادرة وغير سارية المفعول

سارية لفترات سنوية تبدأ في أو بعد	المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة
أول كانون الثاني 2026	التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية
أول كانون الثاني 2026	التحسينات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية - نسخة 11
أول كانون الثاني 2027	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية
أول كانون الثاني 2027	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 19 - الشركات التابعة بدون مساهلة عامة: الإفصاحات

تتوقع الإدارة اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق الأولى، كما تتوقع ألا يكون لاعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة في فترة التطبيق الأولى باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 والمتعلق بإعادة تصنيف بنود القوائم المالية وترتيبها.

4 - الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإثمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقدير والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم اثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، وبعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد .

هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منه ، آخذين بعين الاعتبار الترتيبات مع البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهاادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (39).

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (8/2024) تاريخ 30 حزيران 2024 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية ممكناً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (39).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان للمماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (39). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ - تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسبًا ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب - قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم الحصول على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج - الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوباً في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها هامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقات وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد ، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنجائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو
- عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لاختلاف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5 - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	
88,798,509	142,662,054	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية
9,109,101	12,220,774	حسابات جارية وتحت الطلب
129,135,000	121,635,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
108,113,141	111,243,491	متطلبات الاحتياطي النقدي
-	34,100,000	شهادات إيداع
246,357,242	279,199,265	إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية
335,155,751	421,861,319	المجموع

- باستثناء الاحتياطي النقدي لدى بنوك مركزية والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية والبالغة 10,635,000 دينار الظاهرة ضمن ودائع لأجل وخاضعة لإشعار لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2025 و 31 كانون الأول 2024.

- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2025 و 31 كانون الأول 2024.

ان توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الاول					
2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الأولى (فردى)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
246,357,242	279,199,265	-	-	279,199,265	حكومية
246,357,242	279,199,265	-	-	279,199,265	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية :

31 كانون الاول					
2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الأولى (فردى)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
178,227,693	246,357,242	-	-	246,357,242	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
178,388,756	79,021,809	-	-	79,021,809	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(110,259,207)	(46,179,786)	-	-	(46,179,786)	الأرصدة المسددة
246,357,242	279,199,265	-	-	279,199,265	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

6 - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	البيان
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
57,534,476	52,639,367	57,419,873	52,251,785	114,603	387,582	حسابات جارية وتحت الطلب
103,848,608	138,091,041	101,721,608	104,001,041	2,127,000	34,090,000	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
161,383,084	190,730,408	159,141,481	156,252,826	2,241,603	34,477,582	المجموع
(20,857)	(7,219)	(19,773)	(3,390)	(1,084)	(3,829)	مخصص التدني
161,362,227	190,723,189	159,121,708	156,249,436	2,240,519	34,473,753	صافي الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

• بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 52,639,367 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (57,534,476 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

لا يوجد أرصدة مقيمة السحب كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024.

ان توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الأول					
2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
158,039,335	180,468,100	-	-	180,468,100	من 1 الى 6
3,343,749	10,262,308	-	-	10,262,308	غير مصنف
161,383,084	190,730,408	-	-	190,730,408	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول					
2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
123,512,215	161,383,084	-	-	161,383,084	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
141,375,980	108,118,361	-	-	108,118,361	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(103,505,111)	(78,771,037)	-	-	(78,771,037)	الأرصدة المسددة
161,383,084	190,730,408	-	-	190,730,408	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول					
2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
19,116	20,857	-	-	20,857	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني
2,389	97	-	-	97	خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(648)	(13,735)	-	-	(13,735)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
20,857	7,219	-	-	7,219	الرصيد كما في نهاية السنة

7 - ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	البيان
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
12,000,000	-	-	-	12,000,000	-	ايداعات تستحق خلال فترة من 6 اشهر الى 9 اشهر
-	-	-	-	-	-	ايداعات تستحق خلال فترة من 9 اشهر الى 12 اشهر
23,000,000	35,000,000	-	-	23,000,000	35,000,000	اكثر من سنة
35,000,000	35,000,000	-	-	35,000,000	35,000,000	المجموع
(281,633)	(116,182)	-	-	(281,633)	(116,182)	مخصص التدني
34,718,367	34,883,818	-	-	34,718,367	34,883,818	صافي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان توزيع اجمالي الأرصدة لايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الأول					
2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	الرحلة الثالثة	الرحلة الثانية (فردية)	الرحلة الأولى (فردية)	فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
23,000,000	-	-	-	-	5
12,000,000	-	-	-	-	6
-	35,000,000	-	-	35,000,000	غير مصنف
35,000,000	35,000,000	-	-	35,000,000	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على اجمالي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

31 كانون الأول					
2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردية)	المرحلة الأولى (فردية)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
35,000,000	35,000,000	-	-	35,000,000	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
35,000,000	-	-	-	-	الایداعات الجديدة خلال السنة
(35,000,000)	-	-	-	-	الایداعات المسددة
35,000,000	35,000,000	-	-	35,000,000	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإيداعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الاول					البيان
2024	2025				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الأولى (فردى)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
181,633	281,633	-	-	281,633	الرصيد كما في بداية السنة
100,000	-	-	-	-	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
-	(165,451)	-	-	(165,451)	المسترد من خسارة التدني
281,633	116,182	-	-	116,182	الرصيد كما في نهاية السنة

8 - تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2024	2025	
دينار	دينار	
		الأفراد (التجزئة):
3,266,538	768,226	حسابات جارية مدينة
404,737,861	397,872,424	قروض وكمبيالات *
14,235,093	15,057,420	بطاقات الائتمان
314,745,386	327,921,559	القروض العقارية
		الشركات:
		الشركات الكبرى:
184,385,559	199,645,903	حسابات جارية مدينة
661,293,217	718,114,854	قروض وكمبيالات *
		شركات صغيرة ومتوسطة:
39,254,783	36,837,770	حسابات جارية مدينة
149,516,035	156,965,264	قروض وكمبيالات *
44,703,339	47,923,692	الحكومة والقطاع العام
1,816,137,811	1,901,107,112	المجموع
(30,295,770)	(28,235,242)	يزل : فوائد معلقة
(102,893,007)	(114,129,559)	يزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,682,949,034	1,758,742,311	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 15,053,697 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (14,355,305 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 119,566,685 دينار أي ما نسبته 6.29 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2025 (108,911,619 دينار أي ما نسبته 6.0 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 94,253,999 دينار أي ما نسبته 5.02 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2025 (81,863,620 دينار أي ما نسبته 4.58 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغ رصيد الديون غير العاملة المحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي للوحدة 151,097,718 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (140,677,977 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) علماً بأن هذه الديون مغطاة بالكامل بالخصصات والفوائد المعلقة.
- لا يوجد تسهيلات ائتمانية ممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024.

فيما يلي الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي كما في 31 كانون الأول 2025 :

المجموع	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	
	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1,816,137,811	44,703,339	188,770,818	845,678,776	314,745,386	422,239,492
إجمالي التعرضات في بداية السنة					
444,284,472	3,470,349	56,003,924	254,526,671	60,475,711	69,807,817
التعرضات الجديدة خلال السنة					
(345,060,847)	(249,996)	(46,051,295)	(180,170,074)	(46,377,357)	(72,212,125)
التعرضات المسددة خلال السنة					
(70,124,437)	(43,227,714)	(5,899,237)	(11,538,868)	(1,553,928)	(7,904,690)
ما تم تحويله إلى خلال المرحلة الأولى					
48,673,227	43,227,714	(66,896)	6,023,659	(910,142)	398,892
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية					
21,451,210	-	5,966,133	5,515,209	2,464,070	7,505,798
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة					
-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل					
-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات					
(14,254,324)	-	(4,920,413)	(2,274,616)	(922,181)	(6,137,114)
التعرضات المعدومة والمحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي*					
1,901,107,112	47,923,692	193,803,034	917,760,757	327,921,559	413,698,070
إجمالي التعرضات في نهاية السنة					

فيما يلي الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي كما في 31 كانون الأول 2024 :

المجموع	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	
	الحكومة والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1,798,655,875	46,108,497	180,936,485	820,164,038	328,992,495	422,454,360
إجمالي التعرضات في بداية السنة					
353,830,626	626,574	60,342,050	197,588,995	34,131,436	61,141,571
التعرضات الجديدة خلال السنة					
(330,281,216)	(2,031,732)	(49,462,397)	(169,653,132)	(48,077,755)	(61,056,200)
التعرضات المسددة خلال السنة					
(42,784,419)	-	(1,632,610)	(4,100,009)	(21,041,638)	(16,010,162)
ما تم تحويله إلى خلال المرحلة الأولى					
32,190,407	-	(1,012,879)	1,863,706	20,319,734	11,019,846
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية					
10,594,012	-	2,645,489	2,236,303	721,904	4,990,316
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة					
-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل					
-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات					
(6,067,474)	-	(3,045,320)	(2,421,125)	(300,790)	(300,239)
التعرضات المعدومة والمحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي*					
1,816,137,811	44,703,339	188,770,818	845,678,776	314,745,386	422,239,492
إجمالي التعرضات في نهاية السنة					

* بناءً على قرارات مجلس إدارة البنك.

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة بشكل تجميعي كما يلي :

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	
		الصغيرة والتوسطة	الكبرى			
		دينار	دينار			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025						
102,893,007	63,590	10,196,857	63,584,816	7,194,308	21,853,436	الرصيد كما في بداية السنة
12,975,556	-	2,748,669	4,246,459	696,151	5,284,277	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(7,844,684)	-	(1,684,342)	(3,610,062)	(1,326,882)	(1,223,398)	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
61,214	-	(48,524)	(6,342)	107,452	8,628	ما تم تحويله الى المرحلة الاولى
(3,735,369)	-	(134,335)	(2,969,973)	(46,550)	(584,511)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
3,674,155	-	182,859	2,976,315	(60,902)	575,883	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(8,577,443)	-	(2,691,156)	(1,379,689)	(381,168)	(4,125,430)	الحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي
7,419,275	-	2,299,688	(335,601)	85,983	5,369,205	الأثر على خسائر ائتمانية متوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
6,258,814	4,259,181	(47,402)	7,870,246	(1,007,034)	(4,816,177)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة
(24,991)	-	(1,006)	-	(15,839)	(8,146)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
1,030,025	-	97,657	877,824	12,566	41,978	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
114,129,559	4,322,771	10,918,965	71,253,993	5,258,085	22,375,745	إعادة التوزيع
114,129,559	4,322,771	10,918,965	71,253,993	5,258,085	22,375,745	المخصصات على مستوى إفرادي
-	-	-	-	-	-	المخصصات على مستوى تجميعي
114,129,559	4,322,771	10,918,965	71,253,993	5,258,085	22,375,745	

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024						
91,007,603	11,584	10,991,931	57,783,673	5,495,911	16,724,504	الرصيد كما في بداية السنة
9,008,061	-	2,047,830	2,120,356	368,010	4,471,865	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(4,944,713)	-	(808,454)	(2,164,639)	(1,005,296)	(966,324)	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
(52,559)	-	5,373	1,883	(29,268)	(30,547)	ما تم تحويله الى المرحلة الاولى
(470,935)	-	(42,380)	(271,106)	104,131	(261,580)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
523,494	-	37,007	269,223	(74,863)	292,127	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(4,021,637)	-	(2,168,781)	(1,440,119)	(220,243)	(192,494)	الحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي
8,478,443	-	912,019	1,178,324	2,038,756	4,349,344	الأثر على خسائر ائتمانية متوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
4,019,877	52,006	(732,596)	6,712,515	518,750	(2,530,798)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة
(670,349)	-	(54,652)	(604,628)	(1,580)	(9,489)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
15,722	-	9,560	(666)	-	6,828	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
102,893,007	63,590	10,196,857	63,584,816	7,194,308	21,853,436	إعادة التوزيع
102,893,007	63,590	10,196,857	63,584,816	7,194,308	21,853,436	المخصصات على مستوى إفرادي
-	-	-	-	-	-	المخصصات على مستوى تجميعي
102,893,007	63,590	10,196,857	63,584,816	7,194,308	21,853,436	

• بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى بمبلغ 7,844,684 دينار كما في 31 كانون الاول 2025 (4,944,713 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

الافراد	القروض العقارية	الشركات		الإجمالي
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للعام 2025				
4,127,676	2,887,824	17,244,244	6,036,026	30,295,770
1,217,371	565,557	3,830,326	1,331,490	6,944,744
(93,482)	(223,196)	(1,457,456)	(1,662,784)	(3,436,918)
2,538	1,789	-	545	4,872
(4,580)	35,635	-	(292,334)	(261,279)
2,042	(37,424)	-	291,789	256,407
(1,973,607)	(505,974)	(867,951)	(2,077,394)	(5,424,926)
(29,930)	(34,345)	(26,976)	(150,829)	(242,080)
7,905	493	560	89,694	98,652
3,255,933	2,690,359	18,722,747	3,566,203	28,235,242
للعام 2024				
3,325,014	2,559,496	15,763,285	5,217,740	26,865,535
983,022	716,899	1,855,445	1,885,667	5,441,033
(91,686)	(309,604)	(9,891)	(264,593)	(675,774)
1,933	9,225	-	-	11,158
9,037	132,636	4,193	37,231	183,097
(10,970)	(141,861)	(4,193)	(37,231)	(194,255)
(56,899)	(41,066)	(246,625)	(671,823)	(1,016,413)
(41,357)	(37,901)	(129,754)	(150,063)	(359,075)
9,582	-	11,784	19,098	40,464
4,127,676	2,887,824	17,244,244	6,036,026	30,295,770

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

البيان	2025				2024
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 إلى 6	143,501	12,888	-	156,389	982,573
7	-	7,153	-	7,153	28,448
من 8 إلى 10	-	-	18,873	18,873	18,876
غير مصنف	371,968,800	16,416,247	25,130,608	413,515,655	421,209,595
المجموع	372,112,301	16,436,288	25,149,481	413,698,070	422,239,492

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد كما يلي :

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
422,454,360	422,239,492	23,483,245	16,235,387	382,520,860	الرصيد كما في بداية السنة
61,141,571	69,807,817	1,667,687	3,442,002	64,698,128	تسهيلات جديدة خلال السنة
(61,056,200)	(72,212,125)	(1,370,135)	(3,639,993)	(67,201,997)	تسهيلات المسددة
-	-	(32,088)	(1,214,576)	1,246,664	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(235,724)	5,005,454	(4,769,730)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	7,773,610	(3,391,986)	(4,381,624)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(300,239)	(6,137,114)	(6,137,114)	-	-	التسهيلات المدومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
422,239,492	413,698,070	25,149,481	16,436,288	372,112,301	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة للأفراد كما يلي :

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
16,724,504	21,853,436	18,725,763	2,011,751	1,115,922	الرصيد كما في بداية السنة
4,471,865	5,284,277	5,154,231	-	130,046	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(966,324)	(1,223,398)	(1,223,398)	-	-	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
-	-	(20,792)	(119,180)	139,972	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(140,123)	194,650	(54,527)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	736,798	(659,981)	(76,817)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
4,349,344	5,369,205	4,363,025	1,131,476	(125,296)	الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(2,530,798)	(4,816,177)	(4,382,834)	(294,498)	(138,845)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المدومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
(201,983)	(4,133,576)	(4,133,576)	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
6,828	41,978	41,978	-	-	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة
21,853,436	22,375,745	19,121,072	2,264,218	990,455	

إفصاح بتوزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
27,195,442	32,311,935	3,474	25,130	32,283,331	من 1 إلى 6
308,481	219,073	-	219,073	-	7
2,024,766	2,115,666	2,115,666	-	-	من 8 إلى 10
285,216,697	293,274,885	8,010,417	25,596,472	259,667,996	غير مصنف
314,745,386	327,921,559	10,129,557	25,840,675	291,951,327	المجموع

إفصاح الحركة على القروض العقارية كما يلي:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
328,992,495	314,745,386	10,402,238	25,946,719	278,396,429	الرصيد كما في بداية السنة
34,131,436	60,475,711	291,605	3,779,419	56,404,687	التسهيلات جديدة خلال السنة
(48,077,755)	(46,377,357)	(2,106,175)	(2,975,321)	(41,295,861)	تسهيلات المسددة
-	-	(20,830)	(3,271,082)	3,291,912	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(838,734)	4,285,963	(3,447,229)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	3,323,634	(1,925,023)	(1,398,611)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(300,790)	(922,181)	(922,181)	-	-	التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
314,745,386	327,921,559	10,129,557	25,840,675	291,951,327	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض العقارية كما يلي :

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
5,577,717	7,194,308	4,594,718	2,387,025	212,565	الرصيد كما في بداية السنة
368,010	696,151	515,253	133,534	47,364	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(1,005,296)	(1,326,882)	(1,326,882)	-	-	المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة
-	-	(4,680)	(117,139)	121,819	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(124,654)	138,091	(13,437)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	68,432	(67,502)	(930)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
2,038,756	85,983	238,592	(33,009)	(119,600)	الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
518,750	(1,007,034)	383,352	(1,325,921)	(64,465)	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
(221,823)	(397,007)	(397,007)	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
7,276,114	5,258,085	3,959,690	1,115,079	183,316	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
719,644,289	783,082,228	-	101,520,556	681,561,672	من 1 الى 6
13,416,810	9,072,007	763,460	8,308,547	-	7
53,942,943	61,013,907	61,013,907	-	-	من 8 الى 10
58,674,734	64,592,615	5,931,008	8,789,129	49,872,478	غير مصنف
845,678,776	917,760,757	67,708,375	118,618,232	731,434,150	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الكبرى كما يلي:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
820,164,038	845,678,776	60,205,055	119,051,269	666,422,452	الرصيد كما في بداية السنة
197,588,995	254,526,671	4,910,671	4,437,924	245,178,076	تسهيلات جديدة خلال السنة
(169,653,132)	(180,170,074)	(647,944)	(10,894,620)	(168,627,510)	التسهيلات المسددة
-	-	-	(1,434,225)	1,434,225	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	-	12,843,703	(12,843,703)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	5,515,209	(5,385,819)	(129,390)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(2,421,125)	(2,274,616)	(2,274,616)	-	-	التسهيلات المددومة والمحوطة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
845,678,776	917,760,757	67,708,375	118,618,232	731,434,150	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات الكبرى كما يلي:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
57,783,673	63,584,816	39,418,472	19,206,666	4,959,678	الرصيد كما في بداية السنة
2,120,356	4,246,459	2,392,331	472,897	1,381,231	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,164,639)	(3,610,062)	(2,226,728)	(616,667)	(766,667)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة
-	-	-	(24,812)	24,812	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	-	30,849	(30,849)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	2,976,315	(2,976,010)	(305)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
1,178,324	(335,601)	(372,055)	52,432	(15,978)	الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
6,712,515	7,870,246	1,550,318	6,294,396	25,532	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة والمحوطة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
(2,044,747)	(1,379,689)	(1,379,689)	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
63,584,816	71,253,993	43,236,788	22,439,751	5,577,454	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
147,581,350	151,815,247	-	4,975,607	146,839,640	من 1 إلى 6
9,945,416	8,577,392	819	8,576,573	-	7
11,290,175	14,474,381	14,474,381	-	-	من 8 إلى 10
19,953,877	18,936,014	2,104,072	319,070	16,512,872	غير مصنف
188,770,818	193,803,034	16,579,272	13,871,250	163,352,512	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة كما يلي:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
180,936,485	188,770,818	14,821,081	14,049,867	159,899,870	الرصيد كما في بداية السنة
60,342,050	56,003,924	2,459,968	1,141,622	52,402,334	تسهيلات جديدة خلال السنة
(49,462,397)	(46,051,295)	(1,747,497)	(1,253,343)	(43,050,455)	التسهيلات المسددة
-	-	(3,973)	(198,652)	202,625	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(1,144)	3,503,212	(3,502,068)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	5,971,250	(3,371,456)	(2,599,794)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(3,045,320)	(4,920,413)	(4,920,413)	-	-	التسهيلات المصدومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
188,770,818	193,803,034	16,579,272	13,871,250	163,352,512	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

البيان	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,102,311	1,613,374	7,481,172	10,196,857	10,910,125
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	415,667	47,489	2,285,513	2,748,669	2,047,830
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة	-	(860,787)	(823,555)	(1,684,342)	(808,454)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,482	(9,409)	(2,073)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(27,199)	27,705	(506)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(32,807)	(152,631)	185,438	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(10,264)	48,566	2,261,386	2,299,688	912,019
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات العدومة والمحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي	(313,369)	1,521,310	(1,255,343)	(47,402)	(732,596)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(2,692,162)	(2,692,162)	(2,223,433)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	1,145,821	2,235,617	7,537,527	10,918,965	10,115,051

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 إلى 6	4,695,978	43,227,714	-	47,923,692	44,703,339
المجموع	4,695,978	43,227,714	-	47,923,692	44,703,339

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

البيان	2025				2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	44,703,339	-	-	44,703,339	46,108,497
التعرضات الجديدة خلال السنة	3,470,349	-	-	3,470,349	626,574
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(43,227,714)	43,227,714	-	-	-
تسهيلات المسددة	(249,996)	-	-	(249,996)	(2,031,722)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	4,695,978	43,227,714	-	47,923,692	44,703,339

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
11,584	63,590	-	-	63,590	رصيد بداية السنة
-	-	-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	-	-	4,322,771	(4,322,771)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
52,006	4,259,181	-	-	4,259,181	التغيرات الناتجة عن تعديلات
63,590	4,322,771	-	4,322,771	-	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
940,106,993	1,015,289,491	3,474	149,761,895	865,524,122	من 1 إلى 6
23,699,155	17,875,625	764,279	17,111,346	-	7
67,276,760	77,622,827	77,622,827	-	-	من 8 إلى 10
785,054,903	790,319,169	41,176,105	51,120,918	698,022,146	غير مصنف
1,816,137,811	1,901,107,112	119,566,685	217,994,159	1,563,546,268	المجموع

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي كما يلي:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,798,655,875	1,816,137,811	108,911,619	175,283,242	1,531,942,950	الرصيد كما في بداية السنة
353,830,626	444,284,472	9,329,931	12,800,967	422,153,574	تسهيلات جديدة خلال السنة
(330,281,216)	(345,060,847)	(5,871,751)	(18,763,277)	(320,425,819)	التسهيلات المسددة
-	-	(56,891)	(6,118,535)	6,175,426	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	(1,075,602)	68,866,046	(67,790,444)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	22,583,703	(14,074,284)	(8,509,419)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
(6,067,474)	(14,254,324)	(14,254,324)	-	-	التسهيلات المعدومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي
1,816,137,811	1,901,107,112	119,566,685	217,994,159	1,563,546,268	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل تجميعي كما يلي:

البيان	2025				2024
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	7,454,066	25,218,816	70,220,125	102,893,007	91,007,603
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,974,308	653,920	10,347,328	12,975,556	9,008,061
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	(766,667)	(1,477,454)	(5,600,563)	(7,844,684)	(4,944,713)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	298,085	(270,540)	(27,545)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(4,448,783)	4,714,066	(265,283)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(110,859)	(3,856,124)	3,966,983	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(271,138)	1,199,465	6,490,948	7,419,275	8,478,443
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	3,768,034	6,195,287	(3,704,507)	6,258,814	4,019,877
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(8,602,434)	(8,602,434)	(4,691,986)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	7,897,046	32,377,436	73,855,077	114,129,559	102,893,007

9 - الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2024	2025	
دينار	دينار	
9,676,915	13,022,228	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
32,769,863	36,919,684	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
177,250	190,724	صناديق استثمارية
42,624,028	50,132,636	

* بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 618,856 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 (587,054 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024).

10 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الاول		
2024	2025	البيان
دينار	دينار	
937,296,882	926,671,822	أذونات وسندات خزينة
69,198,136	55,173,344	سندات واستاد قروض شركات
1,006,495,018	981,845,166	
(457,781)	(253,117)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
1,006,037,237	981,592,049	
		تحليل السندات :
1,006,495,018	981,845,166	ذات عائد ثابت
1,006,495,018	981,845,166	المجموع
1,006,495,018	981,845,166	أذونات وسندات وأسناد غير متوفر لها أسعار سوقية
		تحليل السندات حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (قبل الخصصات)
1,006,495,018	981,845,166	الرحلة الأولى
1,006,495,018	981,845,166	المجموع

ان توزيع اجمالي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	الرحلة الثالثة	الرحلة الثانية إفرادي	الرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
					فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :
937,296,882	926,671,822	-	-	926,671,822	حكومية
69,198,136	55,173,344	-	-	55,173,344	غير مصنف
1,006,495,018	981,845,166	-	-	981,845,166	المجموع

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
892,725,422	1,006,495,018	-	-	1,006,495,018	الرصيد كما في بداية السنة
342,036,156	197,201,135	-	-	197,201,135	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(228,266,560)	(221,850,987)	-	-	(221,850,987)	الاستثمارات المستحقة
1,006,495,018	981,845,166	-	-	981,845,166	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
525,633	457,781	-	-	457,781	الرصيد كما في بداية السنة
19,238	5,733	-	-	5,733	الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(802)	(210,397)	-	-	(210,397)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المستحقة
(86,288)	-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
457,781	253,117	-	-	253,117	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

11 - ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

الجموع	مشاريع قيد الانجاز	أخرى	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	اراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025								
								الكلفة:
160,311,552	24,827,388	12,486,861	15,603,341	1,061,658	26,167,439	53,491,844	26,673,021	الرصيد في بداية السنة
27,446,674	15,796,669	2,295,195	3,053,046	-	1,719,950	3,761,183	820,631	إضافات
(4,366,664)	-	(784,634)	(2,082,886)	(11,103)	(1,041,601)	(347,440)	(99,000)	استبعادات
183,391,562	40,624,057	13,997,422	16,573,501	1,050,555	26,845,788	56,905,587	27,394,652	الرصيد في نهاية السنة
								الاستهلاك المتراكم :
54,219,447	-	8,461,100	12,590,174	574,728	19,584,189	13,009,256	-	الرصيد في بداية السنة
5,564,812	-	980,747	1,876,374	98,524	1,613,551	995,616	-	إستهلاك السنة
(4,063,607)	-	(779,090)	(2,066,575)	(9,183)	(1,037,750)	(171,009)	-	استبعادات
55,720,652	-	8,662,757	12,399,973	664,069	20,159,990	13,833,863	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
127,670,910	40,624,057	5,334,665	4,173,528	386,486	6,685,798	43,071,724	27,394,652	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024								
								الكلفة:
146,087,632	16,972,373	11,526,119	15,100,603	1,059,327	26,105,853	52,234,072	23,089,285	الرصيد في بداية السنة
21,683,415	7,855,015	1,995,779	2,034,117	298,937	2,719,076	2,865,317	3,915,174	إضافات
(7,459,495)	-	(1,035,037)	(1,531,379)	(296,606)	(2,657,490)	(1,607,545)	(331,438)	استبعادات
160,311,552	24,827,388	12,486,861	15,603,341	1,061,658	26,167,439	53,491,844	26,673,021	الرصيد في نهاية السنة
								الاستهلاك المتراكم :
55,244,931	-	8,642,064	12,569,750	744,609	20,678,274	12,610,234	-	الرصيد في بداية السنة
4,926,480	-	834,956	1,409,507	87,281	1,620,390	974,346	-	إستهلاك السنة
(5,951,964)	-	(1,015,920)	(1,389,083)	(257,162)	(2,714,475)	(575,324)	-	استبعادات
54,219,447	-	8,461,100	12,590,174	574,728	19,584,189	13,009,256	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
106,092,105	24,827,388	4,025,761	3,013,167	486,930	6,583,250	40,482,588	26,673,021	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
	-	20 - 15	30	15	20 - 10	2	-	نسبة الاستهلاك السنوية %

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 30,896,584 دينار كما في 31 كانون الأول 2025)
28,545,082 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

12 - موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أنظمة حاسوب وبرامج		
31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	البيان
دينار	دينار	
2,512,533	2,195,582	الرصيد في بداية السنة
911,271	1,161,285	إضافات
(1,228,222)	(1,317,731)	الإطفاء للسنة
2,195,582	2,039,136	الرصيد في نهاية السنة
33	33	نسبة الإطفاء السنوية %

13 - موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	البيان
دينار	دينار	
70,220,087	67,232,946	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون - بالصافي *
26,612,424	29,000,770	فوائد وعمولات مستحقة غير مقبوضة
2,658,764	2,898,775	شيكات وحالات برسم القبض
11,780,587	9,918,108	ذمم موجودات مباعه بالتقسيط - بالصافي
4,909,734	5,874,649	مصرفات مدفوعة مقدماً
4,158,510	5,719,256	مدينون مختلفون
1,680,398	1,486,295	إيجارات مدفوعة مقدماً
541,484	1,074,134	تأمينات مستردة - بالصافي
2,253,128	1,480,806	سلف مؤقتة
176,213	372,874	أخرى
124,991,329	125,058,613	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من العقارات التي ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها ، وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى.

كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 15/1/4076 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 10/1/2510 تاريخ 14 شباط 2017، هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

- ان تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
رصيد بداية السنة	70,220,087	71,853,453
اضافات	2,498,817	3,574,534
استيعادات *	(7,086,145)	(4,652,780)
خسارة التدني	(233,330)	(200,000)
مستخدم من مخصص تدني عقارات مبيعة	796,144	18,458
مخصص عقارات مخالفة مسترد	1,327,130	150,000
مستخدم مخصص عقارات مخالفة	252,243	18,422
مخصص عقارات مخالفة	(542,000)	(542,000)
رصيد نهاية السنة	67,232,946	70,220,087

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة المخالفة:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
رصيد بداية السنة	6,078,234	5,704,656
مخصص عقارات مخالفة المبني خلال السنة	542,000	542,000
مخصص عقارات مخالفة مسترد	(1,327,130)	(150,000)
مخصص عقارات مبيعة خلال السنة	(252,243)	(18,422)
رصيد نهاية السنة	5,040,861	6,078,234

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص التدني:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
رصيد بداية السنة	5,184,708	5,003,165
مخصص عقارات مخالفة المبني خلال السنة	233,331	200,000
مخصص عقارات مبيعة خلال السنة	(796,144)	(18,457)
رصيد نهاية السنة	4,621,895	5,184,708

* بلغت أرباح البيع خلال العام 2025 حوالي 23 ألف دينار (184 ألف دينار ارباح خلال العام 2024) ، حيث بلغ مخصص العقارات المخالفة المبني مقابل العقارات المباعة حوالي 250 الف دينار والمتحصل من بيع هذه العقارات حوالي 3 مليون دينار.

- بالترتيب مع البنك المركزي الأردني يقوم البنك ببناء مخصص عقارات مخالفة بقيمة 542 الف دينار بشكل سنوي على مدة 5 سنوات مقابل بعض العقارات حيث بلغت قيمة المخصص المتبقي حوالي 1,1 مليون دينار.

14 - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

2024			2025			البيان
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
9,525,838	9,483,837	42,001	8,889,381	8,844,799	44,582	حسابات جارية وتحت الطلب
185,945,183	85,022,597	100,922,586	172,365,875	124,580,326	47,785,549	ودائع لأجل
195,471,021	94,506,434	100,964,587	181,255,256	133,425,125	47,830,131	المجموع

- يوجد ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تبلغ 21,677,690 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2025 (18,819,949 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

15 - ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغرى والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025					
146,140,354	144,661,465	170,117,938	23,785,137	484,704,894	حسابات جارية وتحت الطلب
256,383,090	-	-	-	256,383,090	ودائع توفير
881,751,658	351,391,135	240,880,258	161,154,750	1,635,177,801	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
1,284,275,102	496,052,600	410,998,196	184,939,887	2,376,265,785	المجموع
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024					
145,318,538	134,387,606	182,335,985	13,169,708	475,211,837	حسابات جارية وتحت الطلب
237,498,472	-	-	-	237,498,472	ودائع توفير
827,651,705	331,591,547	230,976,427	152,438,028	1,542,657,707	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
1,210,468,715	465,979,153	413,312,412	165,607,736	2,255,368,016	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 183,163,090 دينار أي ما نسبته 7,71 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (163,615,507 دينار أي ما نسبته 7,25 % كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 507,181,822 دينار أي ما نسبته 21,34 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (506,264,056 دينار أي ما نسبته 22,45 % كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 4,524,263 دينار أي ما نسبته 0,19 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (2,192,608 دينار أي ما نسبته 0,10 % كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع الجامدة 25,439,055 دينار أي ما نسبته 1,07 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (21,100,663 دينار أي ما نسبته 0,94 % كما في 31 كانون الأول 2024).

16 - تأميمات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	339,800,068	314,006,790
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	88,545,368	43,102,944
تأمينات أخرى	23,159,895	17,029,652
المجموع	451,505,331	374,139,386

17 - أموال مقترضة

17/ أ - أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المبلغ	عدد الأقساط		دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	سعر فائدة إعادة الإقراض
	الكلية	المتبقية				
دينار					%	%
31 كانون الأول 2025						
البنك المركزي الأردني	26	18	دفعات نصف سنوية	-	4/69	6/25
899,056						
البنك المركزي الأردني	20	10	دفعات نصف سنوية	-	6/16	9/16
1,037,250						
البنك المركزي الأردني	34	27	دفعات نصف سنوية	-	3	7/61
1,855,837						
البنك المركزي الأردني	20	5	دفعات نصف سنوية	-	6	8/86
800,000						
البنك المركزي الأردني	-	-	تجدد بشكل شهري	-	-	4/5 - 2
49,436,589						
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	دفعة واحدة	-	6/75	8/5 - 4/5
35,000,000						
مؤسسات مالية مصرفية خارجية	8	8	دفعات نصف سنوية	-	6/16	9/5
35,450,000						
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	21	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	7	9/75
6,742,549						
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	21	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	7-4/75	9/75
22,541,666						
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	18	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	4/5	9/75
12,000,000						
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	24	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/18	9/75
4,977,922						
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (قروض تعود لشركة تابعة)	5	5	29/9/2028 17/8/2028 + 29/6/2028 + 21/1/2026 + 8/7/2026	-	7/5-6/5	9/75
20,000,000						
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	42 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/5	18-15
32,746						
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	7	18-15
388,896						
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/70	18-15
167,145						
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	4/75	18-15
5,567,867						
البنك المركزي الأردني (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	دفعات نصف سنوية	-	-	9
1,084,011						
197,981,534						

المبلغ	عدد الأقساط		دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	سعر فائدة إعادة الإقراض
	الكلية	المتبقية				
دينار					%	%
31 كانون الأول 2024						
البنك المركزي الأردني	20	6	دفعات نصف سنوية	-	7/27	9/23
البنك المركزي الأردني	20	11	دفعات نصف سنوية	-	7/32	9/52
البنك المركزي الأردني	34	29	دفعات نصف سنوية	-	3	8/56
البنك المركزي الأردني	26	20	دفعات نصف سنوية	-	5/35	6/44
البنك المركزي الأردني	-	-	تجدد بشكل شهري	-	-	4/5-2
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	دفعة واحدة	-	6/75	8/5 - 4/5
مؤسسات مالية مصرفية خارجية	8	8	دفعات نصف سنوية	-	6/16	9/5
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	14	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	7/3	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	17	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	7/50-4/75	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	5	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	8/5-4/75	9/75
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (قرض تعود لشركة تابعة)	5	5	3/23/2025 1/30/2025 + 29/9/2025 + + 1/7/2025 + 8/7/2026	-	8/1-4/75	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	42 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/5	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	4/75	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/70	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	4/75	18-15
البنك المركزي الأردني (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	دفعات نصف سنوية	-	-	9
188,381,388						

• بلغت القروض ذات الفائدة الثابتة 197,981,534 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (188,381,388 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

• بلغت القروض المعاد إقراضها للعملاء 192,536,002 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (158,711,162 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

17/ ب- القروض المساندة

ان تفاصيل هذا البند كما يلي:

القيمة الاسمية دينار	الكلية	المتبقية	تاريخ الاستحقاق	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	
2025						
20,000,000	200	-	13 تشرين الثاني 2029	-	8,75 %	اسناد قرض غير قابلة للتحويل إلى أسهم
2024						
20,000,000	200	-	13 تشرين الثاني 2029	-	9.50 %	اسناد قرض غير قابلة للتحويل إلى أسهم

18 - مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد بداية السنة	إضافات خلال السنة	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				للعام 2025
3,764,925	510,789	(90,444)	4,185,270	مخصص تعويض نهاية الخدمة
287,146	12,500	(100,000)	199,646	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
482,432	686,418	(754,987)	413,863	مخصصات أخرى
4,534,503	1,209,707	(945,431)	4,798,779	المجموع
				للعام 2024
3,583,418	458,039	(276,532)	3,764,925	مخصص تعويض نهاية الخدمة
315,549	30,000	(58,403)	287,146	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
753,035	380,000	(650,603)	482,432	مخصصات أخرى
4,652,002	868,039	(985,538)	4,534,503	المجموع

19 - ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

31 كانون الاول		البيان
2024	2025	
دينار	دينار	
13,222,005	11,070,847	الرصيد كما في بداية السنة
(15,698,409)	(13,052,762)	ضريبة الدخل المدفوعة
13,547,251	11,713,902	ضريبة الدخل السنة*
11,070,847	9,731,987	رصيد نهاية السنة

* يظهر مخصص ضريبة الدخل المستحقة الاجمالي بمبلغ 14,513,330 دينار بالصافي بعد اخذ اثر ضريبة مصاريف و فوائد السندات الدائمة شريحة 1 والبالغة 2,799,428 دينار .

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

31 كانون الاول		البيان
2024	2025	
دينار	دينار	
14,130,572	14,513,330	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(2,791,299)	(4,051,251)	موجودات ضريبية مؤجلة للسنة
930,185	2,483,973	إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة
12,269,458	12,946,052	

ب - موجودات ضريبية مؤجلة:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول						
2024	2025					البيان
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحررة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	موجودات ضريبية مؤجلة
302,501	149,664	560,033	-	571,904	1,131,937	مخصص الديون غير عاملة من سنوات سابقة
465,313	452,308	1,692,505	-	48,663	1,741,168	فوائد معلقة
2,571,930	2,177,727	5,730,861	542,000	1,579,372	6,768,233	مخصص اراضي وعقارات
2,487,510	2,058,534	5,259,647	1,272,567	3,777,490	7,764,570	احتياطي تقييم استثمارات
96,065	61,406	199,646	12,500	100,000	287,146	مخصص قضايا
999,468	1,119,696	4,029,688	510,789	90,444	3,609,343	مخصص تعويض نهاية الخدمة
11,450,793	13,492,547	35,506,705	9,730,406	4,357,369	30,133,668	مخصصات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) مرحلة (2و1)
18,373,580	19,511,882	52,979,085	12,068,262	10,525,242	51,436,065	الاجموع

ان الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

موجودات		البيان
31 كانون الاول 2024	31 كانون الاول 2025	
دينار	دينار	
16,401,308	18,373,580	رصيد بداية السنة
3,044,915	4,368,198	المضاف
(1,072,643)	(3,229,896)	المستبعد
18,373,580	19,511,882	رصيد نهاية السنة

ج - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

البيان	31 كانون الاول 2025	31 كانون الاول 2024
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	34,201,838	30,067,303
أرباح غير خاضعة للضريبة	(15,202,297)	(9,545,357)
مصرفات غير مقبولة ضريبياً	17,009,159	14,356,362
الربح الضريبي	36,008,700	34,878,308
نسبة ضريبة الدخل الفعلية	42.43%	46.99%

- ان نسبة ضريبة الدخل القانونية لفروع الأردن هي 38 % والتي تمثل 35 % ضريبة دخل + 3 % مساهمة وطنية وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني رقم (34) لسنة 2014 المعدل بالقانون رقم (38) لسنة 2018 وتتراوح نسبة ضريبة الدخل القانونية في البلدان التي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها بين 12.5 % - 28.79 %.
- حصل البنك على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2020 لفروع الأردن.
- السنة المالية 2021 و 2022 و 2023 و 2024: تم تقديم كشف التقدير الذاتي لفروع الاردن ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة حسابات البنك بعد.
- حصل فرع البنك في فلسطين على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة حتى نهاية العام 2024.
- حصل فرع البنك في قبرص على مخالصة نهائية حتى نهاية العام 2019.
- حصلت الشركة التابعة (شركة الأهلي للوساطة المالية) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2024 .
- حصلت الشركة التابعة (شركة الأهلي للتأجير التمويلي) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2022 وتم تقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2023 و 2024 ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات بعد .
- حصلت الشركة التابعة (الشركة الاهلية للتمويل الأصغر) على مخالصة نهائية حتى نهاية العام 2024 , باستثناء العام 2023 لم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات بعد.
- حصلت الشركة التابعة (شركة الاهلي للتكنولوجيا المالية) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2024.

نسب ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	31 كانون الاول 2025	31 كانون الاول 2024
نسبة ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية		
فروع الاردن	%38	%38
فروع البنك في فلسطين	%28.79	%28.79
فرع البنك في قبرص	%12.5	%12.5
الشركات التابعة	%28 - %24	%28 - %24

20 - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الاول 2025	31 كانون الاول 2024
دينار	دينار	
شيكات وحوالات برسم الدفع	7,568,056	2,144,424
الذمم الدائنة لعملاء الوساطة المالية	983,841	468,631
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	13,571,887	16,895,029
أمانات مؤقتة	7,714,967	7,014,130
دائنون مختلفون	1,036,478	2,193,517
مصرفات مستحقة وغير مدفوعة	7,477,328	7,184,790
فوائد وايرادات مقبوضة مقدماً	2,778,259	2,631,090
أرباح غير مسلمة	1,144,898	1,223,912
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	73,834	73,834
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف الغير مستغلة*	5,608,010	6,307,506
اخرى	473,842	18,330
المجموع	48,431,400	46,155,193

* توزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2025				2024
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	871,569,411	1,778,878	-	873,348,289	875,515,562
7	-	1,350,579	33,000	1,383,579	2,093,276
من 8 الى 10	-	-	2,446,665	2,446,665	1,743,645
غير مصنف	33,007,254	4,405,515	1,021,569	38,434,338	38,315,464
المجموع	904,576,665	7,534,972	3,501,234	915,612,871	917,667,947

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة :

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
866,869,534	917,667,947	2,765,214	10,343,615	904,559,118	الرصيد كما في بداية السنة
254,625,057	292,567,774	227,000	1,026,094	291,314,680	تعرضات جديدة خلال السنة
(203,826,644)	(294,622,850)	(161,907)	(2,281,185)	(292,179,758)	تعرضات المستحقة
-	-	-	(1,515,868)	1,515,868	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	-	-	359,166	(359,166)	ما تم تحويله الى المرحلة الثانية
-	-	670,927	(396,850)	(274,077)	ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة
917,667,947	915,612,871	3,501,234	7,534,972	904,576,665	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
6,270,446	6,307,506	1,146,543	1,315,697	3,845,266	الرصيد كما في بداية السنة
1,700,706	1,816,902	167,980	53,730	1,595,192	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(991,524)	(1,687,498)	(77,225)	(51,464)	(1,558,809)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(23,423)	23,423	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	5,308	(5,308)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	13,269	(12,746)	(523)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
91,385	393,254	398,721	2,768	(8,235)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(763,507)	(1,222,154)	(165,378)	(373,220)	(683,556)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
6,307,506	5,608,010	1,483,910	916,650	3,207,450	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

* توزيع الكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
335,023,340	370,149,280	-	1,570,501	368,578,779	من 1 الى 6
1,843,652	1,279,897	33,000	1,246,897	-	7
1,743,645	2,446,665	2,446,665	-	-	من 8 الى 10
6,214,760	4,930,549	1,021,569	3,413,780	495,200	غير مصنف
344,825,397	378,806,391	3,501,234	6,231,178	369,073,979	المجموع

إفصاح الحركة على الكفالات كما في نهاية السنة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
323,854,032	344,825,397	2,765,214	9,025,494	333,034,689	الرصيد كما في بداية السنة
66,425,244	72,379,927	227,000	91,262	72,061,665	تعرضات جديدة خلال السنة
(45,453,879)	(38,398,933)	(109,992)	(1,659,900)	(36,629,041)	تعرضات المستحقة
-	-	-	(1,136,741)	1,136,741	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	307,913	(307,913)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	619,012	(396,850)	(222,162)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
344,825,397	378,806,391	3,501,234	6,231,178	369,073,979	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الكفالات كما في نهاية السنة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,673,605	3,752,927	1,146,543	1,069,104	1,537,280	الرصيد كما في بداية السنة
655,809	811,924	167,980	1,017	642,927	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(371,439)	(337,655)	(77,225)	(24,385)	(236,045)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(20,183)	20,183	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	4,658	(4,658)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	13,246	(12,746)	(500)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
97,618	384,658	398,744	(4,365)	(9,721)	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(302,666)	(505,612)	(165,378)	(164,196)	(176,038)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
3,752,927	4,106,242	1,483,910	848,904	1,773,428	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

* توزيع الاعتمادات الصادرة والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
115,869,944	114,929,190	-	-	114,929,190	من 1 إلى 6
153,164	70,900	-	70,900	-	7
-	-	-	-	-	من 8 إلى 10
117,730	520,419	-	520,419	-	غير مصنف
116,140,838	115,520,509	-	591,319	114,929,190	المجموع

إفصاح الحركة على الاعتمادات الصادرة والقبولات كما في نهاية السنة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
100,783,095	116,140,838	-	153,164	115,987,674	الرصيد كما في بداية السنة
54,105,571	48,582,172	-	520,416	48,061,756	تعرضات جديدة خلال السنة
(38,747,828)	(49,202,501)	-	(82,261)	(49,120,240)	تعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
116,140,838	115,520,509	-	591,319	114,929,190	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاعتمادات الصادرة والقبولات كما في نهاية السنة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
641,710	709,556	-	27,052	682,504	الرصيد كما في بداية السنة
305,862	170,679	-	542	170,137	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(173,261)	(304,119)	-	(387)	(303,732)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة
(64,755)	(371,788)	-	(26,653)	(345,135)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
709,556	204,328	-	554	203,774	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

* توزيع السقوف غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
424,622,278	388,269,819	-	208,377	388,061,442	من 1 إلى 6
96,460	32,782	-	32,782	-	7
-	-	-	-	-	من 8 إلى 10
31,982,974	32,983,370	-	471,316	32,512,054	غير مصنف
456,701,712	421,285,971	-	712,475	420,573,496	المجموع

إفصاح الحركة على السقوف غير المستغلة كما في نهاية السنة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
442,232,407	456,701,712	-	1,164,957	455,536,755	الرصيد كما في بداية السنة
134,094,242	171,605,675	-	414,416	171,191,259	تعرضات جديدة خلال السنة
(119,624,937)	(207,021,416)	(51,915)	(539,024)	(206,430,477)	تعرضات المستحقة
-	-	-	(379,127)	379,127	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	51,253	(51,253)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	51,915	-	(51,915)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
456,701,712	421,285,971	-	712,475	420,573,496	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على السقوف غير المستغلة كما في نهاية السنة:

2024	2025				البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,955,131	1,845,023	-	219,541	1,625,482	الرصيد كما في بداية السنة
739,035	834,299	-	52,171	782,128	خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة
(446,824)	(1,045,724)	-	(26,692)	(1,019,032)	المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة
-	-	-	(3,240)	3,240	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	650	(650)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	23	-	(23)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(6,233)	8,596	(23)	7,133	1,486	الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف الراحل الثلاث خلال السنة
(396,086)	(344,754)	-	(182,371)	(162,383)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,845,023	1,297,440	-	67,192	1,230,248	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

21 - رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به 200,655,000 دينار موزعاً على 200,655,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024.

22 - السندات الدائمة

اتم البنك في 6 تشرين الثاني 2024 اصدار اسناد القرض الدائمة المستدامة غير قابلة للتحويل إلى أسهم وغير مضمونة بقيمة 120 مليون دولار أمريكي حيث بلغت القيمة الاسمية لكل سند 10 آلاف دولار أمريكي بإجمالي عدد السندات 12 ألف سند بسعر فائدة 8,5 % ثابت لمدة خمس سنوات تدفع بشكل ربع سنوي، هذا وقد تم ادراج هذه السندات في بورصة عمان، تندرج هذه السندات ضمن الشريحة الأولى وفقاً لمتطلبات بازل، بلغت قيمة الفوائد المستحقة على هذه السندات مبلغ 7,332,242 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 تم تخفيضها من الأرباح المدورة صافية بعد الضرائب والبالغة 2,786,251 دينار.

ان الفائدة غير تراكمية وتدفع بشكل ربع سنوي وتخضع من حقوق الملكية، يتم تصنيف هذا الاسناد ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي كحقوق ملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية - التصنيف.

23 - الإحتياطيات

ان تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

أ - احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10 % خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20 % خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

ان الإحتياطيات المقيّد بالتصرف بها هي كما يلي:

اسم الإحتياطي	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
إحتياطي قانوني	76,513,005	73,287,966	بموجب قانون البنوك وقانون الشركات
إحتياطي القيمة العادلة	(3,201,114)	(5,277,060)	بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية
إحتياطي التقلبات الدورية	3,678,559	3,678,559	بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية

24 - إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(5,277,060)	(4,869,383)
صافي أرباح متحققة منقولة لبنود الدخل الشامل الآخر	-	85,927
صافي أرباح (خسائر) غير متحققة منقولة لبنود الدخل الشامل الآخر	2,504,922	(604,761)
موجودات ضريبية مؤجلة	(428,976)	111,157
الرصيد في نهاية السنة	(3,201,114)	(5,277,060)

25 - الأرباح المدورة والموزعة والمقترح توزيعها

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
الرصيد كما في بداية السنة	46,127,117	48,028,392
الربح للسنة	21,255,786	17,797,845
أرباح موزعة	(16,052,400)	(16,052,400)
(المحول) الى الإحتياطيات	(3,225,039)	(2,694,985)
مصاريف اصدار السندات الدائمة الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة	(21,499)	(254,268)
فوائد السندات الدائمة بالصافي بعد استبعاد أثر الضريبة	(4,545,990)	(697,467)
الرصيد في نهاية السنة	43,537,975	46,127,117

• يحظر التصرف بمبلغ 17,453,348 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (15,886,067 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة ، وبناءا على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.

• قرر مجلس الإدارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته 8.5 % من رأس المال المسدد كما بتاريخ اجتماع الهيئة العامة العادي كتوزيعات أرباح نقدية أي ما يعادل 17 مليون دينار على المساهمين عن العام 2025 من الأرباح المدورة، علماً بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين، في حين بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين عن العام 2024 ما نسبته 8 % أي حوالي 16 مليون دينار.

26 - الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2025	2024
دينار	دينار	
تسهيلات إئتمانية مباشرة للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة قروض وكمبيالات	140,724	205,698
بطاقات الإئتمانية	2,053,646	39,166,497
القروض العقارية	22,706,909	1,989,883
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة قروض وكمبيالات	16,240,627	15,564,666
الشركات الصغيرة والمتوسطة	48,726,713	51,266,650
حسابات جارية مدينة قروض وكمبيالات	3,721,930	3,379,426
الحكومة والقطاع العام	17,822,343	16,782,730
أرصدة لدى بنوك مركزية	2,543,881	2,578,441
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,991,921	1,436,100
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	7,443,088	8,767,688
	62,667,132	51,978,490
	221,501,791	217,545,578

27 - الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2025	2024
	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	8,528,323	8,844,199
ودائع عملاء :		
حسابات جارية وتحت الطلب	788,308	718,264
ودائع توفير	1,161,841	611,955
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	80,045,071	85,811,165
فوائد إطفاء التزامات عقود الإيجار	657,157	601,820
تأمينات نقدية	13,702,376	13,232,940
أموال مقترضة	9,164,551	7,262,224
أسناد قرض	1,854,658	2,035,479
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	2,738,737	2,256,808
	118,641,022	121,374,854

28 - صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2025	2024
	دينار	دينار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	2,797,530	2,563,995
عمولات تسهيلات غير مباشرة	6,808,993	6,840,002
عمولات أخرى	6,322,718	6,196,498
يزل : عمولات مدينة	(976,618)	(912,251)
صافي إيرادات العمولات	14,952,623	14,688,244

29 - أرباح العملات الأجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2025	2024
	دينار	دينار
ناتجة عن التداول / التعامل	3,601,754	3,283,590
ناتجة عن التقييم	(89,497)	(383,163)
	3,512,257	2,900,427

30 - مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2024	2025					البيان
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	إيضاح	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
101,741	(179,089)	-	-	(179,089)	7,6	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(67,852)	(204,664)	-	-	(204,664)	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
16,561,668	18,808,961	11,207,361	7,095,030	506,570	8	تسهيلات ائتمانية مباشرة
37,060	(699,496)	337,367	(399,047)	(637,816)	20	التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة
16,632,617	17,725,712	11,544,728	6,695,983	(514,999)		

31 - توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2024	2025	البيان
دينار	دينار	
587,054	618,856	عوائد توزيعات أسهم الشركات
587,054	618,856	

32 - إيرادات أخرى - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2024	2025	البيان
دينار	دينار	
3,023,617	3,753,130	المسترد من ديون معدومة
675,774	3,436,918	فوائد معلقة مستردة
115,674	121,946	إيراد إيجارات عقارات البنك
157,648	157,437	إيجار الصناديق الحديدية
150,000	1,327,130	مخصص عقارات مسترد
183,565	23,004	صافي أرباح بيع عقارات مستملكة
113,932	303,317	صافي أرباح بيع ممتلكات ومعدات
176,837	155,581	إيراد دفاتر الشيكات
103,355	277,604	إيرادات عمولة الوساطة المالية
1,739,450	1,392,622	إيرادات أخرى
6,439,852	10,948,689	

33 - نفقات موظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2025	2024
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	34,197,075	32,495,687
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	3,194,263	3,032,830
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,166,163	1,204,321
نفقات طبية	1,638,033	1,593,918
تدريب الموظفين	301,706	162,807
مياومات سفر	285,862	264,361
نفقات التأمين على حياة الموظفين	108,966	82,596
نشاطات الموظفين	200,931	147,961
	41,092,999	38,984,481

34 - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2025	2024
	دينار	دينار
رسوم واشتراكات	4,299,547	3,858,409
مصاريف رخص وبرامج تكنولوجيا المعلومات	5,249,708	5,029,409
صيانة وتصليلات وتنظيفات	2,415,578	2,062,289
مصاريف التبرعات	2,265,858	969,227
مصاريف و أتعاب قانونية	1,796,681	1,496,354
رسوم التأمين	2,608,856	2,526,422
دعاية واعلان	3,983,381	3,416,956
مصاريف مجلس الإدارة	1,358,417	1,252,684
كهرباء ومياه وتدفئة	755,707	887,779
بريد وهاتف	841,392	807,445
قرطاسية ومطبوعات	400,662	389,260
مصاريف متفرقة	325,919	204,894
الايجارات والخلوات	613,375	383,931
مصاريف دراسات واستشارات وابحاث	689,643	586,962
تنقلات	555,706	482,235
مصاريف الأمن والحماية	468,851	523,186
اتعاب مهنية	410,122	367,057
ضيافة	67,667	64,976
مصاريف تقدير الاراضي والعقارات	22,096	30,408
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	65,000	65,000
	29,194,166	25,404,883

35 - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2025	2024
دينار	دينار	
الربح للسنة - قائمة (ب)	21,255,786	17,797,845
يطرح : حصة مساهمي البنك من الفائدة والمصاريف على السندات الدائمة	(4,567,489)	(951,735)
الربح للسنة بعد مصاريف السندات	16,688,297	16,846,110
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,655,000	200,655,000
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:		
أساسي ومخفض	0/083	0/084

36 - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2025	2024
دينار	دينار	
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	421,861,319	335,155,751
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	190,723,189	161,362,227
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(159,577,566)	(176,651,072)
أرصدة مقيدة السحب	(10,635,000)	(10,635,000)
	442,371,942	309,231,906

37 - الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

أ - تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية	2025	رأس مال الشركة	2024
	%	دينار	دينار	
شركة الاهلي للتمويل الاصغر	100	6,000,000	6,000,000	
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	2,300,000	1,500,000	

قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة وتم ادراجها ضمن المرحلة الأولى واحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

فيما يلي ملخص الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

الجموع						
2024	2025	أخرى *	الشركات التابعة	المدراء التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :						
101,031,252	116,740,194	108,673,181	1,361,623	1,413,272	5,292,118	تسهيلات ائتمانية
111,785,822	138,873,148	56,576,991	2,872,083	1,002,374	78,421,700	ودائع أطراف ذات علاقة لدى البنك
6,876,062	7,958,524	7,931,325	586	26,254	359	تأمينات نقدية
2,359,833	2,352,060	2,352,060	-	-	-	موجودات بالكلفة المطفأة
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :						
6,659,780	6,777,916	5,151,330	1,576,586	-	50,000	تسهيلات غير مباشرة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2024	2025					
دينار	دينار					
عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة :						
7,513,436	8,136,914	7,563,359	99,747	73,775	400,033	فوائد وعمولات دائنة
6,709,230	7,300,439	2,288,057	112,134	30,274	4,869,974	فوائد وعمولات مدينة

معلومات إضافية:

- يشمل هذا البند شركات مملوكة جزئياً من أعضاء مجلس الإدارة وأقارب أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك.
- هنالك ذمم مدينة لعملاء لدى شركة تابعة (شركة الأهلي للوساطة المالية) بلغ رصيدها 1,437,978 دينار تعود لطرف ذو علاقة تم قيد مخصص له بالكامل.
- تم إنفاذ تسويات سابقة موقعة مع أطراف ذات علاقة لدى شركة تابعة خلال السنة وتم قيد أثرها في سجلات الشركة بشكل نهائي بعد أخذ الموافقات اللازمة بهذا الخصوص.
- لا يوجد ودائع للبنك لدى أطراف ذات علاقة.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بين صفر % إلى 5,875 %.
- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بين 2 % إلى 14,75 %.

ب - فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

2024	2025	البيان
دينار	دينار	
3,074,855	3,511,347	رواتب ومكافآت أخرى
24,279	34,558	بدل سفر وتنقلات
12,605	12,645	بدل مياومات
3,111,739	3,558,550	الجموع

38 - موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

1 - موجودات حق الاستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني ، ان متوسط مدة الإيجار 8 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
الرصيد في بداية السنة	10,999,003	9,857,063
يضاف : إضافات خلال السنة	1,115,908	3,528,532
يطرح: الاستبعادات خلال السنة	(636,595)	(454,316)
يطرح : الإستهلاك للسنة	(1,810,899)	(1,932,276)
الرصيد كما في نهاية السنة	9,667,417	10,999,003

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
الإستهلاك للسنة	1,810,899	1,932,276
الفائدة خلال السنة	657,157	601,820
مصرف إيجار خلال السنة	613,375	383,931

2 - إلتزامات عقود الإيجار

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
الرصيد في بداية السنة	11,064,670	9,919,590
يضاف : إضافات خلال السنة	1,115,908	3,528,532
الفائدة خلال السنة	657,157	601,820
يطرح : الاستبعادات خلال السنة	(273,402)	(78,848)
المدفوع خلال السنة	(2,676,187)	(2,906,424)
الرصيد كما في نهاية السنة	9,888,146	11,064,670

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
خلال أقل من سنة	849,960	740,708
من سنة الى 5 سنوات	3,429,349	4,825,285
أكثر من 5 سنوات	5,608,837	5,498,677
	9,888,146	11,064,670

39 - ادارة المخاطر

اولا: منظومة إدارة المخاطر

تتبع إدارة المخاطر بالبنك الى مجلس الإدارة وذلك استنادا الى تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ويقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد استراتيجية وسياسات واجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك والتي تعبر عن الإطار العام لإدارة المخاطر ويتم مراجعتها بشكل سنوي، ويقوم مجلس الإدارة بتفويض صلاحية الرقابة على كافة أنشطة إدارة المخاطر الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أدت الحرب في قطاع غزة إلى تدمير العديد من المرافق الاقتصادية والخدمية في القطاع ، بالإضافة الى تأثير العديد من القطاعات الاقتصادية والتجارية في الضفة الغربية نتيجة للقيود والإغلاقات المتكررة، مما أدى إلى زيادة المخاطر المحتملة لعمليات المجموعة في فلسطين، وفي حين لا يوجد تعرضات ائتمانية جوهرية في قطاع غزة للمجموعة الا انه لا يزال من الصعب التنبؤ بالأثر الكامل للحرب على مجمل دولة فلسطين. إن الإدارة تراقب الوضع عن كثب وتدير بفعالية الآثار المحتملة وفقاً لأفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية. وقد تم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة من خلال تقييم مؤشرات انخفاض القيمة للتعرضات في القطاعات التي يحتمل أن تتأثر، بما في ذلك عكس تقديرات إدارة البنك في تقييم التأثير على قطاعات معينة أو عملاء محددين. وتعتقد الإدارة أنه لا يوجد شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها في دولة فلسطين في المستقبل.

ثانيا: ثقافة إدارة المخاطر:

إن نهج إدارة المخاطر في البنك ينبثق من خلال الخبرة والمعرفة وثقافة المخاطر التي يكون فيها كل موظف مسؤول عن المخاطر المحتملة ضمن نطاق عمله. توفر إدارة المخاطر الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف إلى إنشاء ونشر مفهوم إدارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الإدارية وتساعد بشكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة والإجراءات اللازمة اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها مما يساهم في تقليل التكاليف والخسائر المحتملة.

وتندرج أعمال إدارة المخاطر ضمن عدد من السياسات المنفصلة لكل نوع من أنواع المخاطر والتي تشمل:

- سياسة مخاطر الائتمان.
- سياسة مخاطر السوق.
- سياسة مخاطر التشغيل والعمليات.
- سياسة مخاطر أمن المعلومات والمخاطر السيبرانية.
- سياسة مخاطر السيولة.
- سياسة مخاطر أسعار الفائدة للمحفظة البنكية.
- سياسة استمرارية العمل.
- سياسة إدارة مخاطر مكافحة الاحتيال.
- سياسة إدارة مخاطر السمعة.
- الإطار العام وسياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- سياسة استمرارية العمل.
- الإطار والسياسة العامة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي IFRS9.
- سياسة إدارة مخاطر مكافحة الاحتيال وسياسة إدارة مخاطر السمعة.
- سياسة الاسناد الخارجي.
- سياسة التقييم الداخلي لكفاية راس المال.

كما تولي إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات بازل وافضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر وذلك باعتبارها اطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر (التشغيلية، السوق، الائتمان) وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها وذلك بتأسيس وحدات متخصصة لإدارة مختلف المخاطر تكون مهامها التعرف، القياس ، الإدارة والرقابة والسيطرة على أنواع المخاطر ومدى التزام البنك بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات الصادرة عن مختلف الجهات المحلية منها أو الدولية وفقاً لأفضل الممارسات المتعارف عليها وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

هذا وتتولى مجموعة إدارة المخاطر المهام الرئيسية التالية: -

- إعداد ومراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل تحدد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الأطراف وعلى جميع المستويات الإدارية.
- إعداد استراتيجية إدارة المخاطر ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها بما يستوجب.
- إعداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.
- إعداد الإطار العام ووثيقة المخاطر المقبولة للبنك.
- إعداد الإطار العام ومؤشرات خطة التعافي Recovery Plan
- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل وفحصها بشكل دوري.
- رفع تقارير بالمخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- القيام بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- رفع تقارير دورية للجنة إدارة المخاطر تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة الانحرافات السلبية وتفعيل الإنذار المبكر وخطة التعافي في حال حدوث إنحراف سلبي.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- نشر الوعي فيما يتعلق بإدارة المخاطر لوحدة البنك لتعزيز البيئة الرقابية ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر وتحقيق فهم عميق من كافة المستويات الإدارية للمخاطر التي يواجهها البنك.
- مراجعة القرارات الاستراتيجية مع إمكانية تقديم توصيات لتجنب المخاطر وضمان التوظيف الأمثل لرأس المال.
- التنسيق مع مختلف دوائر البنك الرقابية للتحقق من وجود الضوابط الرقابية للسيطرة على المخاطر أو نقل إدارة هذه المخاطر لجهات خارجية أو التامين عليها.
- استخدام الأنظمة الرقابية الإلكترونية لرصد والكشف والحد من عمليات الاحتيال المالي سواء من داخل البنك و/أو خارجه وقياس مدى فعالية وكفاءة تلك الأنظمة بشكل دوري، مع الالتزام بتحديث السيناريوهات والمؤشرات التحذيرية لرصد عمليات الاحتيال المالي المحتملة وبما يتوافق مع المستجدات التي قد تطرأ على الأساليب المستخدمة في عمليات الاحتيال المالي.

ثالثاً: مستويات المخاطر المقبولة

- تتم عملية تحديد مستويات المخاطر المقبولة للبنك وفق اساليب القياس الكمية والنوعية واستناداً الى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة، وبما يوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق اهدافه الاستراتيجية وبحيث يتم عكس هذه الحدود ضمن وثيقة المخاطر المقبولة المعتمدة لدى البنك والتي تخضع لآلية مراقبة بشكل دوري وآلية لمعالجة الانحرافات والتجاوزات واقتراح الإجراءات التصحيحية ان وجدت.
- يتم تحديد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة بما ينسجم مع خطة البنك الاستراتيجية، تعليمات الجهات الرقابية، الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان والسيولة، وإدارة رأس المال و الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بما يدعم النمو والتطور في أعمال البنك، بالإضافة الى ضمان التفعيل السليم لأنظمة أمن المعلومات وخطط استمرارية العمل.

رابعاً: اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى البنك ككل جزءاً لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر أيضاً مؤشرات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة على رأس مال البنك.
- كما تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) جزءاً مكمل وأساسياً في منظومة الحوكمة المؤسسية وفي عملية إدارة المخاطر لدى البنك لما لها من أهمية في تنبيه إدارات البنك لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة والمربطة بالعديد من المخاطر، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في صناعة القرارات على المستوى الإداري والاستراتيجي و دورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة

التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي قد تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية، وذلك من خلال تقييم الوضع المالي للبنك وقدرته على الاستدامة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحرجة، وتعود أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة كونها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.

• ويتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس أثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر ونسب السيولة من خلال مجموعة من المستويات التي تندرج ضمن (العتدلة، المتوسطة والحادة).

• يتم تحليل وتقييم نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة وأثرها على نوعية أصول البنك والوضع المالي سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/أو من خلال التأثير على سمعة البنك وكفاية رأس المال واستخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط لرأس المال (Capital Planning) والأثر المحتمل لها في بناء رأس مال إضافي، وفقاً لمعطيات عملية التقييم الداخلي لدى كفاية رأس المال (ICAAP).

• يتم افتراض سيناريوهات تتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجه البنك وعلى أن تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدث حجم الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وذلك بهدف التعرف على المخاطر غير المغطاة، على أن يتم مراعاة تحديد نطاق السيناريوهات بشكل دقيق ومراجعتها بشكل دوري وتعديلها حسب المستجدات التي تطرأ على مستوى البنك بشكل خاص وعلى مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

• يتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي بما يلي متطلبات السلطات الرقابية ويمكن إجراء هذه الاختبارات أكثر من ذلك بناءً على توصية من لجنة إدارة المخاطر أو الإدارة التنفيذية وفقاً لمعطيات وظروف القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

• تم إعداد مجموعة من الاختبارات لقياس أثر مخاطر التغير المناخي والتي تعد من أهم المخاطر والتحديات التي تواجه العالم في الوقت الحالي وتنقسم إلى نوعين رئيسيين:

- مخاطر تلخص في أثر الخسائر المادية الناتجة عن التغير المناخي والاحداث البيئية.
- مخاطر نتيجة الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال منح شركات الطاقة المتجددة وأثرها على بعض الشركات التي لديها انبعاثات كربونية عالية.

خامساً: تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجته:

يتم تعريف التسهيلات غير المنتظمة / المتعثرة بأنها التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

- الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثره (ضعف شديد في البيانات المالية).
- مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب جاري مدين المدد التالية:
- التسهيلات الائتمانية دون المستوى من (90) يوم إلى (180) يوم.
- التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها من (181) يوم إلى (365) يوم.
- التسهيلات الائتمانية الهالكة من (366) يوم فأكثر.
- الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10 %) فأكثر ولدة (90) يوماً فأكثر.
- التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة (90) يوماً فأكثر ولم تجدد.
- قيام البنك بإطفاء جزء من الالتزامات المترتبة على المدين لأسباب تتعلق بصعوبات مالية تواجه الطرف المدين وعدم مقدرة على سداد كامل الالتزامات في مواعيدها.
- عدم وجود سوق نشطة لأداة مالية بسبب صعوبات مالية يواجهها الطرف المدين (مصدر التعرض الائتماني/أداة الدين).
- اقتناء (شراء أو انشاء) أداة دين بخصم كبير يمثل خسارة ائتمانية.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأية شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.
- التسهيلات الائتمانية التي تم هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.
- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوماً فأكثر.
- قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تقيد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوماً فأكثر
- يتم تطبيق مفهوم التعثر (المرحلة الثالثة) على كافة حسابات العميل في حال انطبق المفهوم على أي من تعرضاته إلا في حالات محددة حسب تعليمات الجهات الرقابية.

آلية معالجة التعثر

يقوم البنك عند تصنيف الدين غير عامل برصد المخصصات استناداً لتعليمات البنك المركزي وتكون آلية المعالجة عن طريق الجداول أو التسويات الموثقة التي تنهي استحقاق الدين وفقاً للتعليمات والمعايير، وقد يضطر البنك في ظروف استثنائية بإمهال العميل لفترة قصيرة ومحددة تتناسب مع الظروف التي دعت إليه ، ويلجأ البنك للمعالجة القانونية للدين بما في ذلك التنفيذ على الضمانات عندما يستنفذ كافة السبل الودية في التحصيل وتشكل لديه قناعه بأن تحصيل الدين بهذا الأسلوب بات الطريقة الوحيدة التي تضمن للبنك استعادة حقوقه.

سادساً : نظام التصنيف الائتماني الداخلي

يستخدم البنك نموذج تصنيف ائتماني داخلي Moody's لتقييم عملاء الشركات الكبرى ، المتوسطة والصغيرة بما يعكس مخاطر الائتمان وتقييم احتمالية التعثر للطرف المقابل حيث يستخدم البنك نماذج تصنيف داخلية مصممة لفئات مختلفة حسب طبيعة التعرض، نوع المقرض، والقطاع البنكي الذي يقوم بإدارته. يتكون نظام التصنيف الائتماني من 3 نماذج أساسية، يتم استخدامها لتحليل وتصنيف العملاء من خلال الاعتماد على البيانات المالية وغير المالية للعملاء وتتم مراجعتها واعتمادها والموافقة عليها .

تخضع عملية اعداد التصنيف الائتماني والتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في البنك لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية وتحديد درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

تترجم مخرجات نظام التصنيف الائتماني بدرجات مخاطر Grades متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرهم الائتمانية حيث يبلغ عدد درجات المخاطر 10 درجات ائتمانية رئيسية بحيث تزيد المخاطر الائتمانية بشكل تصاعدي لكل درجة مخاطر أعلى، ويوجد تعريف لكل درجة تصنيف ائتماني وحسب ما هو معتمد داخليا لدى البنك .

آلية عمل النظام:

- تتم عملية ادخال البيانات بشكل كامل لكل عميل على حدى بما يعكس الوضع المالي نشاط العميل، القطاع الاقتصادي ومعلومات تتعلق بالادارة.
- تقوم دوائر رقابية بمراجعة بيانات الادخال والتصنيف الائتماني للعميل وذلك بهدف التأكد من دقة وموضوعية ومدى توافق البيانات المدخلة على النظام مع البيانات والدراسة الائتمانية المقدمة للعملاء بشكل عام، ويمكن استخدام خاصية ال Override داخل النظام من قبل صلاحيات محددة لرفع او تخفيض درجة المخاطر ضمن معطيات معينة تعود للجهة الرقابية في تقدير اوضاع المقرض بما يعكس وضع التسهيلات ونشاط العميل.
- يحتفظ نظام التصنيف الائتماني بسجل كامل لدرجات المخاطر للحسابات الموافق عليها على مستوى العميل الواحد منذ تاريخ انشاء العلاقة الائتمانية وتحديثاتها الدورية التي تتم بشكل سنوي على اقل تقدير او عند الحاجة لإعادة التصنيف.

التطبيق والاعتراف الاول Initial Recognition

لغايات تصنيف التعرضات الائتمانية من خلال نظام التصنيف الداخلي ، يتم الاعتماد على مقارنة درجة التصنيف الحالي للتعرضات الائتمانية مع درجة التصنيف عند الاعتراف الاول من خلال دراسة معدة داخل البنك لتوثيق المعلومات التاريخية لمخاطر كل دين لتحديد درجة المخاطر عند الاعتراف الاول ، اما التعرضات الائتمانية غير المصنفة بتاريخ اعداد البيانات المالية فيتم ادراجها ضمن المرحلة الثانية حين تصنيفها اصولياً . اما في حال التعرضات الائتمانية الجديدة فيجب ان تخضع لعملية التصنيف الائتماني على نظام التصنيف الداخلي ويتم التعامل مع تصنيفها كاعتراف اولي بتاريخ التصنيف.

سابعاً : الألية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

- تضمنت متطلبات المعيار الدولي قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني / المخصصات) للتعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي تقع ضمن نطاق المعيار من خلال نظرة مستقبلية مبنية على معلومات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة ، كما تضمنت كيفية وآلية ادراج التعرضات الائتمانية / أدوات الدين اضافة الى منهجية واطار عام احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن منهج مكون من ثلاث مراحل حددها المعيار الجديد للاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان والذي يعتمد على التغيرات المهمة (المؤثرة) في جودة مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الاول، حيث تنتقل التعرضات بين هذه المراحل الثلاثة وفقاً للتغيرات في المخاطر الائتمانية وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة.

- تم تطبيق نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين الخاصة لمتطلبات المعيار على مستوى فروع الاردن والشركات التابعة والفروع الخارجية بما يتواءم مع تعليمات البنك المركزي ومتطلبات المعيار الدولي.

- قام البنك بإتباع منهجية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس افرادي (للتعرض الائتماني / أداة الدين) دون اتباع اسلوب تحديد عناصر (مواصفات) مشتركة على اساس تجميعي بحيث يتم احتساب الخسائر المتوقعة على مستوى العقد (الحساب) الواحد

عند كل اعداد بيانات مالية مما يظهر أثر التفاصيل الإفرادية لكل عقد بتحديد قيم متغيرات معادلة احتساب الخسائر المتوقعة من خلال تحديد الرصيد عند التعثر ، احتمالية التعثر ، الخسارة بافتراض التعثر والاستحقاق الزمني بناءً على المعلومات التفصيلية لكل عقد .

• تم استخدام النموذج الرياضي لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وعلى الشكل التالي:

الخسارة الائتمانية المتوقعة ECL = احتمالية التعثر PD x التعرض الائتماني عند التعثر EAD X نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD %

• تم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة بحيث يتم تقسيمها بناءً على أفضل تقدير للدارة لاحتمالية حدوثها الى ثلاثة سيناريوهات: سيناريو الأساس 40 % (Base)، السيناريو الأفضل 30 % (Upturn)، السيناريو الاسوء 30 % (Downturn).

• وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تعديل أوزان السيناريوهات الخاصة بفروع فلسطين وذلك بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لعكس أثر تداعيات الأوضاع الراهنة وعلى النحو التالي:

سيناريو الأساس 40 % (Base)، السيناريو الاسوء 60 % (Downturn).

احتمالية التعثر (PD)

هي تقدير لإحتمالية تعثر التعرض الائتماني / اداة الدين خلال مدة زمنية محددة إعتباراً من تاريخ البيانات المالية ، ويتم تقديرها كما يلي:

عملاء الشركات:

• يتم بناء مصفوفة الانتقال (Transition Matrix) لقطاع التسهيلات (الشركات الكبرى والمتوسطة وصغيرة الحجم) من خلال ما تعكسه بيانات التصنيف على نظام التصنيف الداخلي Moody's لسنة واحدة تغطي فترتين للتعرضات الائتمانية التي تندرج تحت مظلة تلك القطاعات لفروع الاردن، فلسطين وقبرص والتي تكون على مستوى العميل.

• يتم الاعتماد على احتمالية التعثر PDs المتوفرة ضمن نظام Moody's وتحديثاتها السنوية وبيانات التعثر الفعلية لبناء القيم الافتراضية لاحتمالية التعثر على مستوى القطاعات البنكية. ويتم بناء نموذج احصائي واستخراج احتمالية التعثر عند نقطة زمنية معينة PiT PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل، LTDR بحيث تعكس هذه المتغيرات مصفوفة احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني Lifetime PD .

قطاع الأفراد:

يتم بناء مصفوفة الانتقال (Transition Matrix) لقطاع الافراد / التجزئة لدى فروع الاردن والفروع الخارجية والشركات التابعة من خلال استخدام معلومات فترات الاستحقاق Delinquency Buckets لمدة 24 شهراً سابقة لاحتساب PiT PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR ، وبحيث يتم اعداد مصفوفة الانتقال بحسب نوع المنتج (منتج مضمون او غير مضمون).

الجهات السيادية و البنوك:

يتم بناء مصفوفات احتمالية التعثر للجهات السيادية والبنوك في مختلف مناطق العالم من خلال الاعتماد على التقارير المعدة من شركة ستاندرد اند بور (S&P) لاستخراج احتمالية التعثر عند نقطة زمنية معينة PiT PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR.

الرصيد عند التعثر (EAD)

• يتم اتباع منهجية تحديد الرصيد عند التعثر من خلال السقوف الائتمانية المتاحة للعملاء او الرصيد المستغل ايهما اكبر سواءا للتعرضات المباشرة اوغير المباشرة، حيث يؤخذ بعين الاعتبار المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلاً، مع معاملة التسهيلات غير المباشرة (الكفالات المصرفية ، الاعتمادات المستندية ،) اضافة الى السقوف الائتمانية غير المستغلة بمعامل تحويل ائتماني (CCF) 100 % .

• يؤخذ بعين الاعتبار الزمن المتوقع لاستمرار الدين من خلال دراسة سلوك خاص Behavioral Analysis توضح الفترة التي قد يستمر فيها الدين قائماً خصوصاً تلك التعرضات التي تتسم بامتداد العمر الزمني لما بعد التواريخ التعاقدية مثل الجاري مدين والبطاقات الائتمانية والتي تم تطبيق عمر زمني بواقع 3 سنوات لها.

• يتم توزيع قيمة السقوف غير المستغلة على العقود الخاصة بهذا السقف نسبة وتناسب تبعاً للرصيد المستغل للعقود ضمن هذا السقف (أي تقسيم قيمة الرصيد المستغل في العقد على إجمالي قيمة الرصيد للعقود المستغلة ضمن نفس السقف)، ويتم استخدام هذه الآلية أيضاً عند توزيع الضمانات لضمان تغطية التعرضات الائتمانية بما يقابلها من ضمانات).

الخسائر بافتراض التعثر (LGD)

• هي تقدير لبلغ الخسارة الممكنة عند التعثر. وتمثل الفرق بين التدفقات النقدية المتعاقد عليها و تلك التي يتوقع البنك تحصيلها بما في ذلك من الضمانات المقدمة. ويتم غالبا التعبير عنها كنسبة مئوية من مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر.

• يتم التحديث السنوي لنسب الخسارة بافتراض التعثر من خلال التعامل مع البيانات التاريخية للتعرضات الائتمانية المتعثرة للجزء غير مغطى بضمانات والتحصيلات التي تمت عليها للفرات اللاحقة وبمعدل زمني 3-5 سنوات Cut-off Time من تاريخ التعثر واستخدامها لدراسة وتحليل نسب التحصيلات (Recovery Rate) لكل قطاع من القطاعات البنكية (الشركات الكبرى، المتوسطة والصغيرة والتجزئة) كل على حدى لتحديد نسبة الخسارة بافتراض التعثر. حيث يتم تطبيق الخسارة بافتراض التعثر للجزء الغير مضمون للقطاعات البنكية المختلفة وحسب المنهجية المعتمدة لدى البنك.

• أما فيما يخص احتساب نسب الخسارة عند التعثر ضمن عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، تم اعتماد نسب الخسارة بافتراض التعثر كما هي للتعرضات غير المغطاة بضمانات، أما فيما يخص التعرضات المغطاة بضمانات يتم استخدام نموذج (Managerial LGD)، حيث يؤخذ بعين الاعتبار الضمانات المالية وغير المالية المقبولة والتي تعتبر بمثابة مخفضات ائتمانية مقابل تلك التعرضات والتي تكون موثقة قانونيا ضمن عقود الائتمان والتي لا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك إليها، مع مراعاة كلا من نسب الاقتطاع المعيارية Hair-Cut لكل نوع من أنواع الضمانات المقبولة وحسب تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص والفترة الزمنية المتوقعة لاسترداد الضمانات حسب الإطار العام والسياسة المعتمدة داخل البنك.

وبحسب يتم تطبيق المعادلة التالية للوصول الى الخسارة بافتراض التعثر لكل عقد وعلى الشكل التالي:

$$LGD = 1 - \frac{\text{Total Collaterals after HairCut and Present Value}}{\text{Total Exposure}}$$

نطاق التطبيق: ضمن المنهجية المستخدمة، خضعت التعرضات الائتمانية والادوات المالية التالية لنطاق الخسارة الائتمانية المتوقعة وبما يخضع لمتطلبات المعيار الدولي:

القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة)

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الاعتماد على السقوف الائتمانية او الرصيد المستغل ايهما اكبر لتحديد الرصيد عند التعثر واستخدام معامل تحويل ائتماني (CCF) بواقع 100 % ، وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها لكل قطاع من القطاعات البنكية لمدة 12 شهر القادمة او على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني مع الاخذ بعين الاعتبار المراحل التي تتطلبها المعيار لتصنيف التعرض الائتماني اعتمادا على محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية، ويتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر للجزء الغير مضمون حسب الدراسة التي تم اعدادها للتحصيلات Recovery Rate لكل قطاع من القطاعات البنكية، والاخذ بالضمانات المالية وغير المالية المقبولة المسموح باستخدامها للجزء المضمون بعد تطبيق نسب الاقتطاع المعيارية لكل نوع من انواع الضمانات.

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR الممنوح بتاريخ الاحتساب. وتجدر الاشارة الى انه تم اعتماد متوسط عمر سنة واحدة للتعرضات التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد عدا الجاري مدين والبطاقات الائتمانية فقد تم تطبيق عمر زمني بواقع 3 سنوات .

أدوات الدين المسجلة بالكلفة المطفأة او المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال اعتماد ارصدة ادوات الدين مع اعتبار الفائدة على اساس اجمالي اداة الدين لتحديد الرصيد عند التعثر وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها لكل نوع من انواع ادوات الدين ، وتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر بواقع 45% .

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني لأداة الدين بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR .

هذا وتجدر الاشارة الى ان ادوات الدين (سندات الخزينة) على الحكومة الاردنية تم معاملتها دون خسارة ائتمانية متوقعة عليها.

التعرضات الائتمانية على البنوك، الجهات السيادية والمؤسسات المالية

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال اعتماد ارصدة التعرضات الائتمانية لتحديد الرصيد عند التعثر وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها للبنوك والجهات السيادية والمؤسسات المالية بحسب توزيعها الجغرافي (محليا ، اقليميا او دوليا)، وتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر بواقع 45%.

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR .

ثامنا : محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية

تخضع جميع التعرضات الائتمانية/ الأدوات المالية والتي تخضع لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة الى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان ولغايات انتقال الأداة المالية/ التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث فقد اعتمد البنك النهجية التالية ضمن نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تعتبر كمؤشرات رئيسية:

التغير	معايير الانتقال للمرحلة الثانية	معايير الانتقال للمرحلة الثالثة
التغير في التصنيف الائتماني لأداة الدين / التعرض الائتماني	• تخفيض التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني / أداة الدين بمقدار درجتين أو أكثر على نظام التصنيف الائتماني الداخلي. • الانخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني/ أداة الدين.	• الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون متعثرة/غير منتظمة. • حالات الإفلاس أو إعلان وضع تحت التصفية للشركات. • درجة التصنيف الائتماني الداخلي (10-9-8).
ديون غير مصنفة ائتمانياً	عدم وجود تصنيف ائتماني للتعرض الائتماني/ أداة الدين التي تخضع لعملية التصنيف الائتماني الداخلي.	
وجود مستحقات	وجود مستحقات لمدة (30) يوم فأكثر وأقل من (90) يوم.	
درجة التصنيف	درجة التصنيف الائتماني الداخلي (7).	
حالة / وضع الحساب	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون تحت المراقبة.	

كما تخضع التعرضات والتي ينطبق عليها مفهوم قطاع الافراد / تعامل بطريقة قياس محفظة الافراد الى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان ولغايات انتقال التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث فقد اعتمد البنك النهجية التالية ضمن نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تعتبر كمؤشرات رئيسية:

التغير	معايير الانتقال للمرحلة الثانية	معايير الانتقال للمرحلة الثالثة
وجود مستحقات	وجود مستحقات لمدة (30) يوم فأكثر وأقل من (90) يوم.	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون متعثرة/غير منتظمة.
حالة / وضع الحساب	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون تحت المراقبة.	

كما يؤخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأخرى و التي تعتبر ملائمة لتقييم حدوث ارتفاع في مستوى مخاطر الائتمان او التي تدل على وجود حالة تعثر والتي وفي حال توفرها يتوجب ادراج المطالبات ضمن المرحلة الثانية / الثالثة وحسب ما أشار اليه المعيار رقم 9 وتعليمات البنك المركزي رقم (8/2024) للالتزام بها والأخذ بالأشد منها .

تاسعا : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتم الأخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر PD للقطاعات المختلفة المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة الى الاحداث المستقبلية المتوقعة وفقا لمعلومات يمكن الاعتماد عليها او اجتهادات جوهريّة من قبل البنك، حيث يتم استخدام نموذج احصائي ذو متغير اقتصادي احادي يتم فيه الاعتماد على عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالاحداث المستقبلية المتوقعة والتي تلخص في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي GDP ومعدلات الاختلاف السنوية في نسب البطالة Un-Employment Rate لفترة 10 - 15 سنة سابقة وربطها بالتوقعات المستقبلية للمتغير الاقتصادي لل 5 سنوات القادمة لعكس اثر التغيرات على النسب المستقبلية المتوقعة لاحتماليات التعثر السنوية، حيث تم الاعتماد على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لكل من القطاعات / المناطق الجغرافية التالية:

للتعرضات / ادوات الدين على قطاع الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة:

1. الاردن | Jordan
2. فلسطين | Palestine
3. قبرص | Cyprus
4. الشركة التابعة | الأهلي للتأجير التمويلي .

للتعرضات / ادوات الدين على الجهات السيادية والبنوك:

1. أمريكا الشمالية | North America
2. منطقة أوروبا وآسيا الوسطى | Europe & Central Asia
3. المنطقة العربية | Arab World
4. شرق آسيا والمحيط الهادي | East Asia & Pacific

كما تم الاعتماد على معدلات التغير السنوية في نسب البطالة لكل من القطاعات / المناطق الجغرافية التالية:

للتعرضات الممنوحة لقطاع التجزئة / الافراد:

1. الاردن | Jordan
2. فلسطين | Palestine
3. قبرص | Cyprus
4. الشركة التابعة | الشركة الاهلية للتمويل الأصغر

عاشرا : حوكمة تطبيق المعيار الدولي

تعتبر الحوكمة المؤسسية إحدى العناصر المهمة في تحديد المسؤوليات والعلاقات بين كافة الاطراف بوضوح لتحقيق رؤية واهداف البنك. كما تعتبر إحدى الوسائل لتوفير الادوات والوسائل السليمة والمناسبة لمجلس الادارة والادارة التنفيذية للوصول الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية وضمان وجود بيئة عمل رقابية فاعلة.

ويتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الاردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص. وبما يحقق حاكمية تنفيذ المعيار الدولي، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا ووحدات العمل المشاركة لضمان حاكمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

مسؤوليات مجلس الادارة

- تحديد الاهداف الاستراتيجية للبنك وتوجيه الادارة التنفيذية لإعداد الاستراتيجيات لتحقيق الاهداف واعتمادها واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجيات.
- تقييم البنية التحتية الحالية واتخاذ القرارات بشأن التغييرات او التحسينات المطلوبة لضمان اداء احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة.
- التأكد ومن خلال اللجان المنبثقة عن المجلس للإشراف على الادارة التنفيذية العليا من توفر انظمة ضبط ورقابة داخلية، توفر سياسات وخطط واجراءات عمل لدى البنك والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بما يغطي نشاط تطبيق المعيار الدولي.
- اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضمان الرقابة الفاعلة على التطبيق السليم للمعيار وحماية الانظمة المستخدمة في التطبيق.
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية (ادارة المخاطر وادارة التدقيق الداخلي) بكافة الاجراءات والاعمال اللازمة للتأكد من صحة وسلامة المنهجيات والانظمة المستخدمة في اطار تطبيق المعيار وتوفير الدعم اللازم.
- اعتماد نماذج الاعمال التي يتم من خلالها تحديد اهداف واسس واقتناء وتصنيف الادوات المالية.
- اعتماد السياسات والاجراءات المناسبة المتعلقة بتطبيق المعيار والحالات الاستثنائية على مخرجات الانظمة وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار في الاستثناء أو التعديل وأن تعرض هذه الحالات على مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه والحصول على الموافقات اللازمة.
- التأكد من وجود أنظمة تصنيف ائتمانية داخلية وأنظمة آلية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات الادارة التنفيذية

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغييرات او التحسينات المطلوبة التي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، قاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية و نظام معلومات اداري مناسب.
- مراجعة الانظمة والسياسات والاجراءات واية معايير اخرى ذات العلاقة وبيان مدى وملاءمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان تشاركية جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار المحاسبي الدولي.

- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار، والوقوف على اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي على الوضع المالي للبنك من الاطار الكمي والنوعي.
- تحديد الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- حماية الانظمة المستخدمة في عملية التطبيق.
- عكس اثر تطبيق المعيار على الاستراتيجية وسياسات التسعير.

مسؤوليات دوائر البنك ذات العلاقة:

تخضع مهام ومسؤوليات دوائر البنك ذات العلاقة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي حسب الاطار العام والسياسة المعتمدة داخل البنك.

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنفتم كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة او عاملة، إن الديون المجدولة خلال السنة بلغ رصيدها 995,077 دينار كما في 31 كانون الاول 2025 (4,458,986 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات الائتمانية او تأجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح، وقد بلغ إجماليها 104,343,337 دينار كما في نهاية العام 2025 (122,479,037 دينار خلال عام 2024).

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصص:

المجموع			
2024	2025	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
دينار	دينار		
937,296,882	926,671,822	سندات حكومية وبكفالتها	حكومية
69,198,136	55,173,344	-	غير مصنفة
1,006,495,018	981,845,166		المجموع

ب- مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأي أداة أخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها إلى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك سياسه متحفظة في ادارته هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

1 - مخاطر اسعار الفائدة:

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم الموازنة في تواريخ اعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات المجموعه نتيجة لفرق التوقيت في اعادة التسعير.

تكمن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الأجل طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

ج - مخاطر السيولة :

تعمل المجموعه بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستها في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المجموعه نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقره من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة ، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

2 - توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية - بالصادفي

2025											البيان
إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	خدمات ومرافق عامة	زراعة	إنشاءات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
279,199,265	-	279,199,265	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
190,723,189	-	-	-	-	-	-	-	-	-	190,723,189	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,883,818	-	-	-	-	-	-	-	-	-	34,883,818	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,758,742,311	-	38,904,943	291,906,632	88,735	186,610,866	56,649,279	474,362,886	456,059,283	188,095,314	66,064,373	تسهيلات إئتمانية مباشرة
981,592,049	-	926,665,743	-	-	-	-	-	-	-	54,926,306	الموجودات المالية بالكلفة للطفاة
29,000,770	-	-	-	-	-	-	-	-	-	29,000,770	الموجودات الأخرى
3,274,141,402	-	1,244,769,951	291,906,632	88,735	186,610,866	56,649,279	474,362,886	456,059,283	188,095,314	375,598,456	الإجمالي
374,700,149	-	-	-	-	-	-	-	-	-	374,700,149	الكفالات المالية
115,316,181	-	-	-	-	-	-	-	-	-	115,316,181	الاعتمادات للسندية الصادرة والقبولات
419,988,531	-	-	-	-	-	-	-	-	-	419,988,531	الالتزامات الأخرى
4,184,146,263	-	1,244,769,951	291,906,632	88,735	186,610,866	56,649,279	474,362,886	456,059,283	188,095,314	1,285,603,317	الجموع الكلي

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2025:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	1,276,911,488	6,618,322	2,073,507	1,285,603,317
صناعة	176,593,424	9,124,455	2,377,435	188,095,314
تجارة	420,023,860	29,123,772	6,911,651	456,059,283
إنشاءات	426,465,159	42,825,185	5,072,542	474,362,886
زراعة	22,230,975	33,838,846	579,458	56,649,279
خدمات ومرافق عامة	168,721,690	14,859,606	3,029,570	186,610,866
أسهم	88,735	-	-	88,735
أفراد	275,516,768	14,036,745	2,353,119	291,906,632
حكومة وقطاع عام	1,201,542,237	43,227,714	-	1,244,769,951
المجموع	3,968,094,336	193,654,645	22,397,282	4,184,146,263

3 - توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

البيان	2025						
	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	إفريقيا	أمريكا	دول أخرى إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	233,902,023	44,918,488	378,754	-	-	-	279,199,265
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	34,473,753	16,462,765	104,894,848	1,172,219	-	26,675,842	190,723,189
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	34,883,818	-	-	-	-	-	34,883,818
تسهيلات إئتمانية مباشرة	1,523,016,599	223,709,485	12,016,227	-	-	-	1,758,742,311
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	928,157,150	35,709,899	17,725,000	-	-	-	981,592,049
الموجودات الأخرى	26,860,536	1,914,553	225,681	-	-	-	29,000,770
الإجمالي	2,781,293,879	322,715,190	135,240,510	1,172,219	-	26,675,842	3,274,141,402
الكفالات المالية	362,697,400	10,793,869	1,208,880	-	-	-	374,700,149
الاعتمادات المستندية الصادرة والقبولات	109,616,452	5,699,729	-	-	-	-	115,316,181
الالتزامات الأخرى	379,308,226	40,680,305	-	-	-	-	419,988,531
المجموع الكلي	3,632,915,957	379,889,093	136,449,390	1,172,219	-	26,675,842	4,184,146,263

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2025:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	3,497,414,496	115,003,306	20,498,155	3,632,915,957
دول الشرق الأوسط الأخرى	299,338,627	78,651,339	1,899,127	379,889,093
أوروبا	136,449,390	-	-	136,449,390
آسيا*	1,172,219	-	-	1,172,219
إفريقيا	-	-	-	-
أمريكا	26,675,842	-	-	26,675,842
دول أخرى	7,043,762	-	-	7,043,762
المجموع	3,968,094,336	193,654,645	22,397,282	4,184,146,263

* بإستثناء دول الشرق الأوسط.

4 - التعرضات الإئتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ - إجمالي التعرضات الإئتمانية التي تم تصنيفها:

31 كانون الأول 2025						البيان
المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	%	
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
217,994,159	48,673,227	119,566,685	21,451,210	70,124,437	20,77 %	تسهيلات إئتمانية مباشرة
-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
217,994,159	48,673,227	119,566,685	21,451,210	70,124,437		مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي
7,534,972	(1,553,552)	3,501,234	670,927	(882,625)	(8,00 %)	مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي
225,529,131	47,119,675	123,067,919	22,122,137	69,241,812		المجموع الكلي

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

31 كانون الأول 2025							البيان
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
نسبة الخسارة الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها	المجموع	المرحلة الثالثة - افرادي	المرحلة الثانية - افرادي	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	
%	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6.08 %	4,261,557	3,674,155	587,402	70,124,437	21,451,210	48,673,227	تسهيلات إئتمانية مباشرة
	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
	4,261,557	3,674,155	587,402	70,124,437	21,451,210	48,673,227	مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي
1.993 %	(17,592)	13,269	(30,861)	(882,625)	670,927	(1,553,552)	مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي
	4,243,965	3,687,424	556,541	69,241,812	22,122,137	47,119,675	المجموع الكلي

5 - التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي للوحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	279,199,265	246,357,242
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,723,189	161,362,227
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	34,883,818	34,718,367
التسهيلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:		
للأفراد	388,066,392	396,258,380
القروض العقارية	319,973,115	304,581,448
للشركات:		
الشركات الكبرى	827,784,017	764,849,716
الشركات الصغيرة والمتوسطة	179,317,866	172,619,741
للحكومة والقطاع العام	43,600,921	44,639,749
سندات واسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	981,592,049	1,006,037,237
الموجودات الأخرى	29,000,770	26,612,424
إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي	3,274,141,402	3,158,036,531
بنود خارج قائمة المركز المالي للوحدة		
كفالات	374,700,149	341,072,470
اعتمادات صادرة و قبولات	115,316,181	115,431,282
سقوف تسهيلات غير مستغلة	419,988,531	454,856,689
إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي	910,004,861	911,360,441
إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي للوحدة	4,184,146,263	4,069,396,972

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

40 - التحليل القطاعي

أ - معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- إدارة الاستثمارات والخزينة والعملات الأجنبية : يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى خدمات التجارة بالعملات الأجنبية وخدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أخرى : يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الخليفة والممتلكات والمعدات والإدارة العامة والإدارات المساندة .

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

الجموع		أخرى	الخزينة والاستثمارات	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد	البيان
2024	2025						
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
120,786,301	132,893,194	4,375,878	16,597,190	48,606,787	25,916,661	37,396,678	إجمالي الدخل
(16,632,617)	(17,725,712)	99,617	382,598	(12,022,296)	(2,812,622)	(3,373,009)	(مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة
104,153,684	115,167,482	4,475,495	16,979,788	36,584,491	23,104,039	34,023,669	نتائج أعمال القطاع
(72,476,342)	(78,980,607)	-	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
(742,000)	(775,330)	-	-	-	-	-	مخصص تدني هبوط عقارات مستملكة
(868,039)	(1,209,707)	-	-	-	-	-	مخصصات أخرى
30,067,303	34,201,838	4,475,495	16,979,788	36,584,491	23,104,039	34,023,669	الربح للسنة قبل الضرائب
(12,269,458)	(12,946,052)						ضريبة الدخل
17,797,845	21,255,786						الربح للسنة
22,594,686	28,607,959						مصاريف رأسمالية
8,086,978	8,693,442						استهلاكات وإطفاءات
							معلومات أخرى
3,400,506,914	3,596,824,667	239,629,718	1,559,972,649	899,705,482	200,249,715	697,267,103	موجودات القطاع
124,991,329	125,058,613	125,058,613	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
3,525,498,243	3,721,883,280	364,688,331	1,559,972,649	899,705,482	200,249,715	697,267,103	مجموع الموجودات
3,060,029,831	3,251,426,818	160,037,853	352,541,767	890,361,647	510,631,285	1,337,854,266	مطلوبات القطاع
46,155,193	48,431,400	48,431,400	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
3,106,185,024	3,299,858,218	208,469,253	352,541,767	890,361,647	510,631,285	1,337,854,266	مجموع المطلوبات

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية في الشرق الأوسط وأوروبا التي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

للمجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
120,786,301	132,893,194	16,537,979	14,635,945	104,248,322	118,257,249	إجمالي الإيرادات
22,594,686	28,607,959	526,918	5,534,594	22,067,768	23,073,365	المصروفات الرأسمالية
3,525,498,243	3,721,883,280	490,983,204	531,528,016	3,034,515,039	3,190,355,264	مجموع الموجودات

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2025:

البيان	إجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	279,199,265	-	-	-	-	-	-	-	279,199,265
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	190,730,408	-	-	-	-	-	-	-	190,730,408
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية	35,000,000	-	-	-	-	-	-	-	35,000,000
التسهيلات الائتمانية:	1,901,107,112	185,512,834	6,586,625	3,554,120	904,347,143	47,804,371	12,633,221	1,160,438,314	740,668,798
للأفراد	413,698,070	40,418,799	-	33,129	5,788,993	15,342,314	31,674	61,614,909	352,083,161
القروض العقارية	327,921,559	2,616,520	1,584	-	405,096,972	14,120	242,481	407,971,677	(80,050,118)
الشركات الكبرى	917,760,757	93,575,328	6,585,041	1,261,852	389,830,055	26,350,123	4,917,858	522,520,257	395,240,500
الشركات الصغيرة والمتوسطة	193,803,034	48,902,187	-	2,259,139	103,631,123	6,097,814	7,441,208	168,331,471	25,471,563
للحكومة والقطاع العام	47,923,692	-	-	-	-	-	-	-	47,923,692
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	981,845,166	-	-	-	-	-	-	-	981,845,166
الموجودات الأخرى	29,000,770	-	-	-	-	-	-	-	29,000,770
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	3,416,882,721	185,512,834	6,586,625	3,554,120	904,347,143	47,804,371	12,633,221	1,160,438,314	2,256,444,407
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	915,612,871	112,139,039	839,673	1,000,000	91,729,035	959,038	-	206,666,785	708,946,086
المجموع الكلي	4,332,495,592	297,651,873	7,426,298	4,554,120	996,076,178	48,763,409	12,633,221	1,367,105,099	2,965,390,493

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2024:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الحسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	246,357,242	-	-	-	-	-	-	-	246,357,242
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	161,383,084	-	-	-	-	-	-	-	161,383,084
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	35,000,000	-	-	-	-	-	-	-	35,000,000
التسهيلات الائتمانية:	1,816,137,811	205,001,879	5,311,299	5,366,775	887,505,058	41,574,533	51,588,140	1,196,347,684	619,790,127
للأفراد	422,239,492	35,077,077	-	37,729	4,659,122	10,882,499	9,810	50,666,237	371,573,255
القروض العقارية	314,745,386	3,049,213	-	-	403,888,960	33,500	35,310,885	442,282,558	(127,537,172)
الشركات الكبرى	845,678,776	119,238,075	5,006,226	2,109,077	379,425,692	25,401,649	7,343,222	538,523,941	307,154,835
الشركات الصغيرة والمتوسطة	188,770,818	47,637,514	305,073	3,219,969	99,531,284	5,256,885	8,924,223	164,874,948	23,895,870
للحكومة والقطاع العام	44,703,339	-	-	-	-	-	-	-	44,703,339
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	1,006,495,018	-	-	-	-	-	-	-	1,006,495,018
الموجودات الأخرى	26,612,424	-	-	-	-	-	-	-	26,612,424
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	3,291,985,579	205,001,879	5,311,299	5,366,775	887,505,058	41,574,533	51,588,140	1,196,347,684	2,095,637,895
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	917,667,947	58,747,002	302,045	1,000,000	74,761,818	1,007,039	-	135,817,904	781,850,043
المجموع الكلي	4,209,653,526	263,748,881	5,613,344	6,366,775	962,266,876	42,581,572	51,588,140	1,332,165,588	2,877,487,938

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2024:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	
صافي التعرض بعد الضمانات	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
قـد وأرصـدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصـدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:	108,911,619	3,669,005	-	852,777	32,483,236	21,233,171	321,110	58,559,299	70,220,125
للأفراد	23,483,245	65,566	-	37,729	440,852	390,182	9,810	944,139	19,304,355
القروض العقارية	10,402,238	97,869	-	-	7,902,821	13,500	18,377	8,032,567	3,388,103
الشركات الكبرى	60,205,055	3,424,826	-	14,742	12,358,746	20,151,264	249,557	36,199,135	40,091,503
الشركات الصغيرة والمتوسطة	14,821,081	80,744	-	800,306	11,780,817	678,225	43,366	13,383,458	7,436,164
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة الطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	108,911,619	3,669,005	-	852,777	32,483,236	21,233,171	321,110	58,559,299	70,220,125
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	2,765,214	1,632,489	-	-	1,796,155	108,115	-	3,536,759	(771,545)
المجموع الكلي	111,676,833	5,301,494	-	852,777	34,279,391	21,341,286	321,110	62,096,058	49,580,775

ب - مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك أو على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة إلى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في إداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

1 - مخاطر أسعار الفائدة:

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث أن معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغير في أسعار الفائدة على أرباح البنك أو على أسعار موجوداته واستثماراته .

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إداره الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للعام 2025			
العملية	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	(534,968)	-
يورو	1 %	(864)	-
جنيه استرليي	1 %	317	-
ين ياباني	1 %	188	-
عملات اخرى	1 %	500,197	-
العملية	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	534,968	-
يورو	1 %	864	-
جنيه استرليي	1 %	(317)	-
ين ياباني	1 %	(188)	-
عملات اخرى	1 %	(500,197)	-
للعام 2024			
العملية	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	(19,154)	-
يورو	1 %	(7,348)	-
جنيه استرليي	1 %	459	-
ين ياباني	1 %	(8)	-
عملات اخرى	1 %	(12,198)	-
العملية	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	19,154	-
يورو	1 %	7,348	-
جنيه استرليي	1 %	(459)	-
ين ياباني	1 %	8	-
عملات اخرى	1 %	12,198	-

2 - مخاطر العملات:

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا .

العملة	التغير (زيادة) في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
للعام 2025			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	5	22,086	-
جنيه استرليني	5	(1,035)	-
ين ياباني	5	122	-
عملات أخرى	5	121,545	-
للعام 2024			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	5	(13,196)	-
جنيه استرليني	5	(677)	-
ين ياباني	5	(267)	-
عملات أخرى	5	8,589	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 5 % فانه سيكون له نفس الأثر المالي اعلاه مع عكس الإشارة.

3 - مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام 2025	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
السوق	%	دينار	دينار
سوق عمان المالي	5	-	651,111
للعام 2024			
السوق			
سوق عمان المالي	5	-	483,846

- مخاطر أسعار الأسهم:

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند إلى التنويع القطاعي والجغرافي، وبنسب محدد سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما أن هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة أية مخاطر قد تنشأ.

ج - مخاطر السيولة:

تعمل المجموعه بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المجموعه نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة إلى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقررة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة ، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

40/ ج - مخاطر السيولة:

أولاً : يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المضمومة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقد بتاريخ القوائم المالية:

للمجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 6 شهور الى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	أقل من شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
كما في 31 كانون الأول 2025								
								المطلوبات
183,709,540	-	-	21,677,690	-	-	62,995,288	99,036,562	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,386,753,225	-	-	142,939,225	250,682,631	339,724,655	1,105,105,649	548,301,065	ودائع عملاء
451,565,680	-	-	304,499,067	51,844,076	38,068,616	25,575,501	31,578,420	تأمينات نقدية
198,296,281	-	54,481,824	48,289,511	48,854,483	40,228,365	2,877,583	3,564,515	أموال مقترضة
20,255,067	-	-	-	-	20,255,067	-	-	قروض مساندة
4,798,779	4,798,779	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
9,731,987	1,542,233	-	-	-	-	8,189,754	-	مخصص ضريبة الدخل
9,888,146	9,888,146	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
34,859,513	34,859,513	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
3,299,858,218	51,088,671	54,481,824	517,405,493	351,381,190	438,276,703	1,204,743,775	682,480,562	المجموع
3,721,883,280	334,080,594	820,953,566	700,269,585	360,631,013	216,435,043	428,975,471	860,538,008	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)

الجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 شهور إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
كما في 31 كانون الأول 2024								
								المطلوبات
195,930,017	-	-	18,819,949	-	-	4,000,000	173,110,068	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,269,238,191	-	-	138,866,017	247,870,284	326,031,281	1,113,512,827	442,957,782	ودائع عملاء
374,199,735	-	-	247,987,478	45,389,763	32,441,483	20,409,601	27,971,410	تأمينات نقدية
188,453,467	-	91,710,070	51,745,824	32,129,718	10,881,368	1,070,454	916,033	أموال مقترضة
20,255,067	-	20,255,067	-	-	-	-	-	قروض مساندة
4,534,503	4,534,503	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
11,070,847	2,393,226	-	-	-	-	6,303,895	2,373,726	مخصص ضريبة الدخل
11,064,670	11,064,670	-	-	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
31,438,527	31,438,527	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
3,106,185,024	49,430,926	111,965,137	457,419,268	325,389,765	369,354,132	1,145,296,777	647,329,019	الجموع
3,525,498,243	305,275,627	779,914,223	812,906,513	306,417,015	166,708,175	458,747,802	695,528,888	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

فجوة إعادة تسعير الفائدة							
للمجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 شهور إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر لغاية 3 شهور	أقل من شهر
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2025							
الموجودات:							
421,861,319	263,276,262	10,635,000	-	-	-	-	147,950,057
190,723,189	52,638,506	-	-	-	-	-	138,084,683
34,883,818	-	-	34,883,818	-	-	-	-
1,758,742,311	20,398,922	376,529,383	204,938,838	175,617,648	199,133,363	393,932,938	388,191,219
50,132,636	50,132,636	-	-	-	-	-	-
981,592,049	-	433,581,767	236,362,958	184,285,354	15,002,456	28,360,000	83,999,514
9,667,417	9,667,417	-	-	-	-	-	-
127,670,910	127,670,910	-	-	-	-	-	-
2,039,136	2,039,136	-	-	-	-	-	-
19,511,882	19,511,882	-	-	-	-	-	-
125,058,613	125,058,613	-	-	-	-	-	-
3,721,883,280	670,394,284	820,746,150	476,185,614	359,903,002	214,135,819	422,292,938	758,225,473
المطلوبات:							
181,255,256	-	-	21,677,690	-	-	61,000,000	98,577,566
2,376,265,785	507,181,822	-	142,046,598	249,148,795	337,531,899	592,214,451	548,142,220
451,505,331	14,509,578	-	304,499,041	51,783,753	38,068,616	25,575,501	17,068,842
197,981,534	-	54,409,745	48,289,511	48,611,815	40,228,365	2,877,583	3,564,515
20,000,000	-	-	-	-	20,000,000	-	-
4,798,779	4,798,779	-	-	-	-	-	-
9,731,987	1,542,233	-	-	-	-	8,189,754	-
9,888,146	9,888,146	-	-	-	-	-	-
48,431,400	48,431,400	-	-	-	-	-	-
3,299,858,218	586,351,958	54,409,745	516,512,840	349,544,363	435,828,880	689,857,289	667,353,143
422,025,062	84,042,326	766,336,405	(40,327,226)	10,358,639	(221,693,061)	(267,564,351)	90,872,330
2024							
3,525,498,243	586,810,570	779,706,807	588,822,542	305,687,723	164,408,951	452,065,269	647,996,381
3,106,185,024	595,273,361	111,637,991	453,771,402	323,795,606	367,161,376	632,695,823	621,849,465
419,313,219	(8,462,791)	668,068,816	135,051,140	(18,107,883)	(202,752,425)	(180,630,554)	26,146,916

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

المجموع	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						كما في 31 كانون الاول 2025
						الموجودات
164,181,723	108,230,780	-	515,728	2,677,509	52,757,706	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
163,092,315	27,870,963	1,175,816	7,298,940	35,524,877	91,221,719	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
359,399,888	102,824,363	-	-	3,145,405	253,430,120	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
619,511	-	-	-	360,026	259,485	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
249,685,930	-	-	-	4,122,731	245,563,199	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
13,219	-	-	-	-	13,219	موجودات حق الاستخدام
3,813,261	-	-	-	-	3,813,261	موجودات ثابتة - بالصافي
17,466	-	-	-	-	17,466	موجودات غير ملموسة
8,909,258	3,749,617	(16,022)	(2,096)	727,988	4,449,771	موجودات اخرى
949,732,571	242,675,723	1,159,794	7,812,572	46,558,536	651,525,946	مجموع الموجودات
						المطلوبات
39,263,464	23,636,826	-	140,408	4,297,531	11,188,699	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
646,225,392	142,106,236	648,189	7,596,471	35,791,260	460,083,236	ودائع العملاء
132,223,138	22,909,078	508,791	46,082	5,335,650	103,423,537	تأمينات نقدية
35,450,000	-	-	-	-	35,450,000	اموال مقترضة
75,190	-	-	-	-	75,190	مخصصات متنوعة
212,686	173,086	-	-	-	39,600	مخصص ضريبة الدخل
13,272	-	-	-	-	13,272	التزامات عقود الايجار
9,675,279	51,419,593	365	50,314	559,926	(42,263,255)	مطلوبات اخرى
86,312,025	-	-	-	132,452	86,179,573	حقوق الملكية
949,542,110	240,244,819	1,157,345	7,833,275	46,116,819	654,189,852	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
190,461	2,430,904	2,449	(20,703)	441,717	(2,663,906)	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
253,381,633	20,597,052	7,014,252	1,525,163	20,544,291	203,700,875	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
						كما في 31 كانون الاول 2024
887,484,065	168,991,751	1,681,120	9,842,206	63,708,426	643,260,562	اجمالي الموجودات
887,064,355	168,819,969	1,686,450	9,855,747	63,972,347	642,729,842	اجمالي المطلوبات
419,710	171,782	(5,330)	(13,541)	(263,921)	530,720	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
282,600,121	22,160,700	5,829,576	1,634,401	47,513,371	205,462,073	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

ثانياً : بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

المجموع	أكثر من سنة ولغاية 5 سنوات	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			كما في 31 كانون الأول 2025
207,470,459	763,094	206,707,365	الإعتمادات والقبولات *
421,285,971	-	421,285,971	السقوف غير المستغلة
378,806,391	65,704,514	313,101,877	الكفالات
1,007,562,821	66,467,608	941,095,213	المجموع
			كما في 31 كانون الأول 2024
198,893,047	664,134	198,228,913	الإعتمادات والقبولات *
456,701,712	-	456,701,712	السقوف غير المستغلة
344,825,397	54,669,735	290,155,662	الكفالات
1,000,420,156	55,333,869	945,086,287	المجموع

* تتضمن إعتمادات واردة بحوالي 92 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (83 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

41 - ادارة رأس المال

أ- تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للاسهام العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والثريجة الثانية Tier 2 .

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للاسهام العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال يساوي 12 % ، وللبنوك التي تواجه مخاطر خارجية يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال 14 % ، ويتم تصنيف البنوك الى 5 فئات أفضلها التي معدلها يساوي 14 % فأكثر.

ج- كيفية تحقيق اهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الامثل لمصادر الاموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والانظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة التكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الامثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د- كفاية رأس المال

يهدف البنك من إدارة رأس المال الى تحقيق الاهداف التالية:

- التوافق مع متطلبات البنك المركزي المتعلقة برأس المال.
- المحافظة على قدرة البنك بالاستمرارية.
- الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لدعم النمو والتطور في أعمال البنك.

يتم مراقبة كفاية رأس المال من قبل إدارة البنك وتزويد البنك المركزي بالمعلومات المطلوبة حول كفاية رأس المال ربعياً.

حسب تعليمات البنك المركزي الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال يساوي 12 % ، وللبنوك التي لها مواجهات خارجية يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال 14 %، ويتم تصنيف البنوك الى 5 فئات أفضلها التي معدلها يساوي 14 % فأكثر.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وأجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في ظروف العمل، هذا ولم يقيم البنك بأية تعديلات على الاهداف والسياسات والاجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة.

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال كما عرفته اتفاقية بازل III المال كما عرفته اتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
بآلاف الدنانير الأردنية		
حقوق حملة الأسهم العادية		
رأس المال المكتتب به (الدفع)	200,655	200,655
الأرباح المدورة	43,538	46,127
التغير التراكم في القيمة العادلة	(3,201)	(5,277)
الاحتياطي القانوني	76,513	73,288
الاحتياطي الاختياري	15,762	15,762
احتياطيات أخرى	3,678	3,678
إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية	336,945	334,233
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)		
الشهرة والموجودات غير الملموسة	(2,039)	(2,196)
الأرباح المقترح توزيعها	(17,056)	(16,052)
المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني	(1,101)	(1,642)
الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين	(2,030)	(2,425)
موجودات ضريبية مؤجلة	(19,512)	(18,373)
صافي حقوق حملة الأسهم العادية	295,207	293,545
رأس المال الإضافي*	85,080	85,080
صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)	380,287	378,625
الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2		
المخصصات المطلوبة مقابل التعرضات الائتمانية في المرحلة الأولى	11,481	12,059
قرض مساند	12,000	16,000
إجمالي رأس المال المساند	23,481	28,059
رأس المال التنظيمي	403,768	406,684
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,365,869	2,228,209
نسبة كفاية رأس المال حملة الاسهم العادية (CET 1)	% 16,07	%16,99
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	% 17,07	%18,25

*خلال العام 2024 أتم البنك إصدار اسناد القرض الدائمة المستدامة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي بقيمة 120 مليون دولار أمريكي غير قابل للتحويل إلى أسهم وبسعر فائدة ثابت 8,5 % لمدة خمس سنوات، وبعدها سعر فائدة متغير كل ثلاثة أشهر يتم احتسابه على أساس العائد على سندات الخزينة الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لاجل 5 سنوات مضافا إليها هامش مقداره 3,5 % وذلك بهدف تحسين نسبة كفاية رأس المال. الفائدة غير تراكمية وتدفع بشكل ربع سنوي وتخضع من حقوق الملكية.

يتم تصنيف هذا الاسناد ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي كحقوق ملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية - التصنيف.

نسبة تغطية السيولة (LCR):

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
بآلاف الدنانير الأردنية		
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات	1,261,609	1,232,786
صافي التدفقات النقدية الخارجة	570,805	606,005
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%221,4	%203,4
تبلغ نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر للمجموعة البنكية	%210,4	% 200,3

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
بآلاف الدنانير الأردنية		
القيمة الدفترية (قبل الترجيح)	القيمة الدفترية بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب	
اجمالي التمويل المستقر المتاح	3,710,402	2,811,679
اجمالي التمويل المستقر المطلوب	3,710,402	1,839,102
اجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنود خارج الميزانية	915,613	45,781
اجمالي التمويل المستقر المطلوب		1,884,883
نسبة صافي التمويل المستقر :		%149,17

البيان	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2024
بآلاف الدنانير الأردنية		
القيمة الدفترية (قبل الترجيح)	القيمة الدفترية بعد مُعامل التمويل المستقر المطلوب	
اجمالي التمويل المستقر المتاح	3,537,698	2,600,336
اجمالي التمويل المستقر المطلوب	3,537,698	1,720,480
اجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنود خارج الميزانية	917,668	45,883
اجمالي التمويل المستقر المطلوب		1,766,363
نسبة صافي التمويل المستقر :		%147,21

42 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

المجموع	اكتر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
			31 كانون الأول 2025
			الموجودات:
421,861,319	10,635,000	411,226,319	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
190,723,189	-	190,723,189	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,883,818	34,883,818	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,758,742,311	581,468,221	1,177,274,090	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
50,132,636	50,132,636	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
981,592,049	27,901,078	953,690,971	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
9,667,417	9,667,417	-	موجودات حق إستخدام
127,670,910	127,670,910	-	ممتلكات ومعدات
2,039,136	2,039,136	-	موجودات غير ملموسة
19,511,882	19,511,882	-	موجودات ضريبية مؤجلة
125,058,613	125,058,613	-	موجودات اخرى
3,721,883,280	988,968,711	2,732,914,569	اجمالي الموجودات
			المطلوبات:
181,255,256	21,677,690	159,577,566	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,376,265,785	142,046,598	2,234,219,187	ودائع العملاء
451,505,331	319,008,619	132,496,712	تأمينات نقدية
197,981,534	102,699,256	95,282,278	اموال مقترضة
20,000,000	20,000,000	-	قروض مساندة
4,798,779	4,798,779	-	مخصصات متنوعة
9,731,987	445,139	9,286,848	مخصص ضريبة الدخل
9,888,146	9,876,928	11,218	التزامات عقود تأجير
48,431,400	48,431,400	-	مطلوبات اخرى
3,299,858,218	668,984,409	2,630,873,809	اجمالي المطلوبات
422,025,062	319,984,302	102,040,760	الصافي

لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	
			31 كانون الأول 2024
			الموجودات:
324,520,751	10,635,000	335,155,751	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
161,362,227	-	161,362,227	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
11,896,084	22,822,283	34,718,367	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,127,858,639	555,090,395	1,682,949,034	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
-	42,624,028	42,624,028	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
937,296,882	68,740,355	1,006,037,237	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	10,999,003	10,999,003	موجودات حق إستخدام
-	106,092,105	106,092,105	ممتلكات ومعدات
-	2,195,582	2,195,582	موجودات غير ملموسة
-	18,373,580	18,373,580	موجودات ضريبة مؤجلة
-	124,991,329	124,991,329	موجودات اخرى
2,562,934,583	962,563,660	3,525,498,243	اجمالي الموجودات
			المطلوبات:
176,651,072	18,819,949	195,471,021	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,120,149,839	135,218,177	2,255,368,016	ودائع العملاء
109,766,896	264,372,490	374,139,386	تأمينات نقدية
44,997,573	143,383,815	188,381,388	اموال مقترضة
-	20,000,000	20,000,000	قروض مساندة
-	4,534,503	4,534,503	مخصصات متنوعة
8,677,621	2,393,226	11,070,847	مخصص ضريبة الدخل
740,708	10,323,962	11,064,670	التزامات عقود تأجير
-	46,155,193	46,155,193	مطلوبات اخرى
2,460,983,709	645,201,315	3,106,185,024	اجمالي المطلوبات
101,950,874	317,362,345	419,313,219	الصافي

43 - إرتباطات والتزامات محتملة

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار
اعتمادات:		
اعتمادات صادرة	50,764,624	71,394,880
اعتمادات واردة	91,949,950	82,752,209
قبولات	64,755,885	44,745,958
كفالات:		
- دفع	162,237,080	154,229,935
- حسن تنفيذ	180,055,196	147,533,278
- أخرى	36,514,115	43,062,184
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مستغلة	421,285,971	456,701,712
المجموع	1,007,562,821	1,000,420,156

بلغت الكلفة التقديرية لاستكمال المشروع تحت التنفيذ الخاص بمبنى الإدارة الجديد حوالي 6,3 مليون دينار ومن المتوقع الانتهاء منه في نهاية الربع الأول من العام 2026 وبتكلفة اجمالية 46 مليون دينار.

44 - حسابات مدارة لصالح الغير

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
حسابات مدارة لصالح الغير	دينار 21,261,460	دينار 12,900,134

45 - القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على البنك 2,725,815 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (2,582,981 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) ، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص الأخوذ لها والبالغ 199,646 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (287,146 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) .

بلغت قيمة القضايا المقامة من البنك على الغير كما في 31 كانون الأول 2025 حوالي 396,6 مليون دينار ، ولا تزال هذه القضايا منظورة لدى المحاكم المختصة ولا يوجد لها أثر مالي على البنك.

46 - مستويات القيمة العادلة

أ - الموجودات المالية والمطلوبات للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

البيان	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير للموسمة والقيمة العادلة
	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024				
	دينار	دينار				
الموجودات المالية						
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:						
اسهم متوفرة لها اسعار سوقية	13,022,228	9,676,915	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفرة لها اسعار سوقية	36,919,684	32,769,863	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
الصناديق الاستثمارية	190,724	177,250	المستوى الثاني	عن طريق استخدام طريقة التقييم المناسبة وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	50,132,636	42,624,028				
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	50,132,636	42,624,028				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 2024.

ب - الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه أننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

البيان	31 كانون الاول 2025	31 كانون الاول 2024	البيان
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة			
155,735,000	155,763,737	129,135,000	129,155,291
190,723,189	190,734,803	161,362,227	161,381,751
34,883,818	35,380,958	34,718,367	35,147,189
1,758,742,311	1,768,494,191	1,682,949,034	1,692,675,558
981,592,049	998,930,196	1,006,037,237	1,021,630,738
67,232,946	76,895,700	70,220,087	81,483,027
3,188,909,313	3,226,199,585	3,084,421,952	3,121,473,554
مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة			
181,255,256	181,762,853	195,471,021	195,930,016
2,376,265,785	2,386,753,225	2,255,368,016	2,269,238,191
451,505,331	451,558,216	374,139,386	374,199,735
197,981,534	198,296,281	188,381,388	188,708,534
3,207,007,906	3,218,370,575	3,013,359,811	3,028,076,476

للبنود المبينة أعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

47 - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام 2024 لتتناسب مع تصنيف أرقام العام 2025 ولم ينتج عنها أي تعديل لنتائج أعمال السنة السابقة.

تطبيق أهلي موبايل بتصميمه الجديد كليًا!



إقرار بصحة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي

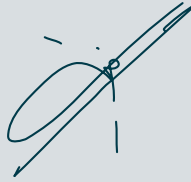
- نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك عن العام 2025.



سعد نبيل يوسف المعشر
رئيس مجلس الإدارة



الدكتور احمد عوض عبدالحليم الحسين
الرئيس التنفيذي / المدير العام



ضرار شبلي خلف حدادين
مدير الإدارة المالية

إقرارات مجلس الإدارة

يقر مجلس إدارة شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة، وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خال السنة المالية القادمة 2026.

- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام ضبط ورقابة داخلية فعال.
- يقر كل عضو من أعضاء مجلس إدارة شركة البنك الأهلي الأردني بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عضويته في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أو عينية وسواء كانت له/ها شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة بهم خلال السنة المالية 2025.



سعد نبيل يوسف المعشر
رئيس مجلس الإدارة



محمد موسى داود "محمد عيسى"
نائب رئيس مجلس الإدارة



نديم يوسف عيسى المعشر
عضو مجلس الإدارة



معالي السيدة
مجد محمد عبدالكريم شويكة
ممثل شركة المستثمر الأردني
عضو مجلس الإدارة



عماد يوسف عيسى المعشر
ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة
عضو مجلس الإدارة



رفيق صالح عيسى المعشر
ممثل شركة رجائي المعشر وإخوانه
عضو مجلس الإدارة



السيدة ميس عبدالله محمد جرادات
عضو مجلس الإدارة



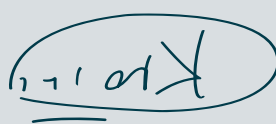
آلان فؤاد طانيوس ونا
ممثل بنك بيبيلوس / لبنان
عضو مجلس الإدارة



مؤنس عمر سليم عبد العال
ممثل المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي
عضو مجلس الإدارة



يزن منذر جريس حدادين
عضو مجلس الإدارة



خليل صفوان خليل الساكت
عضو مجلس الإدارة

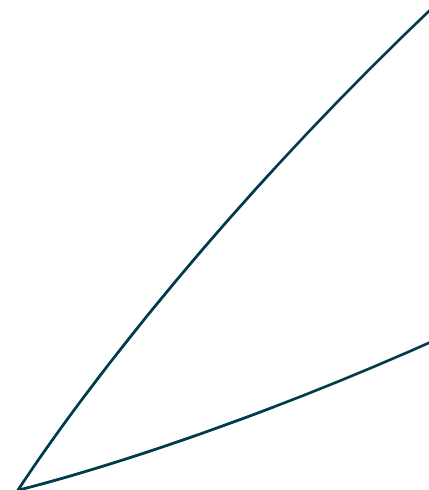


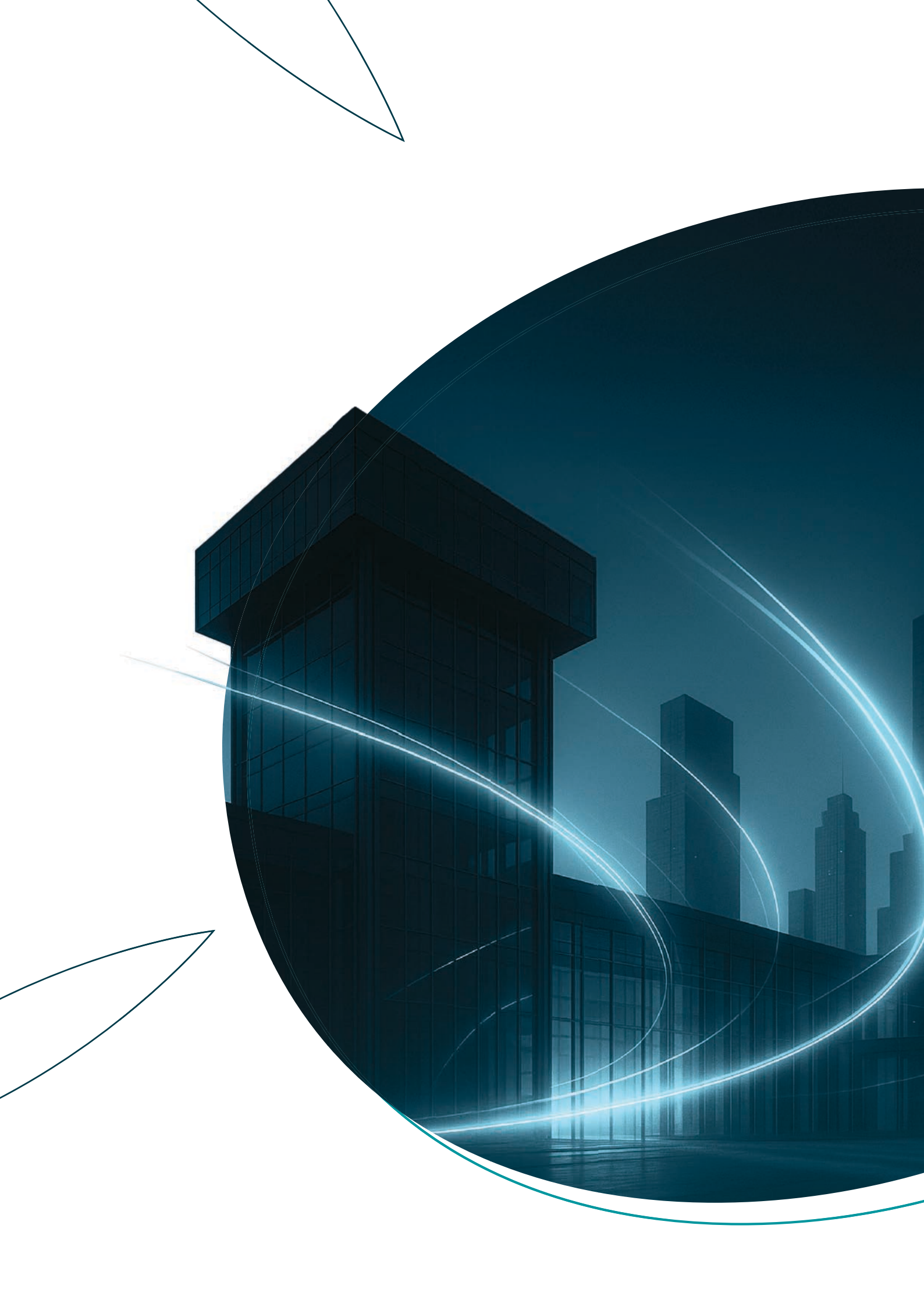
كريم توفيق أمين قعوار
عضو مجلس الإدارة



باسم بن محمود بن زهدي ملحس
عضو مجلس الإدارة

دليل الحوكمة المؤسسية





المقدمة وهدف الدليل

يهدف البنك الأهلي الأردني إلى ضمان وجود نهج ثابت يشجع على إرساء بيئة عمل ضمن إطار حوكمي فعال يتسم بالشفافية ضمن إطار ازدهار المشترك المؤسسي مع أصحاب المصلحة المبينين فيه (العملاء، المساهمون، الموردون و الشركاء، المجتمع، الموظفين، والجهات الرقابية)، حيث يؤمن البنك الأهلي الأردني بأن ممارسات الحوكمة الرشيدة تعزز مبادئ العدالة والشفافية القائمة على المسؤولية والمساءلة والفصل في المهام ضمن إطار حوكمي متكامل، كما أنها تمنح القدرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية مستدامة طويلة المدى تهدف الى تقديم قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة، بدلا من مجرد تحسين الأهداف قصيرة المدى. وحيث أن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين فإن أهمية الحوكمة المؤسسية في البنك تنطلق من أنها توفر أساسا وقواعد للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم وتعزيز الثقة في البنك كوعاء استثماري لأموال المودعين والمساهمين من جهة وتمكينه من المساهمة بكفاءة ونجاح في تطوير الجهاز المصرفي الذي يعتز بدوره ركنا أساسيا من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. كما انه وضمن التطورات التي يشهدها البنك على صعيد الاستدامة ومسؤوليتنا تجاه البيئة والمجتمع والحوكمة، يعزز الهدف الرئيسي لوضع النظرة العامة بخصوص الحوكمة مع التزامنا بتعزيز وتطبيق أفضل الممارسات الى جانب التشريعات واجبة التطبيق.

وعليه فقد قرر مجلس الإدارة في البنك الأهلي الأردني تبني الالتزام بتعليمات الحوكمة المؤسسية ضمن دليل الحوكمة المؤسسية (والذي سيشار اليه فيما بعد بـ "الدليل") والذي تم إعداده بما يتوافق وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) إضافة الى تعليمات البنك المركزي الأردني الذي تبني توصيات لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية في الأردن للمجموعة بشكل عام ومتطلبات الجهات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها البنك. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناطمة لأعمال البنك والمجموعة والذي يتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة.

نطاق التطبيق

يطبق هذا الدليل على مستوى المجموعة بشكل يتماشى وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وهيكل المجموعة مع بيان ومعرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والبنك (الشركة الأم) ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة والتأكد من وجود سياسات وآليات مناسبة لنشاط ومخاطر المجموعة وكيانها مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن البنوك المركزية و/أو الجهات الرقابية و/أو الدول التي تتواجد فيها الشركات التابعة والفروع الخارجية وتحديد العلاقة ضمن مصفوفة العلاقة المعتمدة لدى البنك وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذا الدليل الخاص بمجموعة البنك وفي حال حصول تعارض فيتم إبلاغ مجلس الإدارة لأخذ موافقة البنك المركزي لمعالجة ذلك.

تعتبر المقدمة والأجزاء التالية جزءا لا يتجزأ من الدليل وتقرأ معه كوحدة واحدة:

الجزء الأول: أحكام وبنود الدليل وما ينبثق عنها.

الجزء الثاني: مصفوفة العلاقة ما بين الدوائر الرقابية في البنك الأهلي الأردني وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة).

الإطار القانوني ومصادر إعداد الدليل

تم إعداد هذا الدليل اعتمادا على تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني رقم (2023/2) والتعاميم النافذة بخصوصه بعد موافقته مع أحكام قانوني البنوك والشركات الأردنيين النافذين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك كما تم الاستناد بالإطار العام الى تعليمات لجنة بازل بخصوص الحوكمة وقانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه، إضافة الى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS.

التعريفات

يكون للعبارات والكلمات الواردة في الدليل المعاني المحددة لها أدناه ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك

البنك المركزي	البنك المركزي الأردني.
الجهات الرقابية	الجهات الرقابية والتشريعية المشرفة على أعمال المجموعة مثل البنك المركزي الأردني و البنك المركزي القبرصي وسلطة النقد الفلسطينية وهيئة الأوراق المالية ومراقبة الشركات ومن في حكمها.
البنك	البنك الأهلي الأردني.
مجموعة البنك / المجموعة	مجموعة البنك الأهلي الأردني المتمثل بالإدارة العامة وفروع الأردن والفروع الخارجية (فرع قبرص وفروع فلسطين) والشركات التابعة/ المملوكة بالكامل من البنك.
المجلس / مجلس الإدارة	مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني.
الحوكمة المؤسسية	النظام الذي يوجه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتمسك بالبنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في هذا الدليل في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً والمستوفي لشروط الملاءمة
ممثل عضو مجلس الإدارة	ممثل عضو مجلس الإدارة المعين من قبل العضو والمستوفي لشروط الملاءمة.
العضو المستقل	عضو مجلس الإدارة من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في البند 4 من الفصل الرابع من هذا الدليل.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/أو يرتبط وظيفياً مباشرة بالمدير العام.
المساهم الرئيسي	الشخص المسيطر على ما لا يقل عن نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
الموقع الاستشاري	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.
نموذج/ إطار الازدهار المشترك المؤسسي	الإطار الذي يتم تطويره ضمن استراتيجية البنك والذي يركز على أصحاب المصلحة، من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين.
أصحاب المصلحة Stakeholders	أي ذوي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية ولغايات هذا الدليل والسياسات الخاصة بالبنك والمجموعة فهي تعني الفئات التي تم تحديدها وفق نموذج / إطار الازدهار المشترك المؤسسي المستدام الخاص بالبنك والمتمثل بما يلي: المساهمون، العملاء، الموظفون، المجتمع، الجهات الرقابية، الموردون والشركاء.
الدقق الخارجي	يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.
مكتب التدقيق	المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.

الشريك المسؤول عن التدقيق	الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.
التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك ICAAP	عملية مستقبلية لتقييم مدى كفاية رأس المال لكافة عناصر المخاطر الكمية التي تتضمن مخاطر الدعامات الأولى (الائتمان، السوق، التشغيل) ومخاطر الدعامات الثانية (السيولة، الفائدة في المحفظة البنكية، التركزات الائتمانية، الاستراتيجية، السمعة ودورة الأعمال) وعناصر المخاطر النوعية التي تتضمن (الحوكمة المؤسسية، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي وإجراءات الضبط والرقابة الداخلية) التي من الممكن أن يتعرض لها البنك سواء أكانت ضمن المخاطر المتوقعة أو غير المتوقعة.
اختبارات الأوضاع الضاغطة	مجموعة من السيناريوهات الافتراضية التي تغطي كافة أنواع المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل، التركزات، السيولة) تهدف إلى تقييم قدرة البنك على الاستمرار في ظل الأوضاع الطبيعية والأوضاع الضاغطة من خلال تقييم حجم الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها البنك وتأثيرها على الأرباح والخسائر، الوضع المالي للبنك، الخطة الاستراتيجية، خطط الطوارئ.
وثيقة المخاطر المقبولة	الوثيقة التي تحدد فيها المستويات المقبولة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على مستوى كافة الأنشطة البنكية.
مخاطر الامتثال	مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.
تعليمات الحوكمة المؤسسية	تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2)

الفصل الأول: إطار الازدهار المؤسسي المشترك ضمن الإطار الحوكمي

تم اعتماد إطار "الازدهار المشترك" الخاص بالبنك الأهلي الأردني ضمن إطار حوكمي من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي نعتقد أنها أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين. وقد تم تطوير هذا الإطار ضمن استراتيجية البنك الأهلي الأردني ومبادئ الحوكمة الرشيدة، ليصبح "الازدهار المؤسسي المشترك"، حيث يشارك جميع أصحاب المصلحة من المساهمين، والعملاء، والموظفين، والجهات الرقابية، والشركاء والموردين، والبيئة والمجتمع المحلي في تحقيق هدف ذي قيمة مضافة محورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعرفة والمساواة الاجتماعية وفق نهج الاستدامة التي تبناها البنك. وللوصول إلى الأهداف المرجوة فإن البنك الأهلي الأردني يؤمن بأن الحوكمة المؤسسية تركز على المبادئ الرئيسية المتمثلة بالعدالة والشفافية والمسؤولية والمساءلة والرقابة.

وقد جاء إطار الازدهار المشترك ليحدد أصحاب المصلحة وفق ما يلي:

المساهمون
العملاء
الموظفون
المجتمع والبيئة
الجهات الرقابية
الموردون والشركاء

الفصل الثاني: مجلس الإدارة واللجان

1- تشكيلة مجلس الإدارة

تراعي تشكيلة مجلس الإدارة ما يلي:

1- أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن أحد عشر عضواً يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للبنك لفترة أربع سنوات مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني وتلك المتعلقة بالتصويت النسبي ومحدداته حسب الأصول ثلاثة عشر عضواً.

2- لا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك ويراعى أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين وعلى أن لا يقل عددهم عن أربعة أعضاء.

3- يتم انتخاب المجلس من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري وفقاً لأحكام قانون الشركات. ويقوم بمهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه ويتم الاضطلاع بدليل وميثاق المجلس وعضو مجلس الإدارة بهذا الخصوص ومعايير الملاءمة عند اختيار الأعضاء بحسب سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة والشروط الواردة في الفصل الرابع /أولاً أدناه (الملاءمة) من هذا الدليل إضافة إلى مصفوفة القدرات والمؤهلات المحفوظة لدى أمانة سر المجلس والتي يتم تحديثها كلما دعت الحاجة كخطيط تعاقب استباقي حسب الأصول ويطبق أحكام قانون الشركات النافذ عند شغور مركز عضو المجلس وعلى أن يتم مراعاة اخذ عدم ممانعة البنك المركزي على تعيين الشاغر وبأن يتم عرض تعيين العضو على أول اجتماع هيئة عامة. كما يقوم مجلس الإدارة بانتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس وتعيين المفوضين بالتوقيع وتعيين أمين السر ووفق ما هو مبين في الدليل.

4- يستمر المجلس القائم في إدارة شؤون البنك حتى يتم انتخاب مجلس جديد وعلى أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء دورة المجلس القديم.

5- يجب أن يراعى تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.

6- يجب الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.

2- تشكيلة اللجان

تراعي تشكيلة اللجان ما يلي:

1- يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها وتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مسؤولياته بما في ذلك تدوين كافة الدواول والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

2- يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التدقيق، لجنة الترشيح والمكافآت).

3- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة في الفقرة ب /أحكام هذا البند.

4- يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس علماً بأن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة هي:

- لجنة الحوكمة المؤسسية.
- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيح والمكافآت.
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الامتثال.
- لجنة تسهيلات المجلس.
- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- لجنة الاستراتيجيات والاستدامة.

5- يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في هذا الدليل ويحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس لأي سلطة أخرى.

6- لا يجوز أن يقل عدد الأعضاء ونصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل.

7- يجب مراعاة أن يكون من ضمن أعضاء مجلس الإدارة من هو مؤهل لعضوية لجنة التدقيق والتي تتطلب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.

3- تنظيم أعمال المجلس واللجان والاجتماعات

1- يجب أن لا تقل اجتماعات مجلس الإدارة عن ست اجتماعات في السنة.

2- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي من ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة لاجتماع المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه نسخة الطلب للأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

3- مع مراعاة نصاب لجنة التسهيلات والمكون من أربع أعضاء والوارد في البند (3/هـ) أدناه من هذا الفصل، لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس عن 3 أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل.

4- تصدر قرارات المجلس واللجان بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ممن يحق لهم التصويت على مواضيع الاجتماع المطروحة وعند تساوي الأصوات بخصوص الموضوع المطروح يرجح الرأي الذي يسانده رئيس الجلسة.

5- يكون النصاب القانوني لاجتماعات لجنة تسهيلات المجلس بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم.

6- مع مراعاة أحكام البند 5 من الفصل الثاني (مهام أمين السر) من هذا الدليل، يجوز لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه وجاهيا أو بصورة مدمجة وجاهيا ومرئيا أو بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني في حال أي من الحضور المرئي.

7- يتم تسليم كافة أعضاء المجلس جدول أعمال أي اجتماع خلال المدة المحددة في الميثاق الخاص بالمجلس/اللجان ووفق آلية عقد الاجتماع المعتمدة، ويتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ونتائج متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس سابقا، ويكون التسليم بواسطة أمين السر.

4- أمين السر

يقوم المجلس بتعيين أمين السر وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته والذي يقوم إلى جانب عمله كحلقة وصل ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في كافة الأمور وتلك المتعلقة بشؤون الحوكمة المؤسسية كضابط ارتباط الحوكمة المؤسسية وعلى أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه ويكون أمين سر مجلس الإدارة هو أمين سر لجنة التدقيق وباقي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤولا عما يلي:

1- ترتيب وإعداد وتحديد مواعيد واجتماعات المجلس واللجان بالتنسيق مع رئيس المجلس/ اللجنة المعنية، والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.

2- يقوم أمين سر مجلس الإدارة /اللجان بحضور جميع اجتماعات المجلس واللجان وتدوين محاضر الاجتماعات بصورة دقيقة وكاملة وأية تحفظات أثيرت من قبل أي عضو وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس وتوصيات أو قرارات اللجان حسب واقع الحال، وتحفظ جميع سجلات ومحاضر الاجتماعات وقراراته بعهددة أمين سر مجلس الإدارة.

3- التأكد من توقيع أعضاء المجلس/ اللجنة على محاضر وقرارات الاجتماعات.

4- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.

5- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة بصورة خطية أو الكترونية ومناسبة.

6- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات النوي إصدارها تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.

7- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة واللجان ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.

8- التأكد من اتباع أعضاء المجلس واللجان للإجراءات الخاصة بالمجلس واللجنة المعنية.

9- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة وكافة الأمور المتعلقة به وحضور الاجتماع.

10- الإشراف على أعمال أمانة سر المجلس والوحدات التنظيمية داخلها خصوصا فيما يتعلق بشؤون المجلس واللجان وشؤون الحوكمة المؤسسية والقيام بكافة الأمور المتعلقة بالمجلس واللجان وفق أدلة وإجراءات أمانه السر.

11- المصادقة على إقرارات أعضاء مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

5- مهام مجلس الإدارة

يقوم عضو مجلس الإدارة بأداء المهام وفقاً لمبدأ واجب الرعاية وواجب الولاء وواجب الصراحة والإفصاح في جميع الأوقات وضمن الإطار الحوكمي المعتمد.

أولاً: على كل عضو من أعضاء المجلس الاضطلاع بما يلي كحد أدنى:

- 1- معرفة كافية بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله.
- 2- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجان واجتماعات الهيئة العامة وحسب المقتضى.
- 3- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة، هذا وعلى لجنة الترشيح والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى / هيئات / منظمات...إلخ.

ثانياً: على رئيس المجلس أن يضطلع بما يلي كحد أدنى:

- 1- الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبنك.
- 2- التشجيع على إبداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، ويشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- 3- مناقشة القضايا الاستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- 4- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
- 5- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس والأعضاء كدليل وكتيب متكامل يشمل كافة الأمور المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي وقانون الشركات إلى جانب هذا الدليل.

- 6- التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحوكمة، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين السر.

- 7- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.

- 8- التأكد من تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.

12- يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

13- يقوم أمين السر بتسليم الأعضاء جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع.

14- يقوم رئيس المجلس وبمساعدة أمين السر للبنك والمستشار القانوني / مدير الدائرة بالتداول مع أي عضو جديد حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

15- التعاون مع رئيس المجلس لتزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحوكمة، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين سر المجلس سواء ورقياً أو إلكترونياً والعمل على تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب بالتنسيق مع رئيس المجلس.

16- التعاون مع رئيس المجلس لتلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خيراتهم وتعلمهم المستمر وحضور برنامج التوجيه والدورات المتخصصة وورش العمل وبالتنسيق مع الجهة المعنية.

17- يقوم أمين السر ومع مراعاة أحكام البند (4/ج) من هذا الفصل بالصادقة على محضر اجتماع المجلس / اللجنة ونصائه القانوني مع رئيس المجلس / الجلسة / اللجنة.

18- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة عند حدوث أي تعديل وتزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة (بما فيها التابعة للتابعة) داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المعتمدة عند حدوث أي تعديل.

8- ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

9- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العميل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.

10- وفق ما ورد في البند (8) من الفصل الثامن من هذا الدليل، على المجلس أن يضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع ESG Policy على أن تتضمن إيصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص وبحد أدنى:

- مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
- مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
- تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
- المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.

11- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وأن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

12- اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك البنك وبحيث يتم تزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام عند إجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل، مع مراعاة أن يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:

- المجلس ولجانه.
- الإدارة التنفيذية ولجانه.
- دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
- وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسيط (Middle Office).
- الشركات التابعة والفروع الخارجية.

كما يقوم المجلس وتبعاً لتوصية اللجنة الرقابية المختصة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية.

13- وفق ما ورد في نطاق تطبيق هذا الدليل، يقوم المجلس باعتماد الاستراتيجية والسياسات العامة للمجموعة، واعتماد دليل للحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وهيكل المجموعة لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع تعليمات الحوكمة المؤسسية ما أمكن، مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة، والفروع الخارجية والإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة، وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركة الأم، ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحوكمة المؤسسية للشركة الأم و تعليمات الحوكمة المؤسسية أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة وتحديد العلاقة ضمن مصفوفة معتمدة وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الدليل الخاص بمجموعة البنك. وفي حال حصول تعارض يقوم البنك بأخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

9- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني/ مدير الدائرة القانونية وأمين السر حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

10- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

- البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
- الأوضاع المالية للبنك.
- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

ثالثاً: يقوم المجلس بالمهام التالية:

1- الإشراف على الإدارة التنفيذية واعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أدائها لتحقيق الأهداف المؤسسية، والتأكد من سلامة كافة عمليات البنك.

2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتمادها، وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى معها. وعلى مستوى المجموعة (يتم عرض الاستراتيجيات على المجلس في نهاية العام ووفق الإجراءات المتبعة).

3- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته تتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

4- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداري البنك.

5- يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.

6- مع مراعاة حكم البند (ثانياً/11) من الفصل الرابع، على المجلس وبناء على توصية اللجنة المختصة الموافقة على تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.

7- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون لدى المجلس معرفة مناسبة ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

28- وفق ما ورد في أحكام الفصل السابع، يقوم المجلس باعتماد سياسة تحكم تجنب تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة، واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وبحيث تشمل هذه السياسة المبادئ العامة التي تحكم السياسة والتعاريف الخاصة بتعارض المصالح ووفق ما هو موضح فيها كما ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، لتمنع استغلالها للمصلحة الشخصية والتي تعتمد من البنك إضافة إلى القواعد والمبادئ الرئيسية المحددة في الفصل السابع والتي تقرأ مع السياسة كوحدة واحدة.

29- ضمان وجود نظام لتقييم أعماله وأعمال لجان وأعضائه ووضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره ووفق ما ورد على نحو تفصيلي في الفصل الخامس من هذا الدليل.

30- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام معد من لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس ووفق ما ورد في الفصل الخامس من هذا الدليل.

31- يقوم المجلس باعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام وبحيث يأخذ بالاعتبار الأمور الوارد ذكرها على نحو تفصيلي ضمن البند (2/ب) من الفصل الخامس.

32- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.

33- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما ويجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

34- اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة بناء على توصية لجنة التدقيق والذي يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.

35- اعتماد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.

36- على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

37- التحقق من معالجة التجاوزات عن مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بهذه التجاوزات.

14- تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

15- تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته، وبحيث تشمل مهامه ما ورد في البند 5 من الفصل الثاني.

16- يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال الدوائر التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

17- اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.

18- الالتزام بمهام المجلس فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية ووفق ما ورد في الفصل الثامن من هذا الدليل.

19- تشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة ووفق ما ورد في البند (3) من الفصل الثاني من هذا الدليل، علماً بأن وجود اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

20- اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية.

21- التوصية للهيئة العامة بخصوص المدقق الخارجي مع مراعاة دور لجنة التدقيق ووفق ما ورد في هذا الدليل والفصل المتعلق بالمدقق الخارجي.

22- اعتماد سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك.

23- اعتماد الموازنة السنوية المعدة من الإدارة التنفيذية والإطلاع على تقارير أداء الدورية المرفوعة للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه لاتخاذ الإجراء اللازم.

24- اعتماد ميثاق السلوك المهني للعد من الإدارة التنفيذية مع مراعاة ما ورد في أحكام البند (4) من الفصل السابع من هذا الدليل ويقوم المجلس بالتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

25- اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

26- التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، كما على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.

27- الموافقة عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك مع مراعاة الأحكام الواردة في الفصل الرابع/ثانياً من هذا الدليل.

6- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أولاً: لجنة الحوكمة المؤسسية

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ولرئيس اللجنة دعوة أي موظف من موظفي الإدارة التنفيذية العليا لحضور اجتماعاتها (بدون حق التصويت) وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

1- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

2- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهوماتها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى أن يتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.

3- تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة المؤسسية خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل.

4- التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي - أو أي جهة أخرى ذات علاقة - فيما يتعلق بالالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.

5- إبلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.

6- ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس.

7- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

ثانياً: لجنة التدقيق

في الإطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد إطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك، يجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وأن لا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس أو عضواً في لجنة تسهيلات المجلس، كما لا يجوز أن تضم رئيس المجلس، و يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة وحضور الموضوع ذو العلاقة بالمسألة (دون حق التصويت) ، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية ووفق ما هو منصوص عليه في ميثاق اللجنة المعتمد:

1- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق وعلى أن تكون مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة من رئيسها وللجنة صلاحية الحصول على أي معلومة من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي كما للجنة الحق باستدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها.

38- التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

39- اعتماد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري.

40- اعتماد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك.

41- اعتماد إطار إدارة المخاطر في البنك.

42- اعتماد خطة استمرارية العمل.

43- اضمنان استقلالية دائرة الامتثال.

44- اعتماد مهام دائرة الامتثال ووفق ما هو وارد في البند 4 من الفصل السادس.

45- اعتماد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة.

46- على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

47- اعتماد سياسة للتدقيق الخارجي وعلى أن تتضمن الشروط الواردة كحد أدنى ضمن البند (2/أ) من الفصل السادس والشروط الخاصة باستقلالية المدقق الخارجي بداية واستمراراً.

14- اعتماد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة والمعدة من دائرة التدقيق.

15- وفق ما ورد في البند (2/د) و (2/هـ) من الفصل السادس من هذا الدليل، تقوم لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمرارا وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي كما تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والأتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

16- اعتماد إجراءات عمل دائرة التدقيق الداخلي بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

17- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة التدقيق الداخلي يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

18- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير التدقيق الداخلي وقبول استقالته.

19- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة التدقيق الداخلي.

20- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس.

21- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

ثالثاً: لجنة الترشيح والمكافآت

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتتولى المهام التالية:

1- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع النصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

2- وفق ما ورد في البند (أولاً/2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، تتولى اللجنة مهام دراسة ملائمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانه..

3- وفق ما ورد في البند (أولاً/2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، تقوم اللجنة بإبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام هذا الدليل وتعليمات الحوكمة عليه.

4- وفق ما ورد في البند (ثانياً/2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، ترشح اللجنة للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

2- مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك بخصوص مهام وصلاحيات اللجنة، فإن عليها القيام بمراجعة الأمور التالية:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي في البنك والمجموعة.

- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك.

- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في مجموعة البنك.

3- وفق ما ورد في البند (2/و) من الفصل السادس من هذا الدليل، تقوم اللجنة بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

4- تقوم اللجنة بالاجتماع (اجتماعات منفصلة) مع كل من المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

5- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل بذلك والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

6- على اللجنة التحقق من تقييد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.

7- على اللجنة التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.

8- على اللجنة التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

9- على اللجنة التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.

10- على اللجنة التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق - وفق النهج المعتمد على المخاطر - بما فيها المسندة لجهات خارجية.

11- وفق ما ورد في البند (2/ج) من الفصل الخامس من هذا الدليل، على اللجنة تقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

12- وفق ما ورد في أحكام البند 6 من الفصل السابع، تقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية بخصوص التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة وفق تقارير التدقيق الداخلي.

13- التوصية باعتماد ميثاق التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والذي يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.

3- التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، والتوصية للمجلس باعتمادها مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.

4- التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.

5- التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة.

6- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.

7- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك والمجموعة، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.

8- التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة والوسائل الكمية.

9- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

10- وفق ما ورد في البند (2/د) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

11- اعتماد إجراءات عمل إدارة المخاطر بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

12- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة إدارة المخاطر يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

13- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة إدارة المخاطر.

14- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها والإيعاز للمجلس بخصوصها.

15- التوصية للمجلس باعتماد سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة والتأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة.

16- التوصية للمجلس باعتماد منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر.

5- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية منها الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وآخر تطورات العمل المصرفي.

6- وفق ما ورد في البند (أولاً/ 4) من الفصل الرابع تقوم اللجنة بتحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل أخذاً بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في الفقرة (5/هـ) من تعليمات الحوكمة المؤسسية، ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.

7- وفق ما ورد في البند (1/ب) من الفصل الخامس تقوم اللجنة بتقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وعلى أن تقوم بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.

8- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

9- وفق ما ورد في البند (3) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة الترشيح والمكافآت بوضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وأن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.

10- ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس.

11- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر

في الإطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد إطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وبحيث تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك وتتولى المهام التالية:

1- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

2- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك والتوصية للمجلس باعتماد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite Framework) وقائمة بمستويات المخاطر المقبولة (Risk appetite Statement) لكافة أنشطة البنك على مستوى المجموعة.

6- الأشراف على أعمال دائرة الامتثال، وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

7- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

8- وفق ما ورد في البند (2/هـ) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة الامتثال بتقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

9- اعتماد إجراءات عمل دائرة الامتثال بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

10- التوصية لمجلس الادارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة الامتثال يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

11- خلق قنوات اتصال بين دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومجلس الإدارة لضمان تحقيق أهدافها. منح دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك.

12- مراجعة تقارير دائرة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتماد التوصيات والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها للحد من تعرض البنك للمخاطر القانونية والرقابية أو تعرضه لحسائر مالية أو خسائر في السمعة.

13- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة الامتثال.

14- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير الامتثال وقبول استقالته.

15- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس.

16- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

سادساً: لجنة تسهيلات المجلس

تشكل هذه اللجنة من عدد أعضاء لا يقل عن خمسة، ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون أي من أعضائها في لجنة التدقيق، ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وتتولى المهام التالية:

1- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

2 - تقوم اللجنة بالنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية علماً بأن المجلس ومن ضمن مهامه يحدد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته في أي امر يخرج عن صلاحية لجنة تسهيلات المجلس.

17- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل على مستوى المجموعة و اعتماد نتائج فحص خطة استمرارية العمل والتأكد من جاهزية الموقع البديل وموقع التعافي من الكوارث.

18- التوصية للمجلس باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

19- التوصية للمجلس باعتماد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع أنواع المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.

20- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المخاطر وقبول استقالته.

21- الإشراف على تطوير قاعدة البيانات اللازمة لإدارة المخاطر.

22- التأكد من تبني أفضل الممارسات المحلية والعالمية في عملية إدارة المخاطر.

23- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.

24- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

خامساً: لجنة الامتثال

في الإطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد إطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وبحيث تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك وتتولى المهام التالية:

1- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

2- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل إنشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة بإجراء تقييم لدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة على الأقل سنوياً.

3- اعتماد الخطة السنوية للامتثال على مستوى المجموعة ومراجعة التقارير الدورية العدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

4- التوصية للمجلس باعتماد سياسات مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

5- الإشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.

7- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) وبما يتوافق والتعديلات الواردة في تعميم رقم (10-6-984) والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم اطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في نفس التعليمات ومسترشدين بمعيار (2019 COBIT) بهذا الخصوص.

8- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف المؤسسة (Enterprise Goals) ومدى ارتباطها بأهداف التوافق (Alignment) وأهداف الحوكمة والإدارة (Goals Governance and Management Objectives) بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers/Components) وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في تشكيل إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Design Factors - 2019 COBIT) بما يتناسب مع خصوصية واستراتيجيات البنك.

9- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك والمعد من قبل إدارة المخاطر وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي استراتيجية البنك في ضبط المخاطر إلى الحد الأدنى وحماية أمن ومصالح العملاء و يلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كما هو وارد في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65)، وتعديلاتها رقم (10-6-984).

10- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.

11- الإشراف العام والإطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والإطلاع على كفاءتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

12- الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات والتوصية للمجلس بخصوصها.

13- الإطلاع على محاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة بحسب التوصيات المرفوعة من اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات بخصوص:

- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وامن وحماية المعلومات وفق مهام اللجنة مع مراعاة مهام لجنة إدارة المخاطر بالخصوص.
- تقارير الأداء والامثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

14- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

3- أن تنحصر صلاحيات اللجنة باتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية المشار إليها أعلاه.

4- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة أو جدولة أو تسوية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.

5- ترفع اللجنة إلى المجلس تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.

سابعاً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل. وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتضطلع بالمهام التالية:

1- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

2- مراجعة مؤشرات الأداء الاستراتيجية والمالية والكمية والنوعية بخصوص تكنولوجيا المعلومات والمقترحة من الرئيس التنفيذي/ المدير العام ووضع التوصيات لرفع كفاءة خطط المؤسسة الاستراتيجية والمواءمة لتنفيذ تلك الخطط ضمن إطار منهجي فعال تمهيداً لاعتمادها من مجلس الإدارة.

3- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

4- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد ((COBIT) (Control Objectives for Information and Related Technology)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2016/65) من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات الواردة في التعليمات المذكورة.

5- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) واعتبار معطياتها الحد الأدنى وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

6- اعتماد أهداف المؤسسة (Enterprise Goals) وأهداف التوافق (Alignment Goals) الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) والتعديلات الواردة في تعميم رقم (10-6-984) واعتبار معطياتها الحد الأدنى وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

ثامناً: لجنة الاستراتيجيات والاستدامة

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل. وتضطلع بالمهام التالية:

1- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

2- متابعة ومساندة ترسيخ وتطوير الهوية المؤسسية وعكس الاستراتيجية على الهوية المؤسسية.

3- الإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ الاستراتيجيات بفعالية.

4- دعم مجلس الإدارة بتحديد الأهداف الاستراتيجية بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية التي تقوم بإعداد الاستراتيجية والتنسيق للمجلس بخصوصها ودعم مجلس الإدارة في كافة الأمور التي يتطلبها لغايات قيامه بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد الخطة الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف.

5- ضمان إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والتأكد من شمول الأهداف الاستراتيجية ضمنها.

6- التوصية للمجلس بخصوص التوجهات والمبادرات الاستراتيجية المرفوعة لها وتقارير المرتبطة بها ومتابعتها ومتابعة نسب تحقق الأهداف ورفع تقارير لمجلس الإدارة بالخصوص.

7- دعم مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، بما في ذلك وضع أهداف متعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، وتعزيز التمويل المستدام، وتعزيز الإدارة البيئية، والتي تلعب جميعها دوراً لا يتجزأ في تعزيز قيمة أصحاب المصلحة في البنك على المدى الطويل.

8- التوصية باعتماد سياسة الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة واعتماد الاطر المنبثقة عنه وخطط العمل.

9- الاطلاع على توصيات ونتائج أعمال لجنة الاستدامة على مستوى الإدارة التنفيذية واتخاذ القرارات و/أو التنسيب للمجلس بخصوصها.

10- التوصية باعتماد استراتيجية الاستدامة.

11- مراجعة أولويات وأهداف الاستدامة الاستراتيجية المتفق عليها والتوصية بتعديلها (حسب الاقتضاء) بشكل دوري لغرض تطوير اتجاهات الاستدامة ومخاطرها وفرصها.

12- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

الفصل الثالث: مهام الإدارة التنفيذية

أولاً: مهام الإدارة التنفيذية

9- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.

10- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.

ثانياً: مهام الرئيس التنفيذي / المدير العام

إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات النافذة أن يعمل على ما يلي:

1- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.

2- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.

3- تنفيذ قرارات المجلس.

4- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.

5- وضع الآليات لإيصال رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.

6- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.

7- إدارة العمليات اليومية للبنك.

8- اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.

9- يجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

1- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك..

2- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

3- إعداد القوائم المالية.

4- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناء على توصية اللجنة المختصة وفق ما هو مفصل في هذا الدليل، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما تم ذكره في البند (ثالثاً/6/ل) من الفصل الثاني وكما يلي:

- المجلس ولجانه.

- الإدارة التنفيذية ولجانها.

- دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام. - وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).

- الشركات التابعة والفروع الخارجية.

5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.

6- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للإيفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر بإطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.

7- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

8- إعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك.

الفصل الرابع: الملاءمة

أولاً: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة

1- على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

2- تتولى لجنة الترشيح والمكافآت مهمة دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانه وتقوم اللجنة بإبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك عليه.

3- شروط العضوية ومعايير الملاءمة

يجب أن تتوفر فيمن يشغل رئاسة (أو عضوية) المجلس الشروط التالية:

1- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة

2- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

3- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك، أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة.

4- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن اقتصرت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها بما ينسجم مع البند (1/هـ) من الفصل الثاني من أحكام هذا الدليل.

5- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.

6- أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك أو المالية أو الاقتصاد أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.

7- أن لا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع الرئيس التنفيذي/ المدير العام للبنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

8- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، سواء بصفته الشخصية في بعضها أو بصفته ممثلاً لشخص اعتباري.

9- على العضو أن يكون حائزاً على ألفي سهم على الأقل من أسهم البنك كاسهم تاهل وعلى أن لا يكون محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها، وبحيث تبقى هذه الأسهم محجوزة خلال مدة العضوية وحتى مضي ستة أشهر من تاريخ انتهاء العضوية ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة.

4- شروط العضو المستقل

على لجنة الترشيح والمكافآت تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو، وتحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين أخذاً بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة أدناه،

1- أن يكون شخصاً طبيعياً.

2- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.

3- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات/ هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

4- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية ومع الرئيس التنفيذي/ المدير العام للبنك حتى الدرجة الثالثة.

5- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.

6- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو ت شكل مساهمته مع مساهمة حليف مقداره مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

7- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديري فيها لأكثر من ثمانية سنوات مجتمعة للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متصلة على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.

8- أن لا يكون حاصلاً هو أو زوجته أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضواً إدارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

3- على المجلس التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.

4- على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/نقل/ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

5- مع مراعاة حكم البند (ثانيا/11) من هذا الفصل، على المجلس وبناء على توصية اللجنة المختصة الموافقة على تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.

6- على المجلس إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة واحدة على الأقل في السنة.

7- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

8- على البنك التحقق من أن أي مساهم رئيسي في البنك لا يرتبط بأي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع المدير العام ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

9- شروط العضوية ومعايير الملاءمة

يجب أن تتوفر فيمن يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:

أ- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

ب- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات التي لها علاقة بعمل البنك.

ج- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها) أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات، باستثناء المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

د- أن لا يكون مساهماً رئيسياً وأن لا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

10- على البنك مراعاة تمثيل المرأة في عضوية الإدارة التنفيذية العليا.

11- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/نقل/ترقية/ تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو (ومرفقه، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني) ولبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لأي بنك وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين.

12- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي من المدير العام/ المدير الإقليمي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال، ولبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

5- يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص (وكذلك على تسمية الممثل للشخص الاعتباري بما في ذلك الممثل المؤقت لأي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو رسمية اعتبارية عامة) لعضوية المجلس، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، وتوصية لجنة الترشيح والمكافآت المتضمنة تصورها للقيمة المضافة التي سيقدمها العضو المرشح لمهام المجلس، الإقرار ومرفقه، إقرار العضو المستقل، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني، ويقوم أمين السر بتزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة لأعضاء المجلس ولبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورة استدعاء أي عضو/مرشح في مجلس إدارة أي بنك لإجراء مقابلة معه.

6- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، ويتم إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.

7- ومن العلوم أن للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورة استدعاء أي عضو/مرشح في مجلس إدارة أي بنك لإجراء مقابلة معه، كما أن للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في البند (2) من هذه المادة عليه.

8- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.

9- على البنك مراعاة تمثيل المرأة في عضوية المجلس.

10- يجب مراعاة أن يكون من ضمن أعضاء مجلس الإدارة من هو مؤهل لعضوية لجنة التدقيق والتي تتطلب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.

11- للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.

ثانياً: ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1- على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

2- ترشح لجنة الترشيح والمكافآت للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

الفصل الخامس: تقييم أداء الإداريين والمكافآت المالية

أولاً: المجلس واللجان

1- على المجلس ضمان وجود نظام لتقييم أعماله وأعمال لجان وأعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:

- مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية لاستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.

- التواصل ما بين المجلس والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات المجلس مع الإدارة التنفيذية العليا.
- حضور العضو لاجتماعات المجلس ولجانه ومشاركته فيها بفاعلية، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

- مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركته في برامج تدريبية.

2- وحيث تعتبر عملية تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة أداة هامة لضمان الأداء الفعال للمجلس واللجان المنتهية، لذلك يستوجب اتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم الأداء، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً. وعلى أن يراعي الجوانب التالية:

- مدى اكتساب أعضاء المجلس للمهارات والمعرفة والخبرات التي تنظم سير أعمال البنك بكل فعالية.
- مدى تواصل المجلس مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين في أوقات محددة.
- وضوح هيكل اللجان المنتهية عن المجلس ومدى تزويد أعضائه بالبيانات والأدوات اللازمة لتأدية المهام المنوطة بهم بكل فعالية.

- مدى تركيز الأعضاء على الجوانب الهامة وفي الوقت الصحيح.
- تمتع أعضاء المجلس بروح الفريق لإيجاد مستوى مناسب من الثقة والتحدى.
- دور رئيس المجلس كقائد فعال لمجلس الإدارة.
- مدى التطور والتحسين المستمر لمجلس الإدارة وأعضائه في أدائهم كمجموعة وكأفراد.

3- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت بتقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وعلى أن تقوم بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدداً أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.

ثانياً: الإدارة التنفيذية العليا وباقي اداري البنك دون المجلس

1- على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام معد من لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، ويتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

2- على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يأخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:

- أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية، بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

3- تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء وسياسة المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين المعتمدة من المجلس.

4- تقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء وسياسة المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

5- تقوم لجنة الامتثال بتقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء وسياسة المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

6- يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

ثالثاً:

تقوم لجنة الترشيح والمكافآت ووفق مهامها بوضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وأن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.

رابعاً:

يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:

- أن تكون معدة لاستقطاب والمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس ولجانه مقابل المهام التي يضطلعون بها المنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.
- أن تكون مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.
- أن لا يستند منح المكافأة على أداء السنة الحالية فقط، بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات).
- آلية لتأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت (باستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعنى.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى، على أن يتم مراعاة تعليمات تملك المصلحة المؤثرة بهذا الخصوص.
- آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبين لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عرض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.
- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداري الدوائر الرقابية اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر الخاضعة لرقابتهم.

الفصل السادس: البيئة الرقابية

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية والخارجية والمبني على الأسس والمهام والمسؤوليات الموكلة لكل من الجهات التالية:

أولاً: التدقيق الداخلي

1- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.

2- على المجلس التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما ويجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

3- تتولى دائرة التدقيق الداخلي القيام بالمهام التالية وعلى مستوى المجموعة كحد أدنى:

- التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وعلى مستوى المجموعة بما فيها شركاته التابعة والالتزام بها، ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناء على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفع له لجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
- تدقيق الأمور المالية والإدارية.

- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.

- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام الحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

- الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.

4- يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

5- على دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

ثانياً: التدقيق الخارجي

1- على البنك إعداد سياسة للتدقيق الخارجي واعتمادها من المجلس على أن تعدل كلما اقتضت الحاجة لذلك وتتضمن كحد أدنى ما يلي:

1- آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.

2- آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.

3- التغيير الدوري لمكتب وفريق التدقيق.

4- متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.

5- مهام مكتب وفريق التدقيق.

6- علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.

7- الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.

8- معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول، وعلى أن يراعي توفر المتطلبات التالية كحد أدنى:

مكتب التدقيق:

- أن لا يقل عدد الشركاء المسؤولين عن التدقيق في المكتب عن شريكين.

- أن يتمتع المكتب أو الشركة العالمية التي يعتبر المكتب عضواً فيها بالخبرة المناسبة، بحيث لا تقل عن (01) سنوات في تدقيق حسابات البنوك.

الشريك المسؤول:

- يكون حسن السيرة والسلوك ويتمتع بسمعة مهنية حسنة.

- أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

- أن يكون حاصلًا على إجازة مزاولة سارية المفعول لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات ومسجلاً في سجل المحاسبين القانونيين الأردنيين وفقاً لأحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية.

- أن لا يكون قد حرم من مزاولة المهنة خلال الخمس سنوات الأخيرة أو صدر بحقه حكم جزائي قطعي نتيجة ارتكابه خطأ مهنيًا أو مخالفة قانونية ذات علاقة بممارسة المهنة.

- أن يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل في تخصص المحاسبة أو أي من التخصصات ذات العلاقة بأعمال البنوك.

- أن يكون حاصلًا على إحدى الشهادات المهنية في مجال المحاسبة أو التدقيق من إحدى الجمعيات المهنية للمحاسبين القانونيين أو المدققين المعترف بها دولياً والمعترف بها من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

- يكون حسن السيرة والسلوك ويتمتع بسمعة مهنية حسنة.

- أن يتمتع بخبرة عملية في مجال تدقيق الحسابات لمدة لا تقل عن (10) سنوات منها (7) سنوات على الأقل في مجال تدقيق حسابات البنوك، وأن يكون ملماً بالأعمال المصرفية ومخاطرها وبالتشريعات المتعلقة بها بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.

2- على البنك ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناء على أسباب جوهريّة.

3- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.

4- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمراراً وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي ما يلي كحد أدنى:

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي عضواً في المجلس أو مجلس إدارة/هيئة مديري أي من الشركات التابعة للبنك.

- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل في أي إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس / الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء مجلس إدارة/ هيئة مديري أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.

- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.

- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.

5- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والأتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

6- تقوم لجنة التدقيق بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

7- على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

8- للبنك المركزي الاجتماع مع مدقق حسابات أي بنك، وإذا دعت الحاجة التنسيق معه بشأن الاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق على ذلك البنك.

ثالثاً: إدارة المخاطر

- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.

رابعاً: دائرة الامتثال

1- على المجلس ضمان استقلالية دائرة الامتثال.

2- على المجلس اعتماد مهام دائرة الامتثال، على أن تكون هذه المهام على مستوى المجموعة كحد أدنى:

- إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.

- إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من لجنة الامتثال.

- مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

- إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى المدير العام.

- إدارة "مخاطر الامتثال" التي تواجهها مجموعة البنك وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.

- المراقبة المستمرة للامتثال على مستوى المجموعة واختبارها بواسطة طرق مناسبة وكافية ورفع تقارير بذلك.

- اعتماد خطط للتدريب على مستوى المجموعة والتطوير وتعزيز الوعي بالمواضيع ذات العلاقة بوظيفة الامتثال والسلوك المهني بالإضافة للإجابة عن استفسارات الموظفين المتعلقة بالامتثال.

- العمل كحلقة وصل ومركز ارتباط ما بين البنك والجهات الرقابية ذات العلاقة.

- مراقبة عمليات البنك بهدف مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك ضمن أفضل الممارسات المتعارف عليها وضمن إطار أنظمة العقوبات الدولية.

- الامتثال للقوانين الدولية وأنظمة العقوبات.

- استقبال شكاوى العملاء والعمل على حلها ضمن المدة الزمنية المحددة لمعالجتها، مع رفع التوصيات للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان عدم تكرارها.

3- تكلف لجنة الامتثال مسؤول الامتثال للقيام بالمهام التالية:

- مساعدة الادارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة مخاطر الامتثال التي يواجهها البنك.

- تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والتشريعات المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.

- التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال و تطبيق برنامج الامتثال الرقابي للمجموعة مع تزويد اللجنة بنتائج فحوصات الامتثال مع بيان أية خروقات للقوانين / التعليمات النافذة ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها و الحد من تكرارها مع تزويد الادارة التنفيذية بنسخة عنها ونسخة للشركة بخصوص الشركات التابعة ووفق مصفوفة العلاقة المعتمدة.

- تثقيف الموظفين حول مواضيع الامتثال وعقد دورات تدريبية وورشات تعريفية حول دور دائرة الامتثال.

1- على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

2- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات عن مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بهذه التجاوزات.

3- على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

4- تتولى دائرة إدارة المخاطر القيام بالمهام التالية وعلى مستوى المجموعة كحد أدنى:

- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.

- إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.

- إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.

- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك واعتماده من المجلس.

- إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للبنك، ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وعلى أن تعتمد من المجلس.

- تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.

- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.

- إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.

- التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

- رفع التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.

الفصل السابع: تعارض المصالح

3- على المجلس اعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية.

4- يقوم المجلس باعتماد ميثاق للسلوك المهني والمعد من قبل الإدارة التنفيذية وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، وبحيث تقوم الإدارة التنفيذية بتعميمه ويقوم المجلس بالتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

5- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.

6- تقوم دائرة التدقيق الداخلي بإجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

1- يقوم المجلس باعتماد سياسة تحكم تجنب تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة، واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وبحيث تشمل هذه السياسة المبادئ العامة التي تحكم السياسة والتعاريف الخاصة بتعارض المصالح ووفق ما هو موضح فيها كما تشمل بالحد الأدنى المواضيع التي تحكم القواعد الرئيسية التالية والتي تقرأ مع السياسة كوحدة واحدة وكما يلي:

أ- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك بأي شكل من أشكالها.

ب- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك بأي شكل من أشكالها.

ج- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.

د- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يذون هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.

هـ- أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.

و- تعريف الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.

ز- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصرها فقط على التسهيلات الائتمانية.

ح- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.

2- إلى جانب ما سبق، فإن ضمان عدم وجود تعارض مصالح بين البنك والمدين الخارج يحتم على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدين الخارج خلال فترة التعاقد بداية واستمراراً وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدين الخارج وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدين الخارج وضمن ما هو وارد في البند الثاني من الفصل السادس

الفصل الثامن: الإفصاح والشفافية – (معاملة المساهمين وأصحاب المصلحة)

- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

- عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.

- أسماء أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقبليين خلال العام.

- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.

- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.

8- إفصاح البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة عن المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص وبحد أدنى:

- مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.

- مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.

- تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.

- المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع .

9- التقارير نصف السنوية التي يتم مشاركتها من خلال البريد الإلكتروني كما تكون متاحة لمن يقوم بزيارة البنك أو التواصل معه وفي أي وقت

10- كما يجب على المجلس التواصل الدائم مع المساهمين ووفق الآلية المحددة أعلاه.

1- لضمان حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصلحة وتلبية متطلبات الإفصاح والشفافية فتكون من مهام المجلس كحد أدنى توفير آلية لضمان التواصل مع أصحاب المصلحة وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك وتوفير معلومات كافية للمساهمين من خلال الآتي:

- اجتماعات الهيئة العامة.

- التقرير السنوي وتقارير ربع سنوية ونصف سنوية.

- الموقع الإلكتروني للبنك وأخبار البنك المنشورة في الصحف والمضممة إنجازات البنك. .

- قسم شؤون المساهمين التابع لأمانة سر المجلس والذي يتم فيه الإجابة عن استفسارات المساهمين.

- الصحف والمواقع الاجتماعية والاتصالات والبريد الإلكتروني والرسائل النصية (حسب نوع المعلومة) .

- تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.

2- التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح في الوقت المناسب.

3- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

4- التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

5- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

6- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.

7- التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.

- ملخصاً لمهام لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

- المعلومات التي تهم أصحاب المصلحة المبينة في هذا الدليل.

- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى.

الفصل التاسع: أحكام عامة

- 1- على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
- 2- على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- 3- على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
- 4- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حوكمة أي بنك، وذلك على نفقة البنك المعني.
- 5- للبنك المركزي دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
- 6- للبنك المركزي الاجتماع مع مدقق حسابات أي بنك، وإذا دعت الحاجة التنسيق معه بشأن الاطلاع على أوراق العمل العائدة لهمة التدقيق على ذلك البنك.

إفصاح حول الحوكمة المؤسسية

إن البنك الأهلي الأردني يؤكد على وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه وعلى مستوى المجموعة والذي يتوافق مع تعليمات الحوكمة المؤسسية رقم (2023/2) مع التزام البنك بالعمل على تطبيق ما جاء فيه والمنشور على موقع البنك الإلكتروني.

إن البنك الأهلي الأردني قد قام باعتماد ونشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها على موقعه الإلكتروني وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني، ويؤكد التزامه بتطبيق الدليل والبنود الواردة فيه.

تقرير الحوكمة المؤسسية

المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة وقواعد حوكمة الشركات في البنك: يحرص البنك الأهلي الأردني على التطبيق الدقيق والتوازن لأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2/2023) والصادرة عن البنك المركزي الأردني، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 2017 بما فيها أحكام المادة (4/ج) والمتعلقة بالأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والمادة (6/ب) والمتعلقة باشتراط ان تضم كل من اللجان الدائمة التي يشكلها مجلس الإدارة أعضاء مستقلين في عضويتها.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد أعد هذا التقرير وبحسب الآتي:

مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني النافذ وقانون البنوك الأردني وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة القابلة للتطبيق والتعاميم الصادرة بمقتضاهم.

وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في 27 آذار 2025 من قبل المساهمين، لفترة أربع سنوات، وقام مجلس الإدارة بانتخاب:

السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيساً لمجلس الإدارة؛ و
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائباً للرئيس

يتكون مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني المنتخب من (13) ثلاثة عشر عضواً غير تنفيذي من بينهم (5) خمسة أعضاء مستقلين وجميع الأعضاء من أصحاب الخبرات المتنوعة .



منتخب / مصادق على انتخابه من قبل الهيئة العامة	●
غير تنفيذيين مع الفصل بين مهام رئيس المجلس والرئيس التنفيذي	●
مستقلون **	●
التنوع الجندري/ مشاركة المرأة	●

** نقوم بالمراجعة السنوية للتحقق من صفة الاستقلالية لكل عضو مستقل وغير تنفيذي في مجلس الإدارة كجزء من ممارستنا للحوكمة الرشيدة.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الأعضاء من الأشخاص الاعتباريين للدورة الحالية * وكما في 2025/12/31

الاسم	تنفيذي / غير تنفيذي	مستقل / غير مستقل	المنصب
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	غير تنفيذي	غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	غير تنفيذي	غير مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد رفيق صالح عيسى المعشر ممثل السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد عماد يوسف عيسى المعشر ممثل السادة شركة المعشر للاستثمارات والتجارة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه ممثل السادة شركة مركز المستثمر الأردني	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد آلان فؤاد طانيوس ونا ممثل بنك بيبيلوس	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد كريم توفيق أمين قعوار	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد خليل صفوان خليل الساكت	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد يزن منذر جريس حدادين	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيدة ميس عبدالله محمد جرادات	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة

* تم انتخاب مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عُقد في 27 آذار 2025

أعضاء مجلس الإدارة الذين انتهت مدة عضويتهم بتاريخ 2025/03/27 ، والذين لم يتقدموا بالترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2025 - 2029.

الاسم	تنفيذي / غير تنفيذي	مستقل / غير مستقل	المنصب
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة

أمين سر المجلس

إن أهمية القرارات المتخذة من قبل المجلس ومن قبل اللجان المنبثقة عنه تتطلب وجود آلية للتأكد من أن مشاريع القرارات التي تناقش خلال الجلسات تتوافق والتشريعات النافذة الى جانب متابعة الأمور المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمجلس والمساهمين ، وعليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس في المجلس واللجان والحوكمة المؤسسية الى جانب المهام العامة المسندة اليه على مستوى المجموعة، فقد قام مجلس الإدارة المنتخب بتعيين الأستاذة ميساء زياد محمد الترك - أميناً لسر مجلس الإدارة - مستشار قانوني، مسؤولة عن إدارة شؤون الحوكمة والمجلس والمساهمين كما تم تعيينها أميناً لسر اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات أمين السر الأساسية وفقاً للتشريعات ذات العلاقة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك وإجراءات عمل أمانة سر المجلس واللجان المنبثقة عنه

المناصب التنفيذية في البنك وأسماء أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الذين يشغلونها خلال العام 2025

المنصب التنفيذي	الاسم
الرئيس التنفيذي/ المدير العام	الدكتور أحمد عوض عبد الحليم الحسين
مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	السيد ماجد عبد الكريم محمود حجاب
مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	السيد سفيان عايد محمد دعيس
مدير الشركات الصغرى والمتوسطة	السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد
مدير ادارة الخدمات المصرفية للأفراد	السيد محمد نظام جميل ابو انجيله
مدير الإدارة المالية	السيد ضرار شبلي خلف حدادين
مدير قطاع الائتمان	السيد معين عزيز نصيف البهو
مدير إدارة المخاطر	السيد طه موسى طه زيد
مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال	السيد خالد زهير جميل أبو الشعر
مدير التدقيق الداخلي	السيد صفوان سهيل علي عصفور
مدير قطاع العمليات والدعم	السيد رامي محمد مرشد خلف دعنا
مدير تقنية المعلومات	السيد جوالانت أرفندكمار فاساني
مدير إدارة الموظفين والثقافة المؤسسية	الفاضلة مها خالد فتح الله الددو
القائم بأعمال مدير الإبداع والابتكار	السيد ينال محمود جمال عبد الرحيم

المناصب التنفيذية في البنك وأسماء أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الذين استقالوا خلال العام 2025

المنصب التنفيذي	الاسم
مدير قطاع الأعمال	السيد خالد عبد الحميد سعدو حسن
مدير الإبداع والابتكار	السيد نضال جليل محمود خليفة

جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة (الشخص الطبيعي) في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال العام* 2025

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	- الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني. - الشركة العربية الدولية للفنادق ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني.
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	- الشركة العربية الدولية للفنادق. - شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة. - الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثلاً عن شركة مركز المستثمر الأردني). - شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة رانكو للاستثمارات المتعددة).
السيد كريم توفيق أمين قعوار	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير.
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	- الشركة الأردنية للاستثمار والنقل المتعدد. - شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية.

جميع عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة (الشخص الطبيعي) في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال العام 2025 للذين انتهت مدة عضويتهم بتاريخ 27/03/2025، والذين لم يتقدموا بالترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2025-2029.

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.

*لا يوجد عضويات لأعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الطبيعيين الآخرين في الشركات المساهمة العامة داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

ضابط الحوكمة في البنك / الأستاذة المحامية ميساء زيد محمد الترك - أمين سر المجلس واللجان - مستشار قانوني.

أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام المجلس بتشكيل ثمانية لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتقوم بالمهام والمسؤوليات الواردة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية وموائيقها.

-  لجنة الحوكمة المؤسسية
-  لجنة الترشيح والمكافآت
-  لجنة إدارة المخاطر
-  لجنة الامتثال
-  لجنة التدقيق
-  لجنة تسهيلات المجلس
-  لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات
-  لجنة الاستراتيجيات والاستدامة

اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق خلال العام 2025 ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمر المالية والمحاسبية

اسم العضو	الصفة	نبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمر المالية والمحاسبية
السيد كريم توفيق أمين قعوار	رئيس اللجنة	• بكالوريوس في الإدارة والمالية وعلوم الحاسوب - جامعة بوسطن كوج - ماستشوتس - الولايات المتحدة الأمريكية - 1987. • عضو في لجنة التدقيق في البنك الأهلي الأردني.
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال	عضو لجنة	• بكالوريوس محاسبة، 2004، جامعة اليرموك، الأردن • رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق استثمار أموال الضمان (2020/7 - ولغاية تاريخه). • رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الإستثمار (2006/5 ولغاية 2018/12). • عضو لجنة تدقيق في البنك التجاري الأردني بصفته ممثل مؤسسة الضمان الاجتماعي آنذاك للفترة الواقعة ما بين 2019/11 وحتى 2023/7. • شهادة المحاسب الإداري الأمريكي CMA، 2014 • Institute of Management Accountant – IMA • شهادة المحاسب القانوني الأمريكي CPA، 2018 • American institute of certified public accountant – AICPA • شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولية 2019، DipIFR • Association of Chartered Certified Accountants – ACCA • عضو في لجنة التدقيق في البنك الأهلي الأردني من 2023 وحتى تاريخه

اسم العضو	الصفة	نبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمر المالي والمحاسبية
السيدة ميس جرادات	عضو لجنة	• ماجستير في إدارة الأعمال ، ريادة الأعمال والابتكار، 2023 ، جامعة لندن المملكة المتحدة. • بكالوريوس في المالية ، 2003 ، من جامعة كونكورديا ، كندا. • مدير رئيسي في شركة ادارة صندوق راس المال والاستثمار الاردني من ايلول 2022 وحتى تاريخه. • مدير صندوق استثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة العربي للاستثمار من 2018/3 - 2022/8. • مدير أول (16') ، رئيس قسم المالية المؤسسية بالإدارة ومدير قسم تطوير الاعمال وعملت ايضا في قسم المالية المؤسسية في شركة المال الاردني للاستثمار والوساطة المالية 2008 - 2018.

إضافة إلى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة في العام 2025 وقبل تشكيل اللجان تبعا لانتخاب المجلس في 2025-03-27

اسم العضو	الصفة	نبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمر المالي والمحاسبية
السيد خليل صفوان خليل الساكت	عضو لجنة حتى 2025-03-27 قبل تشكيل اللجان تبعا لانتخاب مجلس الإدارة	• بكالوريوس في الهندسة المدنية، 1998، University of Toledo. • شهادة في التمويل الشركات، 2023، جامعة كامبريدج - معهد التعليم المستمر. • شهادة عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) معتمد ، 2023، نيدا - المملكة المتحدة. • عضو في لجنة التدقيق في البنك الأهلي الأردني من 2021 وحتى 2025-3-27.

اسم رئيس وأعضاء لجان المجلس كما في 2025/12/31 *



لجنة الحوكمة المؤسسية

- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | الرئيس | مستقل
- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد نديم يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل
- السيدة ميس عبدالله محمد جرادات | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الترشيح والمكافآت

- السيد خليل صفوان خليل الساكت | الرئيس | مستقل
- السيد رفيق صالح عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | غير مستقل
- السيد كريم توفيق أمين قعوار | عضو | مستقل
- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة إدارة المخاطر

- السيد يزن منذر جريس حدادين | الرئيس | مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | غير مستقل
- السيد آلان فؤاد طانيوس ونا | عضو | غير مستقل
- السيدة ميس عبدالله محمد جرادات | عضو | مستقل
- السيد كريم توفيق أمين قعوار | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الامتثال

- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | الرئيس | غير مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل
- معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكة | عضو | غير مستقل
- السيد مؤنس عمر سليم عبد العال | عضو | غير مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة التدقيق

- السيد كريم توفيق أمين قعوار | الرئيس | مستقل
- السيدة ميس عبدالله محمد جرادات | عضو | مستقل
- السيد مؤنس عمر سليم عبد العال | عضو | غير مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة تسهيلات المجلس

- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | الرئيس | غير مستقل
- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد نديم يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد رفيق صالح عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد عماد يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد يزن منذر جريس حدادين | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

- معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكة | الرئيس | غير مستقل
- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | عضو | مستقل
- السيد كريم توفيق أمين قعوار | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الاستراتيجيات والاستدامة

- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | الرئيس | غير مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | مستقل
- السيد يزن منذر جريس حدادين | عضو | مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل
- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك

كما كان يشغل الأعضاء التالية أسماؤهم عضوية في اللجان في العام 2025 وقبل تشكيل اللجان تبعا لانتخاب المجلس في 2025-03-27

- لجنة الحوكمة المؤسسية | الرئيس | مستقل
- لجنة الامتثال | عضو | مستقل
- لجنة إدارة المخاطر | عضو | مستقل
- لجنة الترشيح والمكافآت | عضو | مستقل
- لجنة تسهيلات المجلس | عضو | مستقل

معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري
لم يترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة 2029-2025

تجنب تعارض المصالح

يهدف البنك إلى ضمان وجود نهج ثابت يشجع على إرساء بيئة عمل فعالة تتسم بالشفافية والتعاون تحقيقاً لمصلحة البنك ضمن إطار الازدهار المشترك المؤسسي مع أصحاب المصلحة البيئيين فيه (العملاء، المساهمون، الموردون والشركاء، المجتمع، الموظفون، والجهات الرقابية) والذي تؤكد عليه سياسة البنك المعتمدة والمواثيق والإجراءات المتبعة بهذا الخصوص. حيث يقوم مجلس الإدارة المنتخب من جميع المساهمين بدوره في حماية حقوق المساهمين من خلال ممارسة المهام والواجبات ضمن مبادئ الأمانة والولاء والعناية الواجبة والاهتمام بمصالح البنك وتقديمها على مصلحته الشخصية، وبحيث تكون علاقة عضو مجلس الإدارة في البنك علاقة مهنية وموضوعية مع قيام الشخص المعني والبنك بالإفصاح عن أي معلومات جوهرية حسب الأصول، لا سيما وأن المجلس يتحمل مسؤولية مراعاة حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصلحة، وبأن البنك يدار ضمن إطار رقابي وأنظمة ضبط فعالة ومتوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية من خلال الإطار الحوكمي، والذي يرسم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعلاقة الإدارة التنفيذية والموظفين بباقي أصحاب المصلحة ووفقاً لما يلي:

- واجب العناية الواجبة Duty of Care
- واجب الولاء Duty of Loyalty
- واجب الإفصاح والصراحة Duty of Candor and Disclosure

عدد اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة المنعقدة خلال العام 2025 والأعضاء الحاضرين*

*تتمارس اللجان المهام المنوطة بها وفقاً لما جاء في دليل الحوكمة المؤسسية ومواثيق اللجان وتم تقييم أعمال اللجان والمجلس الاعضاء حسب الأصول.

لجنة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة 2025 (7) اجتماعات، علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	7 01/12	6 06/11	5 23/10	4 27/07	3 28/04	2 29/1	1 20/01	
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار
(7/7)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد مؤنس عمر سليم عبد العال
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	----	----	السيدة ميس عبدالله محمد جرادات

إضافة إلى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2025 - قبل آخر تشكيل

المجموع	7 01/12	6 06/11	5 23/10	4 27/07	3 28/04	2 29/1	1 20/01	
(2/2)	----	----	----	----	----	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت

لجنة الترشيح والمكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام 2025 (5) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	5 21/11	4 30/10	3 29/06	2 10/02	1 26/01	
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت
(5/4)	✓	----	✓	✓	✓	السيد رفيق صالح عيسى المعشر
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
(3/3)	✓	✓	✓	----	----	السيد كريم توفيق أمين قعوار

إضافة إلى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2025 - قبل آخر تشكيل

المجموع	5 21/11	4 30/10	3 29/06	2 10/02	1 26/01	
(2/2)	----	----	----	✓	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري

لجنة الحوكمة المؤسسية

بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال العام 2025 (2) اجتماعين علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	2	1	
(2/2)	✓	✓	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس
(2/2)	✓	✓	السيد سعد نبيل يوسف المعشر
(2/2)	✓	✓	السيد نديم يوسف عيسى المعشر
(2/2)	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت
(1/1)	✓	----	السيدة ميس عبد الله محمد جرادات

إضافة إلى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2025 - قبل آخر تشكيل

المجموع	2	1	
(1/1)	----	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري

لجنة إدارة المخاطر

بلغ عدد اجتماعات لجنة إدارة المخاطر خلال العام 2025 (4) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	4 09/12	3 22/09	2 26/05	1 12/1	
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد يزن منذر جريس حدادين
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد آلان فؤاد طانيوس ونا
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
(4/3)	✓	✓	----	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار
(3/3)	✓	✓	✓	----	السيدة ميس عبد الله محمد جرادات

إضافة إلى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2025 - قبل آخر تشكيل

المجموع	4 09/12	3 22/09	2 26/05	1 12/1	
(1/1)	----	----	----	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري

لجنة تسهيلات المجلس

بلغ عدد اجتماعات لجنة تسهيلات المجلس خلال العام 2025 (18) اجتماعا علما بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاها وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"																		
الجموع	18 2/12	17 18/11	16 12/11	15 7/10	14 16/9	13 2/9	12 5/8	11 22/7	10 8/7	9 29/6	8 27/5	7 13/5	6 15/4	5 25/3	4 11/3	3 2/3	2 28/1	1 14/1
(18/18)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد سعد نبيل يوسف المعشر																		
الجموع	18 2/12	17 18/11	16 12/11	15 7/10	14 16/9	13 2/9	12 5/8	11 22/7	10 8/7	9 29/6	8 27/5	7 13/5	6 15/4	5 25/3	4 11/3	3 2/3	2 28/1	1 14/1
(18/16)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	----	----	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نديم يوسف عيسى المعشر																		
الجموع	18 2/12	17 18/11	16 12/11	15 7/10	14 16/9	13 2/9	12 5/8	11 22/7	10 8/7	9 29/6	8 27/5	7 13/5	6 15/4	5 25/3	4 11/3	3 2/3	2 28/1	1 14/1
(18/11)	✓	✓	✓	----	----	----	----	----	----	----	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد رفيق صالح عيسى المعشر																		
الجموع	18 2/12	17 18/11	16 12/11	15 7/10	14 16/9	13 2/9	12 5/8	11 22/7	10 8/7	9 29/6	8 27/5	7 13/5	6 15/4	5 25/3	4 11/3	3 2/3	2 28/1	1 14/1
(18/14)	----	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	----	----	✓	✓	----	✓	✓	✓
السيد عماد يوسف عيسى المعشر																		
الجموع	18 2/12	17 18/11	16 12/11	15 7/10	14 16/9	13 2/9	12 5/8	11 22/7	10 8/7	9 29/6	8 27/5	7 13/5	6 15/4	5 25/3	4 11/3	3 2/3	2 28/1	1 14/1
(18/15)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	----	----	✓	✓	✓	----	✓	✓	✓	✓
السيد يزن منذر جريس حدادين																		
الجموع	18 2/12	17 18/11	16 12/11	15 7/10	14 16/9	13 2/9	12 5/8	11 22/7	10 8/7	9 29/6	8 27/5	7 13/5	6 15/4	5 25/3	4 11/3	3 2/3	2 28/1	1 14/1
(13/12)	✓	----	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	----	----	----	----	----

إضافة إلى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2025 - قبل آخر تشكيل

معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري																		
المجموع	18 2/12	17 18/11	16 12/11	15 7/10	14 16/9	13 2/9	12 5/8	11 22/7	10 8/7	9 29/6	8 27/5	7 13/5	6 15/4	5 25/3	4 11/3	3 2/3	2 28/1	1 14/1
(5/5)	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

بلغ عدد اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات خلال العام 2025 (4) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وأول اجتماع كان تحت مسمى لجنة الاستراتيجية وحاكمية تكنولوجيا المعلومات قبل الفصل وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	4 10/11	3 11/9	2 12/5	1 13/1	
(4/4)	✓	✓	✓	✓	معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكة
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس
(4/4)	✓	✓	✓	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار

لجنة الاستراتيجيات والاستدامة

بلغ عدد اجتماعات لجنة الإستراتيجيات والاستدامة خلال العام 2025 (5) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وأول اجتماع كان تحت مسمى لجنة الاستراتيجية وحاكمية تكنولوجيا المعلومات قبل الفصل وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	5 16/11	4 23/9	3 15/9	2 27/5	1 13/1	
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد سعد نبيل يوسف المعشر
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد يزن منذر جريس حدادين
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت

لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال العام 2025 (5) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	5 29/11	4 22/9	3 29/7	2 27/4	1 15/1	
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكة
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	السيد مؤنس عمر سليم عبد العال
(4/4)	✓	✓	✓	✓	----	السيد خليل صفوان خليل الساكت

إضافة الى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2025 - قبل آخر تشكيل

المجموع	5 29/11	4 22/9	3 29/7	2 27/4	1 15/1	
(1/1)	----	----	----	----	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري

عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة المالية 2025

قامت لجنة التدقيق بالاجتماع خمس مرات مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة المالية 2025 منهم اجتماع واحد دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا أو من يمثلها.

عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2025

بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2025 (11) اجتماعا علما بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهيا وبواسطة الاتصال المرئي، وفيما يلي الأعضاء الحاضرون لكل اجتماع:

المجموع	11 21/11	10 13/10	9 24/09	8 28/08	7 30/07	6 30/04	5 30/04	4 27/03	3 06/03	2 10/02	1 30/1	
(11/10)	✓	✓	✓	✓	----	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة
(11/11)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس إدارة
(11/10)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	----	✓	✓	✓	✓	السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(11/9)	----	✓	✓	✓	✓	----	✓	✓	✓	✓	✓	شركة رجائي المعشر وإخوانه السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(11/11)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	شركة معشر للاستثمارات والتجارة السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(11/11)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	شركة مركز المستثمر الأردني معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة
(11/11)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السيد مؤنس عمر سليم عبد العال عضو مجلس إدارة
(11/10)	----	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بنك بيبيلوس السيد الآن فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة
(11/11)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة
(11/10)	----	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد يزن منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة
(11/11)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة
(11/11)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس عضو مجلس إدارة

إضافة إلى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في المجلس خلال العام 2025 - قبل انتخاب مجلس الإدارة في 2025-03-27

المجموع	11 21/11	10 13/10	9 24/09	8 28/08	7 30/07	6 30/04	5 30/04	4 27/03	3 06/03	2 10/02	1 30/1	
(3/3)	----	----	----	----	----	----	----	----	✓	✓	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري عضو مجلس إدارة


سعد نبيل يوسف المعشر
رئيس مجلس الإدارة

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي

1 - قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادي والذي عقد بتاريخ 2025/03/27.

2 - التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025 وخطة عمل البنك المستقبلية والمصادقة عليهما.

3 - التصويت على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2025 والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8.5 % من رأسمال البنك المدفوع والمكتتب به وذلك من حساب الأرباح المدورة كل حسب نسبة مساهمته.

4 - سماع تقرير موجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك استنادا لأحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية وأحكام المادة (6/هـ) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

5 - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025.

6 - انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2026 وتحديد أتعابهم.

عناوين فروع البنك

داخل المملكة الأردنية الهاشمية

العاصمة عمان

شرق عمان	وسط عمان	الرئيسي
سحاب سحاب - شارع سحاب - مجمع قباء التجاري هاتف: +962 (6) 5007777	الشركات الكبرى الشميساني/ش.الملكة نور مقابل مستشفى الأردن هاتف: +962 (6) 5007777	الشميساني/ش.الملكة نور مقابل مستشفى الأردن هاتف: +962 (6) 5007777
مادبا مادبا - شارع مأدبا الرئيسي مجمع حماماته التجاري قرب مبني محافظة مادبا هاتف: +962 (6) 5007777	العملاء المميزين الشميساني/ش.الملكة نور مقابل مستشفى الأردن هاتف: +962 (6) 5007777	وادي صقرة مجمع صقر التجاري / ش.عرار هاتف: +962 (6) 5007777
شارع الحرية شارع الحرية جي ام القصير هاتف: +962 (6) 5007777	البيادر البيادر / شارع حسني صوبر / الشارع الرئيسي هاتف: +962 (6) 5007777	عبدون عمان،عبدون/ش.القاهرة هاتف: +962 (6) 5007777
ماركا ماركا الشمالية مقابل المستشفى العسكري هاتف: +962 (6) 5007777	سوق أم أذينة سوق أم أذينة التجاري-شارع شط العرب هاتف: +962 (6) 5007777	تاج مول عبدون - شارع سعد عبده شموط هاتف: +962 (6) 5007777
طبربور طبربور / شارع عمر الفاكهاني عماره رقم 12 هاتف: +962 (6) 5007777	شارع وصفي التل ش.وصفي التل،مبنى المحتسب هاتف: +962 (6) 5007777	جبل عمان جبل عمان/الدوار الثالث مقابل مركز امن زهران هاتف: +962 (6) 5007777
الهاشمي الشمالي الهاشمي الشمالي - شارع البطحاء مجمع إبراهيم الداود رقم (19) هاتف: +962 (6) 5007777	شارع عبد الله غوشة شارع شهداء الحرم الابراهيمي بناية رقم (10) بجانب DHL هاتف: +962 (6) 5007777	شارع ابن خلدون شارع ابن خلدون مجمع جوهرة المملكة هاتف: +962 (6) 5007777
وسط البلد عمان،شارع الرضا هاتف: +962 (6) 5007777	العبدلي البوليفارد منطقة البوليفارد / العبدلي شارع سليمان النابلسي عمارة رقم 3D4 هاتف: +962 (6) 5007777	الصوفية الصوفية شارع علي نصوح الطاهر المتفرع من شارع الوكالات مجمع الباهي التجاري هاتف: +962 (6) 5007777
دوار الشرق الأوسط عمان/دوار الشرق الاوسط هاتف: +962 (6) 5007777		

إقليم الزرقاء والشمال	إقليم البلقاء	جبل الحسين
الزرقاء الرئيسي الزرقاء، شارع الملك حسين هاتف: +962 (6) 5007777	دبر علا دبر علا، الشارع الرئيسي هاتف: +962 (6) 5007777	جبل الحسين/ش.بئر السبع هاتف: +962 (6) 5007777
الزرقاء الجديدة الزرقاء الجديدة - مجمع الكردي بلزا - شارع 36 - مقابل المنطقة الحرفية الشمالية هاتف: +962 (6) 5007777	السلط السلط ش.البلدية هاتف: +962 (6) 5007777	صاحبة الياسمين منطقة بدر/ جي الياسمين شارع جبل عرفات هاتف: +962 (6) 5007777
مول باب المدينة - الزرقاء الزرقاء - شارع الجيش - سوق باب المدينة - طابق التسوية الأولى هاتف: +962 (6) 5007777	جامعة البلقاء التطبيقية السلط/ جامعة البلقاء هاتف: +962 (6) 5007777	مرج الحمام شارع الأميرة تغريد محمد-قرب دوار البكري-مجمع الدكتور عمرو مرار هاتف: +962 (6) 5007777
المنطقة الحرة الزرقاء، المنطقة الحرة هاتف: +962 (6) 5007777	بوابة السلط مدخل مدينة السلط -شارع السرو -مجمع جريسات و شريكه هاتف: +962 (6) 5007777	غرب عمان شارع مكة عمان، شارع مكة، مجمع الحسيني، عمارة رقم 164 هاتف: +962 (6) 5007777
الرصيفة الرصيفة، ش.الملك حسين هاتف: +962 (6) 5007777	الفحيص الفحيص/ شارع الحجاز/ مدارس البكالوريا / مجمع علاء وعلي العكروش هاتف: +962 (6) 5007777	مكة مول مجمع مكة مول - طابق السوبرماركت " التسوية الثالثة " - المحل رقم (A61) هاتف: +962 (6) 5007777
إربد شارع الجيش هاتف: +962 (6) 5007777	الجبيهة عمان ش.ياجوز مقابل دائرة الأرضي مبني (28) هاتف: +962 (6) 5007777	خلدا خلدا - شارع وصفي التل - مجمع قاقيش التجاري بناية رقم 302 هاتف: +962 (6) 5007777
ارابيلا مول - إربد إربد - شارع الملك عبدالله الثاني هاتف: +962 (6) 5007777		سيقي مول عمان،ش.المدينة الطبية هاتف: +962 (6) 5007777
الرمثا الرمثا الشارع الرئيسي مجمع البركة هاتف: +962 (6) 5007777		شفا بدران شفا بدران- شارع العرب - مقابل سامح مول هاتف: +962 (6) 5007777
المفرق ش.البلدية مقابل القسم الالكتروني هاتف: +962 (6) 5007777		دابوق دابوق شارع يثرب دابوق فيلج مول هاتف: +962 (6) 5007777
جرش جرش،ش.الملك عبدالله هاتف: +962 (6) 5007777		

خارج المملكة الأردنية الهاشمية

فلسطين و قبرص

قبرص	فلسطين	إقليم الجنوب
ليماسول 1 أنيكسارتيستيلاس، برج بيكورا الطابق الثاني	نابلس 1 شارع المركز التجاري، عمارة العالول هاتف: 2948861 (2) 970+	الطفيلة الطفيلة الشارع الرئيسي هاتف: 5007777 (6) 962+
	نابلس 2 شارع حيفا، عمارة مجمع العدل، بجانب محكمة بداية وصلح نابلس هاتف: 2948871 (2) 970+	معان معان -شارع مكة بالقرب من الإشارة الضوئية-مقابل محلات مكة المكرمة للتجهيزات العامة هاتف: 5007777 (6) 962+
	مكتب الشلالة الخليل، شارع الشلالة هاتف: 2948862 (2) 970+	الكرك الكرك -منطقة الثنية طريق الكرك -مقابل غرفة تجارة الكرك-بجانب بنك azib هاتف: 5007777 (6) 962+
	رام الله وسط البلد، شارع الزهراء، عمارة عودة الشامي هاتف: 2948863 (2) 970+	مؤتة الكرك/مؤتة/شارع الجامعة بالقرب من بنك الاسكان هاتف: 5007777 (6) 962+
	بيت لحم شارع المهد، عمارة كتلو هاتف: 2948864 (2) 970+	العقبة العقبة شارع الرشيد بجانب شركة الأهلي للتمويل الأصغر هاتف: 5007777 (6) 962+
	السلام الخليل، شارع السلام هاتف: 2948865 (2) 970+	
	جنين شارع حيفا، عمارة السمودي هاتف: 2948866 (2) 970+	
	طولكرم الشارع الرئيسي، بجانب جامعة القدس المفتوحة هاتف: 2948868 (2) 970+	
	بيت ساحور شارع الرئيس محمود عباس، مقابل شركة غرغور هاتف: 2948867 (2) 970+	
	الماصيون رام الله، شارع ناجي العلي هاتف: 2948869 (2) 970+	
	بتونيا شارع أثينا، عمارة طوطح هاتف: 2948870 (2) 970+	

مواقع أجهزة الصراف الآلي (ATM)

عمان

شركة الأهلي للتمويل الأصغر / جرش
شركة الأهلي للتمويل الأصغر / عجلون
كفر أسد / إربد
محطة المناصير - الحصن
إربد سيتي سنتر
شارع الهاشمي / إربد
شارع البتراء / إربد
قرية ججين / إربد
فرع أرابيلا مول
فرع إربد
محطة الرابية إربد
محطة الرجوب / إربد
محطة جوبترول شارع بغداد / إربد
المؤسسة العسكرية - المفرق
محطة جوبترول - حي معصوم
تلفريك عجلون
مستشفى الراهبات الوردية / إربد

إقليم الجنوب

كارفور مادبا
سبي مول مادبا
فرع مادبا
ماريوت البحر الميت
فندق البحر الميت العلاجي
فرع الطفيلة
مجمع تجاري - الطفيلة
مجمع تجاري - معان
فرع معان
فرع الكرك
فرع مؤتة
فندق ماريوت البتراء
الشويخ مول
إيلا العقبة
فرع العقبة
محطة جوبترول - الوسية - الكرك
صراف المزار - الكرك
صراف البتراء - مركز الزوار
صراف وادي موسى
جوبترول شارع مادبا الشرقي
الكرك - وسط البلد

فرع العبدلي - بوليفارد
محطة جوبترول - شارع السلام
محطة جوبترول - شارع الدستور
محطة جوبترول - شارع الاستقلال
محطة جوبترول - ضاحية الياسمين
محطة جوبترول - شارع المدينة المنورة
مناصير - كريدور عبدون
مجمع الحسين للأعمال
دابوق ديستركت
ايكيا
محطة توتال - المقابلين
خربة السوق 2
مبنى زكارة
الأشرافية
محطة جوبترول - شارع المدينة الطبية
محطة جوبترول - طبربور
B5 مول - المقابلين
ضاحية الرشيد
شركة الأهلي للتمويل الأصغر / مرج الحمام
شركة الأهلي للتمويل الأصغر / صويلح
محطة جوبترول - شارع الأردن
ضاحية النخيل - طريق المطار
محطة جوبترول - شارع عبدالله غوشة
فرع جبل النصر
فرع شفا بدران
فرع دابوق فليج

الصراف الآلي المتنقل

إقليم البلقاء

محطة المناصير - طريق السرو
فرع السلط
فرع بوابة السلط
فرع جامعة البلقاء التطبيقية
فرع دير علا
فرع الفحيص
محطة توتال - عكروش
شركة الأهلي للتمويل الأصغر / دير علا
فرع كلية الطب - السلط

إقليم الزرقاء والشمال

فرع المنطقة الحرة / الزرقاء
أسواق خالد - المؤسسة العسكرية / الزرقاء
فرع الزرقاء
فرع الزرقاء الجديدة
سوق باب المدينة / الزرقاء
فرع الرصيفة
فرع الرمثا
سوق الرمثا
فرع المفرق
فرع جرش

محطة الكسواني
مبنى الأهلية - البنك الأهلي
محطة المناصير - ماركا
فندق الشيراتون
شارع الجامعة
فندق الماريوت عمان
مكسيم مول
مركز الحسين للسرطان
فندق اللاند مارك
وزارة الصناعة والتجارة
متحف الأطفال
محطة المناصير - طريق المطار
سيفوي مرج الحمام
سيفوي شفا بدران
المدينة الطبية
مبنى أمنية
مبنى المستشفى الإيطالي
النادي الأرثوذكسي
جبل اللوييدة
مجمع أبو علندا التجاري
محطة المناصير - المركز الثقافي
ازمير مول - الهاشمي
مجمع الصوفية فيلج
الفرع الرئيسي
شارع الثقافة
فرع البيادر
فرع صوفية
فرع شارع عبدالله غوشة
فرع جبل عمان
فرع سبي مول
فرع عبدون
فرع تاج مول
فرع مرج الحمام
فرع جبل الحسين
فرع شارع وادي صقره
فرع الجبيهة
فرع وسط البلد
فرع شارع الحرية
فرع دوار الشرق الأوسط
فرع سحاب
خربة السوق
فرع الهاشمي الشمالي
فرع ماركا
فرع طبربور
فرع مكة مول
فرع ابن خلدون
فرع شارع مكة
فرع خلدا
فرع شارع وصفي التل
فرع سوق أم أذينة
فرع ضاحية الياسمين